بعلبك

قصة مدينة

الـــكــــتـــاب: بعلبك قصة مدينة

الـــمـــؤلـــف: جعفر المهاجر

إعـــــــــداد: مركز بهاء الدين العاملي(مبدع)

بعلبك - لبنان هاتف: 009618377756

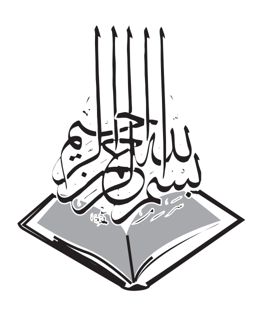
البريـد الكتـروني: dr.jaafarmohajer@gmail.com

الـــطـــبـــعـــة: الأولى 2024م - 1446 هـ

إخـــراج وطباعة: DBOUK 009613336218

بعلبك
قصة مدينة

جعفر المهاجر



ربي انفعني بما علّمتني
واجعله لي ولا تجعله عليّ

الفهرس

الباب الثالث:

مراجعاتٌ نقديّة من ذوي اختصاص لبعض ما قد تناوله البحث من مشكلات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمـد

المدائن كالبشر، تولـدُ وتحيـا، وقـد يُصيبها المـرض وتموت. كما أنها قد تتلقّى من البشر ظلماً واضطهاداً، أو رعايةً وعناية. وقد يُكسبونها صفة شخصيّة لها رمزيتها، تماماً كالبشر. فـ «**المدينة**» الحجازيّة، مثلاً، لها (شخصيّتها) الباهرة المختلفة عن (شخصية) جارتها «**مكة**» الباهرة أيضاً. وما ذلك إلا كفاء (سلوك) كلّ منهما. وكذلك الأمربالنسبة لـ«دمشق» و«**بغداد**» و«**القاهرة**» و«**باريس**» و«**لندن**»... الخ. بما في اسم كلٍّ منها من رمزيّةٍ خاصةٍ بها.

«**بعلبك**»، من بين المدائن العريقة، لها حضورها الذي يعكس إرث آلاف السنين من الحضارات المتعاقبة. ومن ذلك أن ورد ذكرها في القرآن المجيد، بوصفها موطناً لعبادة الإله (بعل). الذي كان أحد المعبودات في بلاد «**الشام**» وجوارها. حيث النبي المُرسَل (إلياس) = (إيل ياس): عبد الله يُخاطب قومه: «**أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين**» (الصافات/ 126). وثمة قبر منسوبٌ إليه في ضاحية «**بعلبك**».

(1)

ممّا لاريب فيه أنّ المكانة التي اكتسبتها «**بعلبك**» في التاريخ، وضمناً ما هو سبب بلاءاتها المتواليات، التي سيأخذ وصفها الشطر الأكبر من الكتاب، إنّما يرجع إلى موقعها الفذّ الذي يربط بين «**آسية الصغرى**»، موطن الحضارات العريقة / وبين الشواطيء الغربيّة للبحر المتوسط، التي تُطلّ على الجانب الآخر للحضارات نفسها. الأمر الذي منحها إمّا أن تكون وطنا لمشروع سياسي، وإمّا ابتلاءها بما يرمي إلى أن يحولَ بينها وبين أن تكون شيئاً مذكورا، على ما تستحق بما لها من موقعٍ بالغ الأهميّة على الأقل.

(2)

بغيتنا في هذا الكتاب أن نقف على المراحل الرئيسة الثلاث من تاريخ «**بعلبك**» منذ القرن الخامس عشر للميلاد. لأن هذه الفترة هي المستمرّة بمفاعيلها الحسنة والسيئة حتى اليوم. أثناءها تآزر مفعول موقعها البالغ الأهميّة مع مقاصد البشر الطيّبة أو الخبيثة. فأنتج التنمية الصحيحة أو الدمار.

هكذا، فعندما يتخذ منها الأُمراء النبلاء بنو الحرفوش وطنا وعاصمةً لمشروعهم النهضوي العظيم. وينجحون في ذلك مؤقتاً كلَّ النجاح، فإنّما هم يوظفون مواصفاتها التوظيف الصحيح.

وعندما تقرّرالدولة العثمانيّة تدميرها، وتأمرعميلها فخر الدين المعني بالتنفيذ، فيدمّرها بشراً وحجراً، فإنّما ترمي إلى القضاء على هذا الأُنموذج، لالسبب إلا لأنّه يُدينُ ضمنا وبالمعمول أسلوبها الوحشي في ممارسة الحكم والسياسة.

وأيضاً فعندما يأتي الاستعمار الفرنسي من بعد، تحت عنوان خادع: الانتداب، فيستخدم أحد أفضل ما اخترعه الفكرالبشري، فكرة القانون، بما له من معنى تنظيمي يساوي بي الناس، ليُحبط أدنى إمكانيّة في أن تكون المدينة ومنطقتها يوماً وطناً يهنأ المواطنون بالعيش فيه بكفايةٍ وسلام، تحت

عنوان التخطيط والتنظيم أو حجبه. فإنّما لأنه يعمل جاهداً باتجاه مشروعٍ تمييزي مُسخّرٍ حصراً لغير أبنائها.

سنعمل في هذا الكتاب على أن نصِفَ كيف وبأية وسيلة نجح الأُمراء من بني الحرفوش في أن ينهضوا بمدينتنا. وكيف ولماذا جرى تدمير تجربتهم بوحشيّة. وضمنا كيف ولماذا دخل مرتكب هذه الجريمة المهولة تاريخنا الرسمي، الذي نُسمّم به عقول أبائنا، من أوسع الأبواب.

وكيف ولماذا ابتكر أرباب الاستعمار الفرنسي وأتباعهم تلك المجموعة من القوانين الشيطانيّة، وأحياناً مجرد حجب أي عمل تنظيمي، لإحباط أي إمكانيّة للنهوض والتقدّم عن نصف «**لبنان**» تقريبا، وفي رأسه «**بعلبك**».

(3)

إذن فعملنا في هذا الكتاب ليس وصفياً فقط، يرمي إلى العلم، مُجرّد العلم. بل هو بالدرجة الأُولى عملٌ تحريضي، نعم تحريضي، يرمي إلى فرض عملٍ تصحيحي. كما يرمي إلى تسمية الأشياء بأسمائها. فلا يكون المجرم بطلاً، ولا تكون الجهة التي أسّست التخلُّف في شطرٍ كبيرٍ من الوطن أُمّا حنوناً. خصوصاً أنّ (القوانين) الخبيثة التي سنّها الاستعمار الفرنسي، والبقاع الشاسعة التي حرمها من أدنى تنظيم، ما تزال تعمل عملها التدميري. وتفتك بكلّ فُرص التقدّم، بمنطقة شاسعة من رقعة الوطن حتى اليوم. وذلك دون أن يلومها أحد، حتى مجرّد لوم. فكيف بأن يرفع صوته عالياً مُندّداً، ومُطالباً برفعها لحساب قوانين رشيدة. وبتنظيم المناطق التي تجوهلت قصداً، ابتغاء إبقاءها في حالة تخلّف. وحرمانها وحرمان الوطن كلّه ضمناً من خيراتها الفذّة.

ومن الغني عن البيان، أنّ المهمتيَن كلتيهما تتصف بأولويّة وطنيّة، تكاد تكون مطلقة. وفي المقابل فإن السكوت عنهما هو هروبٌ صريحٌ من المسؤولية. خصوصاً حين يرتكبها قادة الرأي وأهل الحلّ والعقد.

(4)

ثم أننا قد ذيلنا الكتاب باقتباسات عن أعمالٍ لمجموعة من الباحثين والمهندسين والمُتتبّعين. تصفُ أو تُدين أو تحاول أن تُعالج بعض وجوه المعضلة، التي سنقفُ على أهـمّ وجوهها المتعددة في متن الكتاب.

الغرض من ذلك هو بيان أن هناك رأي عام يُدين ما كنّا قـد أدنّاه في متن الكتاب. ويصف وجوه الخطة اللئيمة مثلما وصفناها ويُشاركنا إدانتها. ثم بيان أنّ عملنا في هذا الكتاب، وإن يكُن غير مسبوق بالنحو الشامل الذي بسطناه، فإنّ أمـره معلومٌ عنـد أهل البحث والنظر بكامل تفاصيله.

كلّ ما في الأمر أن من الناس من رأوا في ذلك كلّه قدراً مقدوراً، ما من سبيلٍ لمُغالبته. أو أنّ حجم الخراب الذي أنشأته أعمق غوراً من أن يُعالَج.

في سياقٍ هذه مواصفاته فإن أقلّ ما على البحث والنظر هو التحريض. ومآله الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر.

والحمد لله رب العالمين

بعلبك في 18 ذي الحجة 1445هـ. يوم الغدير الأغـرّ.

❋ الباب الأول

بعلبك تحت الحكم العثماني

ـ الفصل الأول: قبل البحث.

ـ الفصل الثاني: تأريخ التاريخ.

ـ الفصل الثالث: الحرفوشيّون في بعلبك.

ـ الفصل الرابع: الأمير يونس الحرفوش أُنموذجاً.

ـ الفصل الخامس: بعلبك في ظل آل الحرفوش.

ـ الفصل السادس: ملاحظات إضافية على بعض إشكاليّات الفصول السابقة.

* الفصل الأول

قبـل البحـث

(1)

في وُسع المُلاحظ الحاذق أن يقرأ تاريخ «**بعلبك**» الانساني / البشري غير البعيد من خلال بعض وأبرز مواصفات صورتها السُّكانيّة الحاليّة. حيث سيلاحظ بسهولة أنّها مجموعةٌ متعدّدة من الأحياء، كما كلّ البلدان. لكن أحياءها تمتاز بصفةٍ غريبة هي أنّ كلّاً منها عبارةٌ عن تجمُّع دينيّ أومذهبيّ أو أُسَري.

ففي غرب المدينة حيٌّ خاصٌ بالمسيحيين، أو مَن بقي منهم فيها، بعد أن نزح أكثرهم أثناء الحرب الأهليّة اللبنانيّة (1975 ـ 1990). وفيه كنيستيهم ومدارسهم ومدافنهم. وفي شماليّها الشرقي حيٌّ خاصٌّ بالسُّنّة، منسوبٌ إلى مَن هم، فيما يُقال، أعرق وأكبر أسرةٍ فيه، آل صُلَح. أمّا باقي الأحياء، الشيعيّة إجمالاً، فتغلب عليها سُكانياً الصفة الأُسَريّة. فحيٌّ لآل فلان، وآخرُ لآلٍ من غيرهم وهلمّ جرّا.

ما من ريبٍ في أنّ هذه المواصفات غير المألوفة لـ «**بعلبك**» إنّما ترجع إلى سببٍ خاصٍ، كامنٍ عميقاً في تاريخها. لأنّ من مواصفات الظاهرة الاجتماعيّة الإنسانيّة إجمالاً، أنها تميلُ بطبعها إلى الانتشار والانتجاع، في طلب أسباب العيش غالباً، وفي طلب الأمن أحياناً. أمّا حينما نراها تميلُ إلى التّجمّع والتراكم لمناسبةٍ ما، إلى درجة الاختناق في أحياءٍ بعينها، كما كانت «**بعلبك**» حتى وقتٍ قريب، فهاهنا أمرٌ علينا أن نبحث عن سببٍ خاصٍّ له.

والذي نظنه، بل نذهبُ إليه، أنّ هذه الظاهرة السُّكانيّة الشّاذّة ليست منفردةً نفسها بنفسها. بل هي ذات علاقةٍ بغيرها، أي أنّها ذيلٌ لحدثٍ سُكّاني

قوي فرضها فرضاً. ذلك أننا نعرف التاريخ التقريبي لنزول المدينة من قِبَل الأسرات الشيعية خصوصاً. بل ونعرف إجمالاً المواطن السابقة لتلك الأُسرات، قبل نزولهم شبه الجماعي إياها. الأمر الذي قد يفهم منه العارفُ بالمُحرّكات السلوكيّة لحركة التاريخ البشري، أنّ حدثاً كبيراً سابقاً كان بمثابة البادئ لسلسلةٍ من الأحداث. هي التي استولدت، في نهاية المطاف، الصورة السكانيّة / البشريّة غير العاديّة للمدينة، كما هي اليوم.

السؤال: ما هو ذلك الحدث؟

(2)

في وقتٍ ما من أوائل القرن السابع عشر للميلاد اجتاح الأميرفخر الدين المعني الثاني «**بعلبك**» دون سببٍ مُعلَن، وإن يكُن من غير الصّعب أن نُخمّنه. لا ريب في أنّ من أسبابه على الأقلّ القضاء على الأُسرة الحرفوشيّة، التي كانت «**بعلبك**» مركز / عاصمة حكمها الواسع. مع أن أحد الأُمراء من آل حرفوش أنجده بعسكره في المشاجرة أو المناوشة التي حصلت بين فخر الدين ووالي «**دمشق**» للعثمانيين. التي يُسمّيها بعض المؤرخين اللبنانويّين (معركة عنجر). ويعتبرونها نقطةً ساطعةً في تاريخ نُشوء ونمو الشّخصيّة اللبنانيّة في التاريخ، بحيث انتهت بعد قرون إلى قيام دولة. ولذلك فإنّهم لا ينفكّون عن ذكرها بالفخر والتمجيد.

والحقيقة أنّه لم يكن في «**عنجر**» ما يصحّ أن يُسمّى معركة. لأن (عسكر) الوالي العثماني مصطفى باشا كان عبارةً عن أشخاص، يُقدّرون بعشرة آلاف أو أكثر قليلا، جرى جمعهم بالقوّة من الاسواق وأماكن العمل. كما جرى تسليحهم بما تيسّر. ومن ثَمّ سيقوا سَوقاً بالرغم منهم إلى حيث التقوا بعسكر فخر الدين، ومعه الأميرحسين بن يونس الحرفوشي فيما قيل. وتدبيرٌ كهذا، في جمع الناس عشوائيّاً وسوقهم للقتال، قد يحصل عفواً في حالة ما إذا كان البلد مهدَّداً بعدوٍ خارجي. فيُقاتل الناس حقاً حميّةً

لأنفسهم ولعيالهم. الأمر الذي كان يفتقر إليه تماماً (عسكر) الوالي في «**عنجر**». لذلك فإنّه ما أن التقى الجمعان بالقرب من قرية «**عنجر**» جنوب «**سهل البقاع**»، حتى رمى (عسكر) الوالي سلاحه ولاذ بالفرار.

(3)

والحقيقة أن الأُسرة الحرفوشيّة، الحاكمة في «**بعلبك**» وما والاها، وأحياناً أكثر، كانت النقيض المُخالف لكلّ النمط الذي يُمثّله فخر الدين، الحاكم في جبل «**لبنان**».

ومن ذلك أنّها، أي الأسرة الحرفوشيّة، عريقةٌ جداً في المنطقة. يرجع تاريخها فيها إلى ماقبل الفتح العثماني والقضاء على الدولة المملوكيّة. وقد ضبطنا حضورها في بعض التسجيلات التاريخيّانيّة، بصفة جُباة ضرائب، في قريتي «**الجُبّة**» و«**عسال الورد**» شرقي «**بعلبك**». لكنّها ما لبثت أن هبطت بالتدريج البطيء إلى أطراف «**بعلبك**»، ثم استقرّت فيها، حيث غدوا أُمراءها.

ثم أنّ إمارتهم كانت من نمطٍ خاصٍ، لسنا نعرف له مثيلاً في كافة أنحاء ما بات اليوم «**لبنان**».

ومن ذلك أنّها لم تكن تفرض على الناس الضرائب لصالحها. بل تكسب لقمة عيشها من تربية واستثمار قطعان المواشي أو الزراعة وتصنيع نتاجها، شأن عامّة أهل «**بعلبك**» يومذاك.

وحتى اليوم نجدُ في السّفوح الواسعة شرقي مدينة «**بعلبك**» ما يُسمّى (مراحات) (ج. مراح)، أي مراعي طبيعيّة خصبة مُعشوشبة، تسرح فيها قطعان الماشية طيلة فصل الربيع وبدايات الصيف، بعض هذه المراحات منسوبة حتى اليوم إلى الأُسرة الحرفوشيّة: «**مراح الحرفوش**». المعروف جيّداً باسمه هذا عند الرُّعاة حتى اليوم.

ثم أنّ أُمراء الأُسرة كانوا يسكنون بيوتاً عاديّة من حجرٍ وطين. ولذلك فإننا لانجِد في «**بعلبك**» وماوالاها آثاراً لقصورٍ لهم فيها وفيما والاها. مع

أنّهم حكموها مدة قرون. خلافاً لكلّ الأسرات التي حكمت «**لبنان**» الجبل. وشادوا في أنحائه القصورمن مختلف المراتب. و مايزال بعضها قائماً حتى اليوم.

هذا فضلاً عن أنّنا لسنا نجِدُ في تاريخ الأُسرة الطويل أدنى ذكرٍ، يمكن أن يُفهم منه أنّهم قد انتزعوا منطقة حكمهم الواسعة انتزاعاً بالتدريج من غيرهم بالقوّة القاهرة. شأن باقي الأُمراء، الذين قد توالوا على الحكم في كلّ ماحولهم. حيث كانت حدود الإمارات أو الولايات خاضعة لقوّة عسكر أصحابها وحُماتها وسطوتهم. ومُعرّضةً دائماً للانتزاع وأكثر بأعنف الوسائل. تبعاً لموازين القُوى العسكريّة عندهم وعند مَن حواليهم. كلُّ ما في الأمر أنّ آل الحرفوش نزلوا «**بعلبك**»، قادمين بالتدريج، بكامل الهدوء والسلام، من مواطنهم التاريخيّة، التي سنقفُ عليها فيما يلي، حتى استقرّ بهم المقام فيها، بالغبطة التامة من أهلها فيما يبدو.

وسيأتي تفصيل الكلام على هذه الصورة بعد قليل .

(4)

ما أن انتهى فخرالدين المعني من مشاجرته الفارغة مع والي «**دمشق**» العثماني. حتى رأيناه يتجه بعسكره الّلجب هابطاً باتجاه «**سهل البقاع**»، وبالتحديد إلى قرية «**قب الياس**» في وسط السهل، التي كانت يومذاك مركز الإدارة المدنيّة البارعة للأميرحسين بن يونس الحرفوش، تصبُّ في حواصلها غلال وسط وغرب السهل الخصيب. فشنّ عليها هجوماً كاسحاً. ثم بدأ نهب ما في الحواصل من مختلف الحبوب الغذائيّة. وقد وصف أحد المؤرخين المعاصرين أن ما ضبطه فخر الدين من البيادر في «**قب الياس**» كان من الكثرة بحيث يفوق الحصر. ثم أضاف أنّ أهل الشوف والجُرد والمتن، من مشايخ ومقدمين وفلاحين، استمروا شهراً يعملون ليلاً ونهاراً في نهب ونقل الغلال وما انتهت. الآمر الذي نفهم منه أنّ فخر الدين بعد أن

قضى وطره من تدمير «**قب الياس**» تركها لذلك العدد الكبير من الأوباش ليُتابعوا ما بدأه. ثم اتجه بعسكره إلى «**بعلبك**»، ليُدمّرها تدميرا.

فهل كانت هذه الحركة من ضمن خطةٍ موضوعة سلفاً. أم أنّه وجد نفسه قريباً من الحاضرتين، الأمر الذي رأى فيه فرصةً سانحة، فأنزل بهما ما أنزل. ذلك ما سوف نعالجه في الآتي.

لكنّ علينا أن نسجّل الآن أنّ الأمير الحرفوشي الحاكم يومذاك، والمصادر تختلف على شخصه، يبدو أنّه لم يدخله الرّيب إطلاقاً بمقاصد الأمير فخر الدين حين علم، ولا بُدّ، أنّ هذا، ما أن انتهت (المعركة) في «**عنجر**»، وثنّى عليها بتدمير ونهب «**قبّ الياس**»، حتى اتخذ طريقه بعسكره باتجاه «**بعلبك**». بدلاً عن أن يسلك الطريق المعاكس، باتجاه العَوْد إلى عاصمته «**دير القمر**». وعلى كلّ حال، فإن المسافة بين «**عنجر**» و «**بعلبك**» قصيرة، يمكن للراكب المُجدّ أن يقطعها في يومين.

وما من ريب في أنّ الأمير الحرفوشي قدّر وأدرك أخيراً مقاصد الرجل. لكن بعد كان الأوان قد فات.

هكذا سقطت «**بعلبك**» بيد ذلك السّفّاك الأثيم، في عمليّةٍ غادرةٍ مَشوبة بالنّذالة.

وفي المقابل ضَعْف الأمير الحرفوشي، أيّاً كان على المدينة يومذاك، وافتقاره إلى الحدّ الأدنى من الحزم. عن أن يُبادر إلى الاستعداد والإعداد بما يتناسب مع أسوأ ما تدلّ عليه الدلائل، كما يقتضي الوضع. بحيث أنّه، حينما اقتحم فخر الدين المدينة بعسكره الكبير، لم تكن تملك أدنى الفرصة والقدرة على الدفاع عن نفسها. وكلُّ ما جرى يومذاك يدلُّ على أن فخر الدين، ومن ورائه الدولة العثمانيّة، لم يكُن يبتغي مُجرّد الاستيلاء على المدينة ومنطقة حُكم الحرفوشيين، ليضمّها إلى منطقة سُلطته، كما كان دأبه حينما يستطيع. بل تدميرالمدينة تدميراً عميقاً تامّاً، وإخلائها من سكانها دون تمييز. كي لا تقوم لها من بعد ذلك قائمة.

ليس في كلّ المصادر التي بين يدينا أيّ تفصيل لِما كـان يحصل فـي «**بعلبك**» وما حولها في تلك الأيام الرهيبة. وذلك، فيما نحسـب، لأنه لم يكـن ثمّة من معارك وقتال مُنظّم، في أماكن وأوقاتٍ معلومة، بحيث يمكن للمراقب أو المشاهد أن يلاحظها ويسجّلها.

لكننا نعـرفُ إجمالاً أن ما كان قـد جري يومذاك هو عمليّة تقتيـلٍ جَماعي عشوائيّة للرجال من أهـل المدينة دون تمييز. بالإضافة إلى مَن صادف أن وُجد فيها من أهالي محيطها حيثما وُجدوا. تبعه تهجيرٌ جماعيٌّ لكلّ الذين نجوا من المذبحة من غيرالرجال من السكان. ثـم الاستيلاء على قطعان الماشية، التي كانت بمثابة رأسمال المدينة. ونهب حواصل الحبوب الغذائيّة، التي كان من وفرتها أن عمليّة نهبها ونقلها استمرّت شهرين كاملين. وأخيراً تقطيع أشجار بساتينها وكرومها، التي كانت الرأسمال الثاني لها.

(5)

ممّا لا ريب فيه أن ما جرى على «**بعلبك**» يومذاك كان، بالنسبة إليها وإلينا أيضاً كمؤرخين، فاصلاً تاريخياً قاطعاً. ما من شـيءٍ منه، ممّا تتفاوت بـه المُـدُن، سياسياً وسُـكّانيّاً وإنتاجياً، يُماثل ما قبله. ثم ما من ريـبٍ أيضاً، في أن مَن يرتكب مثل ما ارتكبه فخر الدين بها، من فظائع مهولة، لسنا نعرفُ لها مثيلاً، في كلّ ما تمرّست به عمليّات التبادل العُنفي للسُلطة في تاريخنا، من تدميرٍ عميقٍ شاملٍ للمدينة ولأهلها ولمرافقها الانتاجيّة، إنّما كان يرمي فقـط وفقط إلى أن يُدمِّرها تدميراً عميقاً، مادةً وبشـراً ومرافقَ إنتاجيّة. بحيث لا تقـوم لها، بعـد ما أنزله بها، قائمة. كـما قـلنا قبل قـليل. أي أنّـه بالتأكيد لـم يكُن يرمي إلى نقـل (تُخمه) إليها، كما درج عليه في كلّ تاريخه وسمّاه، على سبيل التعرف لقواعد الحُكم عنده، ليضمّها إلى الرقعة الواسعة التي يبسط سلطانه عليها. وإلا لاستبقى منها، على الأقل، عناصرها الإنتاجيّة الباهرة، التي كانت تجعل منها مدينةً غـنيّةً بامتياز، كما سنُبيّن بعـد قليل . وإلا فمن ذا الذي يُدمّر ما يسعى إلى تملّكه ذلك التدمير الشّامل العميق.

إذن، فلماذا ارتكب ماارتكب. ذلك ما سنقفُ عليه في الآتي.

لذلك فإنّنا نعتقد أن فخر الدين كان حريصاً كلَّ الحرص، طيلة ما بقي من حياته (ت:1635م)، على أن تظلَّ المدينة المنكوبة مُجرّد أشلاء ممّا كانت عليه في أحوالها السابقة. كما نُرجّح أنها بقيت خالية أو شبه خالية من السكان بضع عقود من السنين من بعده على الأقلّ. بشهادة غيابها التّام عن التاريخ طيلة تلك العقود بعد وفاته.

الفصل الثاني

تأريخ التاريخ

(1)

من مقتضى أُطروحتنا، التي افتتحنا بها القول في مطلع البحث، أنها أدخلتنا من باب ذلك الوصف المُعقّد والمؤلم، الذي بدأ في «**عنجر**»، ثم استمرّ في «**سهل البقاع** « **وحاضرته** «**بعلبك**».

هذا السياق يفرضُ علينا الآن أن نعود بالكلام إلى ما قد كانت عليه المدينة قبل نكبتها. بدون ذلك لن نكون قادرين على النّفاذ ذهنيّاً إلى عُمق تأثير وصيرورة النكبة المهولة في موقعها. بادئين بالمُركّب السكاني للمدينة عشيّة نكبتها.

الثّابتُ الذي لاريب فيه، أنّ أعرق سكان «**بعلبك**» كانوا مسيحيّها الكاثوليك. ضرورة أن المنطقة الشاميّة كلّها كانت، لمدّة قُرون من قبل، معمورةً بالقبائل العربيّة النصرانيّة ثم، تبعاً لدين الدولة الرُّوميّة، الحاكمة من عاصمتها المُهيبة «**القسطنطينيّة**» Constantibol، قبل دخول الإسلام بشريّاً وثقافيّاً بالفتح في الصورة السكانيّة للمنطقة. وقد انتهى سُكّان «**بعلبك**» منهم، منذ زمانٍ بعيدٍ وحتى وقتٍ قريب، إلى أن تجمّعوا في حيٍّ صغيرٍ، جنوب غرب المدينة، خاصٍ بهم. يضم، بالإضافة إلى مساكنهم الممتازة، مؤسساتهم الدينية والتربويّة الممتازة. لكن أكثريتهم الكاثرة باعوا أملاكهم العقاريّة في المدينة في زماننا ونزحوا فُرادى، تحت التأثير النفسي العنيف لفتنة الحرب الأهليّة (1975 ـ 1990 م).

أمّا أكثريّة سكان «**بعلبك**»، منذ ما قبل نكبتها بقرنين أو ثلاثة على الأقلّ،

فقد كانوا من أتباع المذهب الحنبلي. حيث ازدهر المذهبُ، لمدّة غير طويلة، فيما نحسب، في المدينة وفي جارتها بلدة «**يونين**»، كما لم يزّدهر في أي بقعة من أنحاء المنطقة الشاميّة. وحيث أنتجوا جملة من الفقهاء والمؤلفين الذين أغنوا المذهب بمؤلفاتهم المُتنوّعة. أشهرهم مصنف كتاب (ذيل مرآة الزمان) موسى بن محمد اليونيني (ت: 726هـ/ 1325م) أغنى وأوثق مصدر لتاريخ شرق «**سهل البقاع**».

ومن آثار الحنابلة في المدينة، التي ظلّت باقية حتى أواسط القرن الميلادي الماضي، ما كان يُعرَف بين أهل البلد بماء الحنابلة «**ميّة الحْنابلي**». وهو عبارة عن جدولٍ فُرّع من البركة التي تنشأ من نبع «**رأس العين**»، الذي يروي المدينة وبساتينها، والذي يعود إليه الفضل في نشأة المدينة. وجرى توزيع مائه على أحيائها، في سواقي خفيّة، تمتدّ مسافة مئات الامتار، على أعماقٍ مختلفة، تتناسب مع منسوب الحي. وبهذه الوسيلة الذّكيّة والبالغة الصّعوبة، حُلّت مشكلة تزويد وسط المدينة بالمياه للشرب وللخدمة. وإنني أتذكر أن الكثير من بيوت الوسط كانت تخترقها ساقية دائمة الجريان، من بيتٍ إلى بيت.

ومن آثارهم الباقية الصالحة مسجد المدينة الكبير، المعروف حتى اليوم باسم «**مسجد الحنابلة**».

(2)

ومع ذلك التاريخ الحافل لحنابلة «**بعلبك**» و «**يونين**» فيهما، فإنّهم اختفوا منهما فجأةً. بحيث أن بقيّتهم في الأُولى اليوم هم عبارة عن قلّةٍ قليلةٍ جداً، لاتتجاوز بضع أسرات. أمّا في الثانية، فلم يبقَ منهم مَن يُخبرُ خبَرَهم أو يُذكّر بهم. اللهم إلا بضع قبور قديمة تحمل عند الناس فيها اسم «**النبي**» مُضافاً إليه اسم الصاحب الحقيقي للقبر. والحقيقة أن أصحابها هم من فقهاء وصالحي الحنابلة أيام عزّهم فيها. درج الناس على الاستمرار في تقدير قبورهم، ومنحوهم صفة «**النبي**»، دون أن يعرفوا مَن هم أصحابها

الحقيقيون، كما يحدث كثيراً. الأمر الذي يطرح على المؤرخ سؤالاً: أين ذهبوا؟ أو بالأحرى: أين ضاعوا؟

والحقيقة أنّهم، وإن هم ذهبوا، فإنهم لم يضيعوا. وأنّى لجماعةٍ بشريّةٍ كبيرة أن تضيع وتختفي دون أثر. بل على مَن يهمّه الأمر أن يبحث عنهم. وقد فعلنا ووجدناهم.

ذلك أنّنا وجدنا أنه في الأوان نفسه ظهرت فجأةً في نطاق «**دمشق**» مجموعةٌ كبرى جداً من الناس. احتلت سفوح هضبة «**قاسيون**». وعمرتها وجعلت منها لمدّةٍ قصيرة سكان ضاحيةً كبيرة للمدينة الأمّ، سمّتها «**الصالحيّة**»، وهو الاسم الذي ما تزال تحمله حتى اليوم. هؤلاء كلّهم كانوا من الحنابلة «**الصالحين**». وهذا هو بالذات مغزى اسم البلد الذي استحدثته. ومن هنا قال شاعرهم:

الصالحيّة جنّةٌ والصالحون بها أقاموا

ومن الواضح أننا لسنا بحاجةٍ إلى التأكيد وإقامة الدليل على أنّ الجماعة التي اختفت من «**بعلبك**» و «**يونين**»، و (الأُخرى) التي ظهرت بعد قليل في نطاق «**دمشق**»، هي هي نفسها. وسوف نعود على التّوّ إلى هذا الحدث التاريخي الهامّ، وعلاقته بما نزل بـ «**بعلبك**»، وخصوصاً بتنظيم تدميرها، بأمرٍ من «**إستامبول**» وعلى يد فخر الدين.

(3)

هذه النتيجة البديعة غير المسبوقة في كلّ ما كتبه الكاتبون على كلتا الواقعتين، أعني تنظيم تهجير حنابلة «**بعلبك**» وإعادة توطينهم في ضواحي «**دمشق**»، والتي وصلنا إليها من معلومات مبسوطة في الكُتُب بسطاً سهلاً، باعتماد منهجنا التركيبي في قراءة التاريخ، ـ تطرح سؤالاً هاماً جداً. هو:

لماذا أقدم حنابلة «**بعلبك**» و «**يونين**» معاً على التّخلّي الجَماعي فجأةً عن مواطنهم التاريخيّة في البلدين. والنزوح فجأةً وبعيداً، مع أنّها هي

المواطن الوحيدة التي شهدت أيام عزّهم، في كلّ المنطقة الشاميّة، وفيما والاها من البلدان؟

من المؤكّد أن القوم قد عمروا تلك المنطقة مدة طويلة بكامل الغبطة، تحت حكم الأُسرة الحرفوشيّة. وهي التي عُرفت باعتدالها في الشأنين الديني والمذهبي، إلى درجة أنّ أحد أمرائها قد ساهم ماليّاً في بناء إحدى كنيستَي «**بعلبك**». والرقيم الحجري فيها، الناطق بشكر الأمير سليمان الحرفوشي ما يزال. وأنّهم، أي الحنابلة، كانوا يتمتعون فيها بكامل الحرية في نشاطهم الفكري المُناسب لمذهبهم، بحيث أنّ فقهاءهم وعلماءهم أنتجوا فيها في عهدهم المؤلفات الكثيرة. ممّا أكثره باقٍ مرجوعٌ إليه عندهم حتى اليوم. كما أنّ مسجدهم فيها كان لمدة طويلة المسجد الوحيد في»بعلبك». إلى أن بنى الأمير يونس بن حسين الحرفوشي في المدينة أوّلَ مسجدٍ للشيعة في شرق»سهل البقاع». كما أنّهم، أي الحنابلة في«**بعلبك**»، قد رعوا وأنتجوا مشروعات تنمويّة كبيرة نافعة للمدينة، ما يدلّ على أنهم كانوا يتمتعون بكفاءة فنّيّة عالية وملاءة مالية.

كل هذا، فضلاً عن أنه بالتأكيد لم يكُن ثمّة أي تهديد أمني لهم أو لغيرهم. كانت «**بعلبك**»، في ذلك الأوان، ترفل بحُلّةٍ من الأمن والسلام. كما أنّها كانت إنتاجيّاً في فترتها الذهبيّة، التي سيدمّرها فخر الدين بعد قليل تدميرا. وسنقفُ على معالمها عن قريب.

إذن، فممّا لاريب فيه، أن القرار، بما قد عرفناه من نزوحٍ أو ترحيل جماعيّ مفاجئ لحنابلة «**بعلبك**» منها ومن عاصمتهم الثقافية الوحيدة «**يونين**»، لم يكن نابعاً من إرادة تلك الجموع الكبيرة من النازحين. أو باختيارهم الحُرّ. أو يُحقّق مصلحةً لهم، أو يحلّ مشكلةً عالقةً كانوا يُعانون منها. بل كان بالتأكيد قراراً إملائيّاً بكامل ما للكلمة من معنى، صادراً عن جهةٍ أو سُلطة قادرة قويّة، لم يكونوا يملكون تجاهها القدرة على العصيان. أو على الأقلّ لا مصلحة لهم إلا بالإمتثال والإذعان.

(4)

السؤال: من هي تلك الجهة أو السُلطة؟

في الجواب نقول:

إنها كانت محصورةً محلّيّاً في اثنتين:

ـ سُلطة والي العثمانيين في «**دمشق**».

ـ غَلَبَة الأمير فخر الدين المعني على الحكم، من مركزه في «**دير القمر**».

الأمر الجامع بين الاثنين، العثمانيين وفخر الدين، أنّهما كلاهما كانا يضيقان ذرعاً أشدّ الضيق بإمارة الحرفوشيين. وهي التي لم تكن تني عن التوسّع سلميّاً، بفضل الأنموذج السياسي الهادئ المُسالم التنموي الذي قدّموه للناس عمليّاً. بحيث عاشوا، أعني الناس، في ظلّه زمناً طويلاً بكامل الغبطة إجمالاً. نقول ذلك، على الرغم من علمنا ببعض الأخطاء، التي ارتكبها بعض أُمرائهم. لكنّها لم تكُن شيئاً يُقاس بالفظائع المهولة، التي كان يرتكبها ذانك الاثنان.

هذا، فضلاً عن الأصل المتواضع للأُسرة الحرفوشيّة، التي لم تكُن في كلّ ماضيها ذات مكانة، بالدرجة التي تؤهلها للحكم، بالنّظر لمقاييس ذلك الزمان. قبل أن تصلَ بمنتهى الهدوء والرّفق إلى السلطة بصفة أُمراء في «**بعلبك**». ومنها مضت تتوسّع، بحيث وصلت أحياناً إلى ما يفوق رقعة حكم فخر الدين نفسه بكثير.

العثمانيّون من جانبهم، كانوا ضيّقي الصدر أشدّ الضيق بقيام سُلطةٍ محلّيّة من خارج نظامهم الصّارم في السياسة والثقافة (ومن ضمنه طبعاً المذهب، وبالأخص الشّيعي، الذي اعتبرته دائماً وبصراحةً خارج الملّة). خصوصاً إذ تكون تلك السلطة تتمتّع بالقبول والرضى وأكثرمن الناس في رقعة سلطتها الواسعة.

من هنا وهناك فقد باتت الإمارة الحرفوشيّة، ذات الصفة الشعبيّة القويّة، الأُنموذج النقيض للإثنين معاً. ما من مصلحةٍ لأيٍّ منهما في أن تستمرّ وتبقى.

(5)

من ذلك التركيب للأحداث، ذات الصّلة بما نحن فيه من أسئلة كبيرة، نصِلُ إلى نتيجتين في منتهى الأهميّة.

ـ **النتيجة الأُولى**: إن العزم على اجتياح وتدمير قاعدة سُلطة الحرفوشيين وتقتيل أهلها في وسط وشرق «**سهل البقاع**»، كان قد اتُخذ بالاشتراك بين فخرالدين ووالي «**دمشق**» مصطفى باشا، قبل بضع سنوات من حصول الاجتياح بالفعل. أوبالتحديد قُبيل تنظيم نزوح، وبالأحرى ترحيل، الحنابلة من «**بعلبك**» و «**يونين**». لكن الذي أخّر تنفيذه، بعد نزوح هؤلاء مباشرةً، لم يكُن إلا النزاع المكتوم الذي حصل بين الطرفين، فخر الدين والوالي العثماني. الذي كان السبب في محاولة الوالي قمع فخر الدين ومنعه عن أن يكون صاحب المبادرة في هذا الشأن. فقصده بـ (عسكره)، ولاقاه فخر الدين بعسكره أيضاً. حيث التقى العسكران في «**عنجر**». ونتيجة (المعركة) باتت معروفة لدى القارئ.

لكن علينا أن نُلاحظ هنا أنّ سبب ذلك النزاع، بعد الوفاق التامّ بين الاثنين، على قاعدة العمل على كلّ ما يُسيء للحرفوشيين واستتباب إمارتهم، ـ سبب هذا النزاع غير معروف. لكنّنا لانشكّ في أنه ذو علاقة بما كان الطرفان مُجمعيَن عليه قبل قليل. وما هو إلا ما سينفرد بارتكابه فخر الدين بعد قليل، إذ دمّر «**بعلبك**» تدميرا.

هذه النتيجة نضعها برسم مواطنينا اللبنانوين، الذي ما انفكوا يتغنّون ويُشيدون بما يُسمّونه «**معركة عنجر**». بوصفها إنتاجاً وطنيّاً بطوليّاً خارقاً لفخر الدين، مهّد وُجدانيّاً لـ «**لبنان**» الدولة. مع أنّ ما حصل بين الاثنين

المُتقاتليَن كان يفتقر إلى الحدّ الأدنى من صفة «**معركة**»، كما عرفنا. كما كان يفتقر أكثر بكثير أخلاقيّاً وسياسيّاً إلى صفة وطنيّ.

ومن هنا أدعو القارئَ الحصيف إلى أن يتأمّل في أن فخر الدين ما أن حسم نزاعه الغامض مع الوالي، حتى اتجه من فوره إلى «**بعلبك**»، حيث ارتكب جريمته المهولة. ما يفهم منه المُتأمّل أن النزاع الخفيّة أسبابه علينا بين الاثنين ذو علاقة بالاجتياح القادم لـ«بعلبك» أو نتائجه المُتوقّعة، وما إلى ذلك.

- **النتيجة الثانية**: إن النزوح / الترحيل الحنبلي من «**بعلبك**» و «**يونين**» كان ترحيلاً مُنظّماً مقصوداً. ومن ضمن خطّة الاجتياح القادم والإعداد لها، بما يُناسب الغرضَ منها. وفي رأس الخطّة تحييد حنابلة المنطقة. بحيث لا ينالهم من الاجتياح العشوائي القادم أيّ سوء. ليس من غرض الفاعلين. وما من مصلحةٍ فيه لأيٍّ من الطرفين الفاعليَن. بل إنه بالتأكيد سيكون له أسوأ العواقب على مرتكبيه إن حصل. وقد تتجاوب أصداؤه الفظيعة في أنحاء دار الإسلام الغالب.

أمّا الحرفوشيون وأولياؤهم من الشيعة في المنطقة فقد كان الجُناة يعرفون جيّداً أنّهم لن يبكي عليهم أحد. مهما يكن الذي سينالهم فظيعاً، يتعارض مع كافة القيم الأخلاقيّة والدينيّة.

من هنا نفهم لماذا رعت السُلطة العثمانيّة في «**دمشق**» حركة تلك الجموع الغفيرة من آلاف البشر من الحنابلة باتجاه عاصمتها. مع أنّ ذلك بنفسه أمرٌ يدعو بنفسه للرّيب بشدّة من وُجهة نظر أمنيّة. يستدعي من السُلطة الحاكمة الحاكمة إجراءً فوريّاً مناسباً وحاسماً. بل إنّ السُلطة نفسها هي التي يسّرت لتلك الجموع الارتحالَ السّهل، والمجّاني فيما يبدو، لرقعةٍ واسعةٍ بمحيط عاصمتها. ومن ثَمّ بناء ما يفي بحاجتها، من مساكن ومساجد وأسواق وحوانيت... الخ. الأمر الذي يستدعي جهوداً جبّارة.

ثـم أيضاً مَن ذا الذي موّل ذلك العمل الضخم؟

أظن أن ما قد عرفناه، ممّا قد ركّبناه وسردناه حتى الآن، يُعفي الباحث من أن يتجشّم وضع الجواب عن السؤالين. لأن القارئ اللبيب الذي رافقنا فيما فات من البحث، بات يعلم، بما فيه الكفاية، أنّ الأمر كلّه، من بدايته حتى نهايته، إنّما كان يجري بكامل الفعل والعلم والرضى والقبول والأمر من السُّلطة الحاكمة بـ «**إستامبول**». وإن يكُن فخر الدين هو الذي سينفرد بقطف ثمرته المُرّة بعد قليل.

(6)

لكنّ هاهنا إضافة أخيرة على كلّ ما أوردناه من شأن حنابلة «**بعلبك**»، الذين أُدخلوا بالكُره منهم في اللعبة السُلطويّة وآثامها. تستحقّ أن نوردها بالمناسبة، ونختم بها ما يتعلّق بشؤونهم في تلك الفترة، لِما فيها من موعظةٍ حسنة.

ذلك أنّنا لاحظنا، باستغرابٍ شديد، أنّ نزوحهم الجماعي المُنظّم إلى نطاق»دمشق»، وما قد تلقّوه من مساعدة سخيّة من الدولة لاستقرارهم فيه، لم يَطُلْ تمتّعهم بهما. بل رأيناهم بعد قليل وقد تبدّدوا وضاعوا، إلى درجة أنّنا لم نعُد نعرف حتى اليوم أين باتوا. إلا قلةٌ قليلةٌ منهم، استقرّ بهم المقام في بعض قرى «**الغوطة الشرقية**»، من مثل «**حرستا**» و«**زملكا**»، حيث لايزالون حتى اليوم. ليحلّ محلهم بالتدريج البطيء في «**الصالحيّة**»، ويا للعجب العُجّاب، مهاجرون قادمون من بعض بلدان وقُرى «**بعلبك**» بسبب نكبتها، حيث غدوا وما يزالون أكثريّة سكانها الكاثرة، بعد أن كان الحنابلة قد تخلّوا عنها بالأمس القريب لسكّين فخر الدين. ولو انهم ثبتوا في المدينة، وبالخصوص في عاصمتهم الثقافيّة «**يونين**»، مع ما كان لهم من حضورٍ باهرٍ فيها وفيما حولها، لربما اختلف أمرهم وأمر المدينة معاً. وذلك من أعظم العبر.

ولعلّ من أظرف ما أنجبته تلك الحركة السُكانيّة ذات الوجوه، أنّ

المهاجرين الشيعة من أنحاء «**بعلبك**» إلى «**الصالحيّة**» قد سمّوا الجزء الذي احتلوه من «**الصالحيّة**» باسم «**زين العابدين**»، الذي يبدو وكأنّه مقابل احتكار حنابلتها صفة «**الصالحين**»، في اسم وطنهم الجديد.

(7)

نأتي الآن إلى العنصر السكاني الثالث في «**بعلبك**» يومذاك. بعد أعرقهم فيها مسيحيّها. وبعد ثانيهم من حيث العراقة أيضاً حنابلتها. ذلك العنصر هو شيعتها. فماذا عنهم؟

في بداية الجواب عن هذا السؤال الكبير نقول:

إن من المعلوم أنّ المنطقة الشاميّة إجمالاً بُنيت وُجدانياً، منذ دخولها بالفتح في دارالإسلام، لتكون أرضاً مسمومة بالنسبة للتّشيُّع، لا هي تقبله ولا هو يقبلها. وفي هذا السبيل بُذلت جهودٌ كبيرة لبناء (إسلام) مختلف أشدّ مايكون الاختلاف، ضمن وحدة العنوان . كنتُ قد سمّيته في كتابي المطبوع (الحديث النبوي والسُلطة) بـ «**الإسلام المُضاد للإسلام**».

ومع ذلك، فإنّ التشيّع ما لبث أن انتشر في أنحاء المنطقة انتشاراً واسعاً. وذلك بفضل الهجرات السكانية الكبيرة إليها من «**الكوفة**»، بعدما تمكُّن معاوية من السُّلطة العامّة. ممّا قد وصفته بالتفصيل في كتابي (التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسورية).

من تلك الهجرات، وربما أكبرها وأكثرها عديداً، الهجرة الهمدانيّة الكبرى التي خرجت جماعياً من «**الكوفة**». ونزلت، فيما نزلته من جهة شرق «**سهل البقاع**»، المنطقةَ التي اسمها اليوم «**القلمون**»، في أعالي ريف «**دمشق**». وبالتحديد في قريتيَن منه على الأقلّ. إحداهما اسمها «**الجُبّة**» والثانية «**عسال الورد**».

ما هو موضع اهتمامنا من الأُولى من القريتين، أننا ضبطنا فيها الأسلاف البعيدين للأُمراء فيما بعد من بني الحرفوش. كما ضبطنا فيها أيضاً أسلافَ

أُسرة آل العوطة المعروفة باسمها نفسه حتى اليوم. حيث كان من الأولين فيها، أي من بني الحرفوش، مَن يلي مهمة جابي ضرائب للحكم المحلّي التابع للسلطة المملوكيّة. بينما يُنافسهم عليها آل العوطة. والمُهمّة، وإن تكن صغيرة، قد تعني أن آل الحرفوش كانوا إذ ذاك على هامش السُلطة المركزيّة محلّيّاً. وهذا ينطوي على امتيازٍ لها عن بقيّة الناس من أهلها. وربما كانت للأمر علاقة باسمها: «**الحرفوش**»، الذي بدأ لقباً على الأرجح، باعتبار أن (الحرفشة) تعني في أصل اللغة شدة المِراس والخشونة والميل إلى النزاع وما إلى ذلك.

أخيراً نقول، ما دمنا نُعالج الآن مختلف شؤون الأسرة الحرفوشيّة في مواطنها الأُولى، إننا ما من ريبٍ عندنا في أنّ الأُسرتين كلتاهما تنتميان إلى المهاجرين الهمدانيين القادمين من «**الكوفة**»، الذين نعرف أنهم قد نزلوا «**أطراف بعلبك**» بكثافة، قبل ما لا يقلّ عن سبعة أو ثمانية قرون. وإلا فمن أين اكتسب هؤلاء جميعاً التشيّعَ الكوفي، بكامل مواصفاته، في موطنهم المعزول. والتفصيل، لمَن يرغب، موكولٌ إلى كتابنا المذكور أعلاه (التأسيس لتاريخ الشيعة).

(8)

كلتا الأُسرتين غادرت فيما بعد منازلها الأُولى في أنحاء«القلمون». مدفوعة بافتقار وعجز منازلها الحاليّة عن القدرة على استيعاب نتائج تكاثرهم السكاني الطبيعي. أي أنّ إمكانات البيئة الإنتاجيّة لتلك الهضاب الصخريّة إجمالاً قد وصلت إلى حالة الفشل أو العجزعن مواكبة التكاثر الطبيعي للبشر والاستمرار بإطعامهم. بحيث أنّه لا بد أن يصِلَ الناس في النهاية إلى خيارٍ وحيد، هو مغادرة المنطقة الشحيحة، باتجاه أقرب منطقة صالحة لإطعامهم بما فيه الكفاية. وما هذه المنطقة السهليّة المجاورة الواسعة الخصيبة سوى «**سهل البقاع**».

هكذا، تحت تأثير شُحّ منطقتهم بالغذاء، بما يساوي تكاثرهم، هبط آل العوطة من الأعالي في قريتهم «**الجُبّة**». سالكين الطريق الذي كان أجدادهم الأبعدون من بني همدان قد سلكوه صعوداً، غادين رائحين من وإلى «**بعلبك**». حيث ما تزال منازلُ بعضهم الأكثر في الأعالي الشرقية فوق المدينة. لكن دون أن يدخلوها على نحوالاستقرار النهائي، كما سيفعل الحرفوشيّون فيما بعد.

وحيث حمل باب المدينة الجنوبي، الذي كانوا يدخلون ويخرجون منه لمدةٍ طويلة اسمَ «**باب همدان**». كما بيّنّا بتفصلٍ أوفى في كتابنا (التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسورية).

في حين سلك الحرفوشيون شيئاً فشيئاً سلسلة القُرى الصغيرة المنتشرة على السفوح جنوب «**سهل البقاع**». هابطين في حركة سُكّانيّة بطيئة، لكنها ثابتة ثبوتاً مدهشاً. وقد رصدناهم في عدّة قُرى هناك بالتوالي. ثم رصدناهم في بعض قُرى روابي السهل جنوب غربيّة، المعروفة محلّيّاً باسم «**الحواش**» جمع «**حوش**»، أي مزرعة كبيرة. حيث سيستقرون لمدّةٍ تطول أو تقصُر. ثم لا يلبثون أن يستمروا في حركتهم السُّكّانيّة الثابتة أثناء عدّة قرون باتجاه «**بعلبك**». وكأنهم يتحركون تحت تأثير وعي قوي، وإن يكن مكتوماً، باتجاه المدينة.

وطبعاً لم تكُن الأُسرة الحرفوشيّة وحدها في هذا الحراك الشيعي الثابت باتجاه «**بعلبك**» المدينة. بل كان معها الكثيرون، ممن ترجع أُصولهم إلى المهاجرين الهمدانيين أنفسهم، الذين كانوا قد نزلوا «**أطراف بعلبك**» قبل قرون، حسب هذه العبارة التي تتردّد كثيراً في المصادر.

وأخيراً دخلوا «**بعلبك**» مع الداخلين، بينما كانت البلد تنمو وتزدهر بفضل حنابلتها. وبينما جوارها الواسع يوفد المُتجهين إليها من مختلف قُرى الجوار. مُلتحقين بالازدهار وطيب العيش النسبي في المدينة، بفضل أبنائها / بُناتها التاريخيين من الحنابلة. الذين سنظلّ نذكرهم بالخير، ونُنوّه

بفضلهم عليها، على الرغم من أنّهم قد تخلّوا عنها، وضمناً عن أنفسهم، في نهاية الطريق.

(9)

تلك هي، بأوجز بيان، قصة الحركة السُّكّانيّة العارمة التي حملت جموع الشيعة من «**أطراف بعلبك**» إلى «**بعلبك**» المدينة. قادمين من مواطنهم القصية والدّانية. بدءاً من القرن السابع أو الثامن للهجرة / الثالث عشر أو الرابع عشر للميلاد، فيما نحسب. وبذلك سيغدون شيئاً فشيئاً أكثريّة سكانها، بعدما كانوا أقلّيّةً ضئيلةً فيها. نقرأ شيئاً من أخبار أفرادهم المُتناثرة في صفحات كتاب (ذيل مرآة الزمان) لموسى بن محمد اليونيني. الذي عاش في «**بعلبك**» أثناء الربع الأخير من القرن السابع، والربع الأول من القرن الثامن للهجرة / الثالث والرابع عشر للميلاد.

والعجيب العُجّاب، أنّ هذا الانقلاب الجذري الذي نال المدينة في الصميم، على المستويين الاجتماعي / الثقافي ثم السياسي، قد مرّ واستمرّ بكامل الهدوء والطواعية والتلقائيّة. وكأنّ الذين كانوا الأكثريّةَ الكاثرة من الحنابلة، وهم الذين كانوا بالأمس القريب كلَّ شيءٍ في المدينة عديداً وثروةً وحضورا، لم يخسروا في تلك الحركة الانقلابية شيئاً. وكأنّ الشيعة، الذين كانوا من قبل أقلّيّةً ضئيلةٍ فيها بكل المعاني، لم يكسبوا شيئا. وتعايش الاثنان وسيتعايشون طويلاً بكامل ما للتعايش الهنيء من معنى.

ومن الملاحظات التي ألفتتني، أثناء قراءاتي الواسعة في كتاب (ذيل مرآة الزمان)، أن اليونيني لم يأتِ في كتابه الضخم على ذكر الشيعة في «**بعلبك**»، أو أحدَ رجالهم فيها، إلا بكامل اللطف والاحترام، وأحياناً التقدير. الأمرالذي يمكن اعتباره تعبيراً عن الجو الهنئ الذي كان سائداً في المدينة.

ومن الغنيّ عن البيان لدى القارئ اللبيب، أنّ هذه المُلاحظة بوجهيها

تنطوي على شهادةٍ ضمنيّةٍ للطرفَين بالسُّويّة الذهنيّة والأخلاقيّة. فلو انّ الحنابلة أظهروا أنهم ضاقوا ذرعاً بأُولئك الطارئين على مدينتهم، أو لو انّ الأكثريّة الشيعيّة الجديدة مَن جانبوا اللياقة بحقّ أصحاب البيت الأصيلين، ممّا لا نعرفه إلا إجمالاً وبوصفه نتيجة، لاختلف الأمر كثيرا.

* الفصل الثالث

الحرفوشيّون في بعلبك

(1)

بعد ذلك السّرد المُفصّل على التركيبة السُكّانيّة لـ «**بعلبك**» وتطورها، قبل أن تغدو لأول مرّة في تاريخها، ولمدّةٍ طويلةٍ، إمارةً تتمتّع بنمطٍ من الاستقلال، على رأسها آل الحرفوش، بعد ذلك نسأل:

ولكن كيف وصل هؤلاء دون سواهم إلى السُلطة في «**بعلبك**» أولاً، ثم عَبْرها إلى الإمارة الكبيرة؟

أظنّ أنّ السّرّ الأول والأساسي في ذلك كامنٌ في أنّهم ظلّوا مُتماسكين كأُسرة أثناء رحلتهم الطويلة. التي استمرّت بضع قرون من السنين. من موطنها التاريخي في «**الكوفة**»، إلى موطنها المؤقّت في قرية «**الجُبّة**»، وصولاً إلى مُستقرّها في «**بعلبك**». عابرةً العديد من القُرى والبلدان، حيث رصدنا وجودهم لآمادٍ مختلفة من حيث الطول والقصر.

في حين أن غيرهم من المهاجرين الهمدانيين، الذين نعرفُ أنّهم كانوا من الكثرة العدديّة بحيث ملآوا «**أطراف بعلبك**»، قد افتقروا افتقاراً شديداً إلى هذه الصفة، أي التماسُك الأُسري. بدليل أننا لسنا نجدُ، بين جموعهم الكثيرة المُنتشرة في أنحاء تلك المنطقة الواسعة وغيرها، ذكراً لأُسرةٍ بوصفها أُسرة، سوى آل الحرفوش وآل العوطة في عصرهم. ولو كان لبان.

آل العوطة، وإن هم حافظوا أيضاً على شيءٍ من تماسكهم كما لايزالون، لكنّهم حاصروا أنفسهم في منطقةٍ فقيرةٍ معزولةٍ . وبذلك ظلّوا هُم هُم، حجماً اجتماعيّاً وحضوراً ومستوى معيشة. كما لا يزالون أيضاً.

(2)

السّـرّ الثاني في وصولهم إلى السُلطة، نظن أنّهم لم يكُن لهم أي مُنافس آخَر على القبض عليها في «**بعلبك**».

هذه الملاحظة تطرح سؤالاً آخر.

ماذا كان شأن أكثريّتها الكاثرة من حنابلتها في «**بعلبك**»، في هذا السياق من تركيب التاريخ وهو ينمو؟

لماذا لم يُنشئوا لأنفسهم في «**بعلبك**» أيَّ نمطٍ من السلطة؟

الجواب: إن هؤلاء لم يكتسبوا ولم يُنتجوا أيّ نمطٍ من أنماط السُلطة أو حتى مفهومٍ للسُلطة في كل تاريخهم. بل ولم يُذكَر إطلاقاً أنهم سعوا إليها مُجرّد سعيٍ. مُكتفين بحضورهم الفكري والاجتماعي القوي غالباً حيثما حلّوا. وحسناً فعلوا.

ومن الآثار البارزة في تاريخ حنابلة «**بعلبك**»، لحالة الفراغ التقليديّة عندهم في الشأن السلطوي فكرياً وعملياً. أنّهم عندما وصل الغُزاة المغول إلى مدينتهم، بقيادة الطاغية السّفّاك هولاكو سنة 658هـ/ 1259م، لم يجدوا ضيراً في أن يعقدوا معه صُلحاً ذليلاً، سمح له بأن يدخل مدينتهم دون أدنى مقاومة. على الرغم من السُّمعة السيئة للمغول في تنظيم المذابح الهائلة بالذين يخضعون لهم حرباً أو سلما. وإن يكُن قد قيل أن ذلك إنّما تمّ بمبادرةٍ وسعيٍ من ابن «**بعلبك**» تقي الدين الحشائشي، الذي كان في ركاب هولاكو، بفضل تضلّعه في الأعشاب الطبيّة. لكن من المؤكّد أنّ قعود هؤلاء عن القتال دفاعاً عن أنفسهم وعن مدينتهم، ما كان يمكن أن يحصل لولا حالة الفراغ من الشأن السياسي في العقل والمنظومة الفكريّة للحنابلة.

لكنّ شيعة المنطقة بقيادة المُجاهد البطل والفقيه الفذ، أول فقيهٍ شيعي في «**بعلبك**»، أحمد بن محسّن ابن ملّي البعلبكي (617ـ699هـ / 1220ـ1299م)، نظّموا انفسهم وشنّوا حرب عصاباتٍ شعبيّة شعواء في وجه الجيش المغولي اللّجب في «**بعلبك**» وغاباتها وجبالها، مع الاستفادة من

الحصانة الفريدة لقلعة المدينة، الذين كانوا يعرفون مسالكها ومخابئها كما يعرفون بيوتهم. بحيث سارع المغول بالنتيجة إلى الخروج من المنطقة بكامل عسكرهم.

تلك هي المقاومة الشعبيّة الوحيدة التي نهضت في وجه أولئك المغول الذين لم تثبت لهم الجيوش النظاميّة، من «**تركستان**» إلى أبواب «**مصر**».

والقارئ الرّاغب بالمزيد على السيرة العظيمة للبطل الفذّ ابن ملّي أن يرجع إلى ماعلّقناه على سيرته في كتابنا (ستة فقهاءٍ ابطال / 45 وما بعدها). التي ندين بها للمؤرخ اليونيني المعاصر للبطل، والذي عرفه شخصيّاً، في كتابه (ذيل مرآة الزمان / حوادث سنة 700 هـ). ولولاها لضاع ذكره.

نقول ذلك شرط أن لا يُفهم منه أن أولئك الشيعة الذين سطروا تلك الصفحة المجيدة في تاريخ «**بعلبك**» كانوا يومذاك من أهل المدينة. كلا، لأن ذلك يتعارض بشدّة مع كل ما نعرفه من تاريخها وتاريخهم. بل إنّ الرّاجح بقوة لدى العارف أنّهم من الهمدانيين، الذين نعرفهم جيداً، وقد انتشروا بكثافة في نطاق «**أطراف بعلبك**» الواسع. لجأوا إليها بعد أن عرفوا باتجاه الغُزاة المغول نحوهم.

نعم يمكن أن يُقال أن دخول أولئك الهمدانيين المدينة لاجئين إليها، ثم دفاعهم المجيد عنها، قد سرّع الحركة الطبيعية من الريف باتجاه المدينة، بحيث أدّت فيما بعد إلى أن غدوا أكثريّة.

في ختام الكلام على حنابلة «**بعلبك**» نقول:

اليوم فإنّ أُنموذجهم السُلطوي الوحيد الفريد لهم، السائد اليوم في «**الحجاز**» و «**نجد**» و«**الخليج**»، إنّما هو ممّا حقنه محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي (1115ـ1260هـ/ 1703ـ1844م) في المذهب الحنبلي، المنتشر في أنحاء «**شبه الجزيرة العربيّة**»، من (فكر) سُلطوي عنيف إلى حدّ الضّراوة. بحيث منح مسألة اكتساب السُلطة والقبض عليها، وحُكم الناس كافة حتى في تفاصيل حياتهم اليوميّة. من أداء العبادات ودفع الزكاة

وشكل اللباس وإطلاق الشعر... الخ. أولويّةً مطلقة في وظائف السُّلطة عندهم. وهذه حالةٌ غريبةً ليس عن المذهب الحنبلي فقط. بل عن كلّ التجربة الإسلامية في تسيير المجتمعات. لا لسبب إلا لأنهم باتوا من ضمن المشروع السُلطوي المعلوم، الذي فرض نفسه على كامل «**شبه الجزيرة**».

(3)

ثم هاهنا أمرٌ ثالث، قد يمكن اعتباره السّرّ الثالث الإضافي وراء قبض الحرفوشيين دون سواهم على السُلطة في «**بعلبك**»، في تلك الفترة من تاريخ المدينة. هو ما كانوا قد اكتسبوه من خبرةٍ إداريّة، ذات صفة سُلطويّة إلى حدٍّ ما، في وطنهم الأصلي، من عملهم في الجباية لمصلحة السُّلطة المحلّيّة التابعة للحكم المملوكي.

فهل نفهم من هذه الملاحظة أنّ موقعهم العالي في المدينة قد بدأ بأن عملوا لدى السلطة المحلّيّة بهذه الصفة؟

ما من دليلٍ على ذلك. ولكن في المقابل، هل من الممكن أن نتصوّر أن السُلطة الفعليّة آنذاك، أيّاً كانت، تتخلّى عن حقّها في الجباية في مدينةٍ رئيسيّة، بمثل الموقع الذي كان لـ «**بعلبك**» في شرق «**سهل البقاع**» يومذاك، بأن لا تُعيّنَ لنفسها جُباةً على الأقلّ؟

لذلك فإنّنا نرجّح بقوّة أنّ صعود الحرافشة إلى مرتبة أمراء، قد بدأ بالعمل بوصفهم شيوخ / مشايخ. وهو اللقب الذي كان يحمله جُباة الضرائب بمختلف مراتبهم للسُّلطة.

على أنّ هذه النتيجة الطريفة لن تُغريني بالغوص في شؤون الأُسرة الحرفوشيّة وأعلامها. فهذا عملٌ يستحقّ أن يتمّ تحت عنوانه الخاص. وليس كجزءٍ من تاريخ أوسع، من مثل هذا الذي نحن فيه. كما أنني ما رأيت أحداً أدّى البحثَ حقّه حتى الآن. على تعدّد المحاولات في هذا السبيل لغير مُصنّف. بل إننا رأينا أنّها إجمالاً تتعامل مع المادة نفسها المبثوثة في

مختلف المآخذ. دونما أدنى نقد أو تركيب.

لذلك فإن علينا أن نعود إلى عمود البحث. فنطرح الأسئلة المُناسبة، وفي رأسها عنوان الفصل التالي.

(4)

من الواضح، استناداً إلى ملاحظتنا هذه، أن ليس غرضنا الآن سبر

معالم العلاقة بين المدينة وحُكّامها من البيت الحرفوشي تفصيلاً طوال القرون، لأسبابٍ باتت واضحة للقارئ. أهمّها غياب الدراسات الأصيلة الجدّيّة على الأُسرة الحرفوشيّة.

لذلك فإننا سنكتفي بالوقوف على نمط العلاقة التي نهضت بين الناس في «**سهل البقاع**» إجمالاً، ومنه «**بعلبك**» طبعاً، وبين أحد أبرز الأُمراء الحرفوشيين يونس بن حسين الحرفوشي، بوصفه أبرز أُمراء أُسرته، وأكثرهم حضوراً في السياسة الرشيدة والعمل التنموي العام. ابتغاء تقديم صورة إجماليّة للسياسة التي اتبعها، ونمط العلاقات التي بناها الأمير معهم. الأمر الذي يمنحنا فكرةً إجماليّةً على الأقلّ عن الإشكاليّة التي يطرحها عنوان الفصل. خصوصاً وأنّ مَن مارس التاريخ في وجهه الإنساني، يعرفُ أنّ الأسرات الحاكمة أو غيرالحاكمة تتمتّع كلٌّ منها بمواصفاتٍ سلوكيّة خاصّةٍ بها، تميّزها عن غيرها. عادةً ما تكون بتأثير تاريخها الخاصّ، والنمط الثقافي الذي نمَت فيه، بالإضافة إلى خصوصيّات منبتها. وقد عرفنا ممّا فات، أنّ الحرفوشيين قد نبتوا في أُسرةٍ من عُرُض الناس. عاشت في بَدو أمرها في بيئةٍ قرويّةٍ بسيطة.

ثم أنّها أثناء الفترة السابقة الطويلة على منصب الإمارة لم يُذكر أبداً أنّها خاضت نزاعاً مع أحد. باستثناء تنازعها السّلمي مع مواطنيها من آل العوطة على وظيفة جابي الضرائب في قرية «**الجبّة**».

وما من ريبٍ في أنّ هاتين الملاحظتَين تدلّان وتُهيّئان الأُسرة إجمالاً

إلى ما عُرفت به من لين العريكة، وبراعة التخطيط في الجانب الانتاجي التنموي، وميلها الدّائم إلى جانب الحلول السياسيّة السّلميّة للنزاعات.

* الفصل الرابع

الأمير يونس الحرفوش أُنموذجاً

(1)

ذلك الأمير، الذي وقع عليه اختيارنا ليكون أُنموذجاً لبني قومه، كي يُغنينا عن تجشُّم سبر أحوال أُمرائهم فرداً فرداً، هو أحدُ أعرف أُمراء الأُسرة، إن لم يكن أعرفهم وأعلاهم مكانةً لدى الكافّة على الإطلاق، يونس بن حسين الحرفوشي (حكم: 1608 ـ 1625).

أثناء فترة حكمه الطويلة، ابتداءً من «**بعلبك**»، تحت راية الدولة العثمانيّة إجمالاً، بوصفها الاستمرار الفعلي القائم بالفعل لدولة الخلافة في الإسلام، ـ أثناءها ضمّ الأمير سلماً إلى إمارته على قاعدة إمارته «**بعلبك**» سنجقيّة «**صفد**» وسنجقيّة «**حمص**». الأمرُ الذي يدلُّ على ما كان يتمتّع به من دهاءٍ وكياسة وبراعةٍ سياسيّة. مع ضرورة ملاحظة أنه، وهو الأمير الشيعيّ الإمامي دون خفاء، كان يعمل في ظلّ أكثر دُوَل الإسلام تعصُّباً للمذهب الوحيد السّائد في دولتها.

على أنّه كان في حالاتٍ كثيرةٍ قد يُعارض سياستها أو أحد تدبيراتها علناً. وقد عصى أمرها غير مرّة، دون أن يبالي بغضبها. لكن الدولة كانت تعود إليه غالباً، لما كان يتمتّع به من كياسة وحُسن تدبير. فضلاً عن خبرته الطويلة العميقة في الشأن السياسيّ المحلّيّ، التي اكتسبها من ممارسته السياسيّة الذكيّة أثناء مدة إمارته. وخصوصاً لحاجتها الماسّة إليه ولحكمته، فيحلّ المشكلات التي لاتنتهي بين وُلاتها في الاقطار. الولاية المركزيّة في «**دمشق**» من جهة، والأُخريات الأقلّ شأناً في «**طرابلس**» و«**حمص**» و«**حماة**» من جهةٍ أُخرى.

(2)

لكنّ أعظم إنجازات الأمير يونس وأبقاها هي في سياسته الدّاخليّة، فيما يخصّه من منطقة حُكمه، «**بعلبك**» وما والاها. أي في «**سهل البقاع**» إجمالاً، من بلدة «**رأس بعلبك**» في شماله، إلى «**مشغرة**» في أقصى الجنوب الغربي. حيث أولى عنايته إلى بسط الأمن، وإلى العمل بكلّ وسيلة على إحياء موات السهل باستثماره زراعياً وتربية المواشي وازدراع البساتين. بالإضافة إلى رعاية وتشجيع التصنيع الزراعي، الذي انتشر إنتاجه في «**بعلبك**» في ذلك الأوان. وكان يعتني بنفسه بالزراعة والانتاج الحيواني، وبذلك يكون بعمله قدوةً حسنة للناس.

بفضل هذه السياسة التنمويّة الشّاملة والرّشيدة، سُرعان ما غدا إنتاج السّهل من القمح بالخصوص فائضاً عن حاجة سُكانه. بحيث أن الأمير كان أحياناً يُسدّد الأموال السُلطانيّة، المُقرّرة سنوياً على بلاده للخزينة المركزيّة في «**استامبول**»، عينيّاً من إنتاجها الكبير من القمح، بدلاً عن النقد المالي. الأمر الذي كان موضع رضى السُلطة المركزيّة في العاصمة، لحاجتها الماسّة إليه لإطعام شعبها.

وممّا يزيدنا معرفةً بنجاح خطّة الأمير التنمويّة الشاملة، أن أحد المؤرخين المعاصرين له، يروي أنّه في إحدى الوقائع بين الأمير حسين ابن الأمير يونس نفسه وبين فخر الدين المعني، حيث كان الأمير حسين يومذاك مسؤولاً، بتكليفٍ من أبيه، عن إدارة التنمية والانتاج في وسط وغرب «**سهل البقاع**»، ظلّ عسكر خصمه فخر الدين المعني من أهل «**الشوف**» و «**المتن**»، مدة شهر كامل يعملون في نهب الغلال من بيادر قرية «**قب الياس**». الأمرُ الذي يدلُّ ليس فقط على النجاح الكبير لخطط الأب التنمويّة. بل أيضاً على أنّ اهتماماته التنمويّة كانت من الشُّمول ومن البراءة من التمييز، بحيث شملت تلك المنطقة الواسعة الخالية تماماً يومذاك من الشيعة.

كما انتشرت في أيامه وباهتمامه بساتين الاشجار المُثمرة. إلى جانب

قطعان المواشي الكبيرة، التي كانت ترتعي من فضلات العمل الزراعي الأساسي. وقيل أنّ مِلك الأميرشخصيّاً من القطعان كان بحدود عشرين ألف رأس من الغنم والماعز والأبقار.

هنا يحسُنُ بنا أن نُذكّر القارئ بما قلناه آنفاً، على السلوك النبيل، الذي انفردت به الأُسرة الحرفوشيّة في ذلك الأوان من بين كلّ الحاكمين بأي صفة. وذلك بامتناع أُمرائها كافة عن تكليف السكان بالضرائب لمنفعتهم هم، فضلاً عن المصادرات لسببٍ أو لغيره. بل إنهم كانوا، كسائر الناس، يُديرون أعمالاً في الزراعة والانتاج الحيواني، بل وأحياناً في تصنيع بعض أنواع الانتاج الزراعي، الذي كان شائعاً في «**بعلبك**» يومذاك، كما سنعرف، لكسب لقمة عيشهم.

ومن الواضح أنّ في هذه المعلومة تصديقٌ لذلك لدى كبير أُمراء الأُسرة. فكيف بسائرهم.

(3)

فيما يخصّ العلاقات السياسية مع الجوار إجمالاً، وبالخصوص مع الأُمراء والوُلاة، لم يُذكر إطلاقاً أنّ الأمير يونس ارتكب أيّ عملٍ عسكري أو عُنفي ضد أيٍّ من الحاكمين والوُلاة من حوله. بينما لم ينفكّ هؤلاء عن التنازع والخصام في سبيل النهب والمصادرات بعضهم لبعض كما للناس. بينما هو ظلّ يُولي اهتمامه غالباً للسعي إلى الحلول السّلميّة فيما بين أولئك الأوباش.

ثم أنّه أولى اهتماماً خاصاً إلى إحياء التواصل مع مشايخ «**جبل عامل**» الشيعة، من بني منكَر وآل علي الصغير وآل شُكر، لما في ذلك من مصلحةٍ للجميع. خصوصاً مقابل الأعمال العدوانيّة شبه الدّائمة لفخر الدين ورجاله ضدّهم. وكثيراً ما كان أولئك الشيوخ الضعفاء يلوذون بالأمير يونس في «**بعلبك**» فيحميهم.

بل إنّ هناك ما يدلّ على أنّه فكّر وعمل بجدّ على إحياء الطريق الموصل بين «**البقاع**» و «**جبل عامل**» عبر ممرّ الليطاني، مروراً ببلدة «**مشغرة**»، تشجيعاً وتسهيلاً للتواصُل بين الشيعة في المنطقتين. وفي هذا السبيل بنى قصراً في بلدة «**مشغره**» الشيعيّة السكان. أسكن فيه ابنه أحمد، الذي كان صهر فخر الدين على ابنته. ومنها بدأ الإبن التواصل مع الشيعة وأُمرائهم وأعيانهم في «**جبل عامل**».

في هذا السّياق من العمل السياسي، بدأ كبارُ الأُسرات وبعض الشخصيات العامليّة البارزة تتردّد على الأمير الفتى عند الاقتضاء للتشاور أو التنسيق معه. ومما لاريبٍ في أنّ ذلك كان يتمّ بإشراف أبيه. لكنّ الأمير أحمد

مالبث أن توفي فجأةً عن قريب شاباً. وقيل أنّ ميتته المبكّرة كانت اغتيالاً بالسّم. وعلى كلّ حال، فإن وفاته المُفاجئة والمُبكّرة قد أدّت إلى أنّ المشروع الطموح وُئد في مهده.

ومع ذلك فإنّ الأمير يونس ظلّ دائماً يُحافظ ويرعى علاقته المتينة بأبناء «**جبل عامل**». ولطالما فتح لهم دُوره في «**بعلبك**» لإيوائهم في المُلمّات. وصرف في سبيلهم الأموال الطائلة.

تاريخياً كانت هذه المساعي أوّل مرة في التاريخ المعروف بتحقّيقها التواصُل العملي بين طرفي الشيعة في المنطقتين.

(4)

أخيراً نذكر للأمير يونس رحمه الله أنّه سنة 1028هـ / 1618م، بنى في «**بعلبك**» أوّلَ مسجدٍ للشيعة في «**سهل البقاع**». وذلك إنجازٌ فريدٌ من نوعه في ذلك الأوان. يجبُ على العارف أن يرى إليه باعتباره أكبر بكثير من ظاهره. ليس فقط لأن الشيعة كانوا، طيلة الحكم العثماني، ممنوعين من إشادة المساجد. لأنهم، حسب التصنيف العثماني للمذاهب المقبولة، غير مسلمين «**خارج ملّت**». بل يجب أن نراه أيضاً من حيث دلالته على

أنّهم، بفضل قيادة الأميريونس الحازمة والشّاملة البعيدة النظر، باتوا ينظرون بجدّيّة إلى حقوقهم كبشر وكمسلمين.

وما يزال المسجد قائماً عامراً بالمُصلّين ولله الحمد. وقد عُرف طويلاً باسم «**جامع الأمير يونس**». وهو الاسم الذي نقرأه حتى اليوم على الرّقيم الحجري المُعرّف ببانيه والمؤرّخ لبنائه.

كما قيل إنّه قد شاد لنفسه داراً قُرب «**الهياكل**» (وهي ما يُعرف الآن باسم «**القلعة**»، المنسوب بناؤها زوراً إلى الرومان). وقيل أيضاً أنّ الدّار المزعومة ظلّت قائمةً حتى أوائل القرن الميلادي الماضي. ونحن نشك بصحة الخبر. وبذلك يكون الأمير يونس الأميرَ الوحيد، من بين كافة أبناء أفراد الأُسرة الحرفوشيّة، الذي، إن صحّ الخبر، قد شاد لنفسه داراً على شيءٍ يُذكر من النّفاسة وجودة البناء ومتانة المواد التي بُنيت بها، بحيث ظلّت قائمةً زُهاء الثلاثة قرون التالية.

كما أنّه شاد الكثيرَ من القلاع والحصون الصغيرة، في مختلف القرى والبلدان المجاورة لـ «**بعلبك**». ليحتمي بها السكان عند اللزوم.

(5)

خلاصة القول من هذا الفصل.

إن الأمير العظيم يونس الحرفوشي، بشجاعته، وبُعد نظره، وعفّة يده. وخصوصاً في بذْل وُسعه دائباً على نشر السلام وبسط الأمن على الكافّة. إلى جانب نجاحه المُذهل في توليد التنمية الشّاملة في «**سهل البقاع**» بالإمكانات المُتاحة، واكتساب الرّخاء للناس دون تمييز، ــ في كلّ وجَماع ذلك، نراه يُمثّلُ ظاهرةً فريدةً مدهشةً في زمانه. لسنا نعرفُ مثيلاً لها في كلّ تلك القرون الخالية، التي عانى فيها البشر من كلّ ما يخطر بالبال من انحطاط السياسة، وسيطرة البغي، واستحلال دماء وأموال الناس.

إذن فما من غروٍ أبداً في أننا قد اخترناه ليكون هو الأُنموذج المُمثّل

لأسرته الكبيرة، ولسلوكها الفريد في الميدان السياسي والعمراني، أثناء مدة حكمها الطويلة.

نقول ذلك دون أن يعني أنّ كلّ أفراد الأُسرة من الأُمراء الحاكمين، كانوا مثله شجاعةً وسياسةً وعفّةً وبُعد نظر.

لكن ما من ريبٍ عندنا في أنّهم إجمالاً، كانوا مختلفين لِما فيه صالحهم وطيب أُحدوثتهم، عن كل حُكّام زمانهم في المنطقة. الأمر الذي سوّغ لنا اعتبار سيرة كبيرهم قدْراً أُنموذجاً صالحاً، يمنحنا فكرةً وافيةً عن الأُسرة إجمالاً.

❋ الفصل الخامس

بعلبك في ظلّ آل الحرفوش

(1)

غادرنا في الفصل السابق نظرةً بالمقدار الممكن، الذي تمنحنا إياه المصادر التي بين أيدينا، من الصّدق والعمق، لنمط حضور وسياسة وخلائق الحرفوشيين في منطقة حكمهم الشاسعة أمداً طويلا.

مُسوّغ الاهتمام بالبحث هناك كان الاختلافُ الكبير بين المؤلفين والسّاسة على شؤون هؤلاء وأعمالهم وصفاتهم.

والحقيقة أنّ ذلك الخلاف بين المؤلفين والسّاسة إنّما كان وما يزال إمّا تعصباً منهم لخصوم الحرفوشيين بمعنى أو بغيره. بوصف بعض أولئك الخصوم عندهم مؤسّسين مزعومين لدولتهم اللبنانيّة العتيدة. وليسوا مجرّد وُلاة للأجنبي الغريب (هنا العثمانيون). مُتجاهلين سلسلة المظالم الرهيبة التي ارتكبها بعض خصوم الحرفوشيين المحليين دون تمييز.

ويالبُعد ذلك الأُنموذج من الحاكمين عن الاهتمام والعمل، على أيّ مستوى، بفكرة ولفكرة الدولة العتيدة مشروعاً لهم.

وعلى كلّ حال فإن المُصادفات ليست تصنع تاريخاً، مهما لقي من تطبيل. في ظلّ نماذج الحكم التي عملوا خلالها. ومنها أنموذج ما سمّوه (معركة عنجر) التافهة.

وإمّا انسياقاً مع سياسة الدولة العثمانيّة الضيقة، وخصوصاً ما تُمليه على صنائعها المحليين من ضرورة الالتزام المُطلق بما فيه صالحها هي فقط.

دون أدنى اكتراث بحقوق ومصالح العباد. الأمرُ الذي لم يتقبّله الحرفوشيّون تماماً عمليّاً. حيث أولوا جُلَّ عنايتهم لحماية ورفاه شعبهم.

وإن يكن الجانب الرسمي من ولايتهم موضع رضى الدولة ظاهراً. كما كانوا يُسدّدون الأموال السُّلطانيّة لـ «**استامبول**» كغيرهم.

ومع ذلك فقد كانت لهم سياستهم الخاصّة تجاه شعبهم. المُختلفة تماماً، بالغرض والمستوى، عن سياسة السُلطة المركزيّة. وكلّ ذلك قد بيّنّاه بالمقدار الممكن في الفصل السابق. ولذلك فإن الدولة وصنائعها لم يوفّروا وسيلةً لتشويه صورة الأُسرة. ومن ذلك طبعاً تجاهل إنجازاتها العظيمة، على غير صعيد، ممّا قد بيّنّاه بما يكفي قبل قليل.

(2)

لكن كلّ ذلك البحث، وإن يكن جيّداً ونافعاً، من حيث أنّنا قرأنا فيه الشخصيّة الحرفوشيّة وخلائقها في السُّلطة قراءةً غير مسبوقة. إلا أنّه ليس يُغني عن أن نضمَّ إليه النظرَ إلى الإشكاليّة الأساسيّة للبحث من منظورٍآخَر مختلف. ذي علاقةٍ أكيدة وأساسيّة بأعمال وإنجازات الأسرة من جهة، لكنه هذه المرّة يأخذ بعين الاعتبارالأوضاع التي كانت قائمة في «**بعلبك**» المدينة وفي محيطها من قبل. ممّا يحسُن بنا الوقوف عليه. بوصفه عاملاً إيجابياً، يجب أخذه بعين الاعتبار في إنجازات الأُسرة.

ذلك لأنّ العمل، أيّ عمل كان، مشروطٌ، بالإضافة إلى كفاءة الرّائد العامل عليه وهمّته، بقابليّة موضوعه بذاته على التعاطي الإيجابي مع الإرادة والعمل لدى الرّائد. بدون ذلك، قد يكون سعيه وعمله أشبه بمَن ينفخ في رمادٍ بارد.

هنا ليست العبرة بقوّة رئة النّافخ وبراعة تسديده فقط. إنّما أيضاً بقابليّة بقايا النار على الاستفادة من جهده المبذول، بأن تكون مُحتفظة بالمقدار الكافي من الحرارة. أي أنّ كلّ ما وقفنا عليه من إنجازات لم يكن الثمرة اليانعة لأعمال الأمير يونس والشخصيّة الحرفوشية إجمالاً فقط. بل أيضاً ثمرة للناس من أهل منطقة حكمهم، وتعاطيهم الناجح مع عمل رائدهم. وخصوصاً في قلبها النابض «**بعلبك**» المدينة.

(3)

ولقد عرفنا ممّا فات، أنّ الأُسرة الحرفوشيّة قد وصلت إلى الحكم في «**بعلبك**» على قاعدة مُتغيّرٍ سُكّاني أساسي، نال المدينة بالهجرات السّكانيّة المُتدرّجة إليها. ممّن حواليها من أبناء المهاجرين الهمدانيين. بعد أن تزايدت أعدادهم كثيراً أثناء القرون الخاليات. ومع الوقت، وتوالي الهجرات الصغيرة، طبقاً لقاعدة العلاقة بين الرّيف والمدينة المجاورة، خسر حنابلتُها شيئاً فشيئاً من أكثريتهم المُطلقة ودرجة حضورهم فيها، لحساب المهاجرين الشيعة الوافدين إليها، دون أن يُبالوا.

ومن المعلوم أنّ أولئك الهمدانيين، يرجعون بأُصولهم البعيدة إلى «**اليمن**». أي أنّهم أبناء حضارةٍ وتجربة عريقة. تمنحهم صفةً المدينيّة. بما في هذه الصفة من ميلٍ قوي لتأسيس نظام ودولة. ومن ثَمّ العيش في كنفها. خلافاً للآخرين من غيرهم في أنحاء المنطقة، وبالخصوص الأعراب منهم من أبناء الفاتحين المسلمين، الذين انحصرت تجربتهم الحضاريّة في القبيلة وبالتالي في نمط العلاقات النّسَبي.

ولا يستهيننّ أحدٌ بهذه المُلاحظة، تحت تأثير الفاصل الزمني الطويل بين أولئك الهمدانيين وبين أُصولهم اليمانيّة. ذلك لأنّ الصفات الحضاريّة للبشر، التي يكتسبها الجمهور من الحضارة التي ينتمي إليها، هي الأكثر رسوخاً على مستوى الحوافز السلوكيّة. ليست تتغيّر، إن هي تغيّرت، إلا بخضوعهم لتأثير وسطٍ حضاري ثقافي أكثر قوّة وأمضى حضوراً. وهذه قاعدةٌ أساسيّة في القراءات الحضاريّة للتاريخ.

إننا نعتقد أن ذلك العامل الحضاري الثقافي التاريخي القوي هو الذي منح الأُسرة الحرفوشيّة، والشيعة إجمالاً في منطقة شرق «**سهل البقاع**»، حضورهم المُميّز القوي في تاريخ «**بعلبك**» ومحيطها. أي على الأقل شرق «**سهل البقاع**». كما منح أهلون هذه المنطقة الكفاءة والقدرة على التّماهي مع سياسة الأُسرة ومشروعها التنموي.

(4)

ثم أنّ علينا، ونحن نحاول ضمّ العناصر والمواصفات الموضوعيّة إلى العامل الحضاري الذي تُمثّله ذاكرة أكثريّة السكان، بحيث أنتج تكاملهما تلك الصورةَ البهيجة للمنطقة، ـ فإنّ علينا أن نأخذَ بعين الاعتبار أيضاً عاملاً إضافيّاً هو خصوصيّة «**سهل / وادي البقاع**»، بالقياس إلى كل المنطقة غرب البحر المتوسط، بوصفه البقعة الشّاسعة الأوسع والأخصب والأروى بالمياه ذاتيّاً.

هكذا، فعندما يصِلُ منتوج القمح المحلّي على يد الأمير يونس، مثلاً، إلى درجة أن يُمكن له أن يُسدّد منه عيناً ضريبة الأموال السُّلطانيّة الباهظة للعاصمة «**إستامبول**»، كما ذكرنا سابقاً، مع بقيّةٍ باقيةٍ منه لا بُدّ منها للاستهلاك المحلّي، فالأمير إنّما يُكرّر بالمعمول مقولة «**أهراء روما**» التاريخيّة الشهيرة، وصفاً للسهل نفسه، قبل قرونٍ وقرون. كلّ ما في الأمر أنّ «**روما**» غدت الآن «**إستامبول**». لكنّ كلاهما، على كل حال، كَرشٌ واسعٌ لايمتلئ بالقليل. تحتاج إلى شخص عظيم من نمط الأمير يونس، ومع أنّ التنظير بين الحالتين قد يوحي بأنّ ذلك الإنجازالمُدهش كان يتمّ بسهولة ورفق. فإنّنا نعرف ونؤكد على أن لا إنتاج شعبياً كبيراً من هذا النمط يمكن أن يتمّ في غياب الأمن العامّ المبسوط على الأقلّ. الذي نعرف أنّه كان مبسوطاً نسبياً بالفعل على أيدي الأُمراء المتوالين من آل الحرفوش ولا ريب. باستثاء ما قد يحدث من خلل قادمٍ من تحريض السلطة العثمانيّة المحلية لبعض صنائعها المحليين منهم على اختلاق الفتن في منطقة حكم أحدهم. بل قد تُختلق المُنازعات إلى حدّ الفتنة أحياناً، من السلطة نفسها، على أيدي بعض المخدوعين من الأُسرة نفسها.

ثم، بالإضافة إلى بسط الأمن بوصفه شرطاً للإنجاز نفسه، لا بُدّ من إضافة نمطٍ من الرّعاية من وُلاة الأمر للعاملين المباشرين على الانتاج، مهما تكُن. لسنا ندري كيف كانت تتمّ. لكننا ما نشك في أنّ رؤية الناس

أولئك المزارعين الأُمراءَ من أبناءَ الأُسرة الحاكمة، وهم يعملون مثلهم جادّين على الإنتاج الزراعي والحيواني وغيره. كما لمسناه من قبل في أُنموذج الأمير حسين بن يونس وإدارته البارعة للإنتاج في وسط «**سهل البقاع**». كان له أحسن الوقع عندهم. بوصفه ضمناً قدوةً وأُمثولةً حسنةً على الأقل على العمل المُثمر.

في حين أن غيرهم من المزارعين، في المناطق المجاورة كافة، كانوا يخضعون لضروب الأتاوات والضرائب والنهب والمصادرات الباهظة من وُلاة أمرهم، إلى درجة التجويع أحياناً.

(5)

خلاصة القول على النّمط الحرفوشي المُتميّز في الحكم. وبنحوٍ خاصٍ على عمله على سياسةٍ إنتاجيّةٍ ذكيّةٍ شاملة، أنتجت حالةً من الكفاية العامّة. أنَّ المؤرّخ إذا أراد أن يعمل على تقديم صورةٍ مُعزّزة لهذه السياسة ونتائجها، فإنّه يصطدم بعجز تاريخنا المكتوب، الذي يفتقر بشدّة إلى الصفة الإنسانيّة، التي تولي الشأن الاجتماعي العناية التي يستحقها. في حين أنّ الأدبيّات تزوّدنا بمعلومات مدهشة عن درجة الرّفاه الذي تمتّعت به «**بعلبك**» المنطقة أثناء القرن السادس عشر الميلادي على الأقل.

فمن ذلك الأبيات الظريفة التي أوردها مصنف كتاب (مُعجم البلدان) تحت مادة «**بعلبك**» من كتابه. التي يُفهم منها أنّ «**جبنة بعلبك**» كانت تتمتّع بشُهرةٍ ممتازة واسعة، بحيث وصلت إلى مناطق بعيدةٍ جداً عنها. كما أنّ بعض الشعراء والرّحّالة الذين زاروا المدينة قد وصفوا صنوف الانتاج الزّراعي السّاذج والمُصنّع الممتازة، خصوصاً من العنب والمشمش. وكلاهما كان من الانتاجات الرئيسة للمدينة ونطاقها القريب. الأمر الذي يستحقّ بحثاً خاصاً. نكتفي منه الآن بهذه الإشارات.

ومن ذكريات الصبى للمؤلف أن من ملاعبنا في الحي ما كان يُسمّى

«**المعصرة**». وهو عبارة عن تحفة معماريّة منقورة في الصخر، تضمّ ما كان محل عصر قناطيرالعنب الكثيرة. ومنه يسيل إلى خلاقين حديد ضخمة. سعة كلٍّ منها لاتقلّ عن الألف لتر تقريباً. تحتها مواقد ضخمة لطبخ العصير العنبي ليصير دبساً. منه تُصنع مختلف الاصناف الحلوة، مثل ما كان يُسمّى (جلد الفرس). وهو صنفٌ من الحلوى تُصنع من الدبس المُجفّف صفائح. يُضاف إليه جريشٌ من اللوز والجوز، طبقةً بعد طبقة، إلى أن يبلغ السّماكة المطلوبة. ومن هنا أتى اسمه. وآخر يُسمّى (كرابيج). وهو أيضاً حلوى تُصنع من لُبّ الجوز المنظوم بخيوط. تُغطّس في الدبس، ثم تُجفّف مرات متوالية بحيث يغدو صالحاً للحفظ.

ومن أسف فإنّ هذه التحفة المعماريّة، مع ما لها من قيمةٍ تاريخيّة، قضى عليها الامتداد العمراني العبثي للمنطقة.

ومن الذكريات الأقرب زماناً في «**بعلبك**» المدينة، سلسلة الطواحين البديعة كما أتذكّرها، المبنيّة على الجدول الخارج من نبع «**راس العين**». والمُجهّزَة للعمل بأحجار الطحن الضخمة، لتُدارعلى الطاقة المائيّة بهندسةٍ بديعة. ثم ما في عديد تلك الطواحين من دلالةٍ ضمنيّة على حجم منتوج القمح المحلّي الكبير، الذي كانت تنتجه الحقول بجوار المدينة، بحيث يقتضي ذلك العدد من الطواحين.

ومن أسف، فإن معول الهدم الغبي قد لحقها هي ايضاً قبل بضع عقود، على يد وزيرٍ من أبناء المدينة. دونما أدنى سبب يقتضيه. بل فقط ظنّاً منه بأنّه كان يُحسن بذلك صُنعاً. مع أنّ الابقاء المجّاني عليها كان يُمكن أن يُعزّز المنظور التاريخي للمدينة بشواهد مادّيّة، ويُغني مادتها ومعالمها السياحيّة.

(6)

ذلك الأُنموذج البديع المُتكامل من الأمن والرّفاه والكفاية وأدواتها، بالإضافة إلى ظاهرة الوئام الرّائعة بين سكانها من الحنابلة والشيعة، في

مُقابل سياسة الإفقار والمذهبيّة الحادّة لدى الدولة العثمانيّة، هو الذي جعلها ترى في الأُنموذج، ذي المرجعيّة الحرفوشيّة في أُسلوب الحكم والسياسة، نقيضها الفريد. الذي ليست ولن تُطيق أن تتعايش معه في ظلّ أُسلوبها الخشن إلى حدّ الوحشيّة في السياسة والحكم . إلى درجة أنّها لم تجد علاجاً لأزمتها بوجوده إلا بتدميره تدميراً تامّاً، لا يُبقي ولا يذر. الأمر الذي كلّفها الكثير من الإعداد والبذل. وفي رأسه تنظيم وتنفيذ تهجير حنابلة «**بعلبك**» منها، ومن ثـمّ تنظيم وتنفيذ إسكانهم في وطنهم الجديد، للسبب الذي بسطناه فيما فات. بوصفه مقدمةً لتدميرها. الذي سنرى بعد قليل أنّه كان بالنتيجة وبالاً عليهم.

ثم أنّها، بعد أن اطمأنّت إلى أنّها قد أعدّت للأمر عُدّته، تحريضاً وتسليحاً وتحييداً، أوعزت إلى واليها بـ«دمشق» وإلى فخر الدين بأن يُباشرا التنفيذ. ممّاهو قُرّة عين الثاني، لِما يمنحه إياه من فرصة لنهب المدينة الغنيّة بالدرجة الأُولى. لذلك فإنّه عمل أولاً على تحييد الوالي العثماني، كي ينفرد بالغنيمة. قبل أن ينطلق بعسكره باتجاه هدفه. بادئاً بوسط السهل، الذي حاضرته «**قب الياس**»وأميرها البارع حسين بن يونس الحرفوشي. ثم منها إلى «**بعلبك**». حيث أنزل بهما معاً ما كُنّا قد وصفناه آنفاً من تدميرٍ مادّي وبشري، أظنّ أن ليس لـه مثيل فيما نعرفه من التاريخ.

* الفصل السادس

ملاحظات إضافية على إشكاليّات الفصل السابق

(1)

ثمة ملاحظات أخيرة، نختم بها السّردَ على إشكاليّة البحث على «**قصّة بعلبك**» في ذلك الأوان. تدورعلى ما قد يصحُّ أن نُسميه بالآثار الجانبيّة للحدث الرئيس. التي لا تكون مقصودةً للفاعل. ولكنّها تحصل على نحو التّداعيات أو ما يُسمّى الآثار الجانبيّة للحدث الأساسي. سنقفُ عليها بشكل نتائج أو أسئلة.

الملاحظة الأُولى، بل في رأس كل الملاحظات، أنّ ما نال حنابلة «**بعلبك**»، بتداعيات تدمير «بعلبك»، ليس يقلّ كثيراً عما نال شيعتها من بعثرة وإحباط. بل إنّ هؤلاء، أعني الشيعة، قد أبلّوا ممّا نزل بهم، إبلالاً ما، بعد زمن. بينما أن الحنابلة، في المنطقة الشّاميّة كلّها، لم يشفوا أبداً من تأثير تهجيرهم وما تلاه. على الرغم من الرعاية التامّة التي بذلتها لهم أجهزة الدولة المحلّيّة. ولقد أشرنا إلى كل ذلك فيما فات. وإنّما نعود إليه الآن، للاستفادة من الصورة الغنيّة التي باتت الآن في ذهن القارئ اللبيب للوضع إجمالاً، في فهم هذا التفصيل الهامّ جداً من الحدث الرئيسي.

ما قد حدث يُطلقُ سؤالاً كبيراً:

ما دام حنابلة «**بعلبك**» قد هُجّروا منها ذلك التهجير الشّامل، المَرعي من كافة أجهزة الدولة ذات العلاقة. وأُنزلوا نطاق العاصمة في منطقةً حسنة خاصة بهم. بنحوٍ لا مُنافس ولا مُعارض لهم فيها. فكيف (رأيناهم) بعد قليل، وقد انفرط عقد نظامهم من منزلهم الجديد وتفرّقت بهم المنازل. إلى درجة أنّنا بتنا بحاجةٍ إلى بحثٍ جِدّي لنعرف أين باتت جُموعهم؟

الجوابُ كامنٌ فيما نعرفه بما يكفي عن نمط علاقة المجموعات البشريّة بأوطانها التاريخيّة.

ذلك أنّ هذا النمط من العلاقات هو، كعلاقات النّسب الحميمة، ليس أمراً عابراً يسهل التّخلّي عنه. إنّه علاقةٌ مع الذات، مع الهُويّة، مع الذّاكرة الجماعيّة.

لقد بيّنّا فيما فات أنّ الحنابلة قد بنوا ذاتهم في «**بعلبك**» وفي قرية «**يونين**»، اجتماعيّاً وفكريّاً ورموزاً، كما لم يبنوها في أي بقعةٍ أُخرى.

فهل يُمكن أن يضيع كلُّ ذلك ويُنسى، لمجرّد أنهم قد فُرض عليهم فرضاً من قوةٍ قاهرةٍ أن ينزحوا جماعيّاً عن حاضنة ذاتهم وذاكرتهم.

أضف إلى ذلك أنّ أخبار الهول الذي نزل بـمدينتهم ومواطنيهم بالأمس القريب «**بعلبك**» وكل ما حولها ووالاها، بعد أن أُنزحوا منها، قد وصلت إلى أسماعهم سريعاً ولا ريب. بحيث أدركوا، ولا ريب أيضاً، أن تهجيرهم وإنزالهم حيث هم، كان جزءاً وتمهيداً أساسيّاً من الخطّة الفظيعة المهولة. الأمر الذي كان كافياً بوجهيه لأن يضعهم أمام أنفسهم في موقعٍ كاللّوم والندم على ما فرّطوا، وإن رغم أُنوفهم، بحق وطنهم ومواطنيهم. بحيث كان ذلك كافياً، فيما نحسب، لأن يروا في وطنهم الجديد ثمرةً مُرّة من ثمار الجريمة. فبدأوا مغادرة «**الصالحيّة**»، فيما نظنّ، زرافاتٍ ووحدانا. وإلا فلماذا إذن خلت منهم سريعاً. بعد أن كانوا قد شرّفوها بنزولهم إياها، فمنحوها مُبتهجين ذلك الاسم التشريفي؟!

(2)

الملاحظة الثانية: ممّا لاريب فيه أنّ نصوص بعض المؤرخين، وإن هي ركّزت على «**قب الياس**» و «**بعلبك**» فيما ارتكبه السّفّاك الأثيم فخر الدين من فظائع مهولة. لكنّنا ما نشكّ أبداً في أن عسكره، ذا الخبرة الطويلة والّتمرّس في فنون الاقتحام والقتل والنهب، باعتباره جزءاً من سياسة سيّده

المعروفة في قضم إقطاعات جيرانه بالقوة وضمّها إلى إقطاعه، ـ **ذلك** العسكر لم يعفُ عن القرى والمزارع الكثيرة المُنتشرة على جانبي الطريق الطويل المُمتدّ من «**قب الياس**» إلى «**بعلبك**». الذي يبلغ طوله زهاء االستين كيلو متراً. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنّ القرى المسيحيّة السكان منها، «**طليا**» و «**مجدلون**» مثلاً، لم تُمسّ بأي سوء، طبقاً للسياسة المعروفة لفخر الدين، وللميل الخفي لديه بمُسالمة المسيحيين ومَن وراءهم. الأمر الذي نقرأه اليوم في أن هاتين القريتين تحتفظان حتى اليوم بأبنية ومعالم تاريخيّة ترجع إلى ما قبل زمن البحث. في حين أن كل الفرى الأُخرى على الطريق تخلو من مثلها.

نتيجة هذه الملاحظة، أنّ الكارثة لم تقتصرعلى ما قد ذكره الذّاكرون . بل نالت «**سهل البقاع**» كلّه أو أكثره، من بلدان وقُرى صغيرة ومزارع. لم تنجُ منها، بالإضافة إلى ما ذكرناه من قرى مسيحية السكان، إلا ما كان يتربّع على الهضاب العالية من حدود السهل من بلدان وقرى. من مثل «**شمسطار**» و«**بدنايل**» و«**قصرنبا**» و«**النبي شيت**» و «**حورتعلا**» و«**الخضر**» و«**سرعين**» و «**يحفوفا**». أمّا قلب السهل النابض، وهو عُمدة الإنتاج الزراعي والحيواني بأنواعه، بما يحفل به من مزارع خصبة ومزارعين، قد عرفنا أثرها الطيّب، فالظاهر أنّ التقتيل والتدميرقد نال كلَّ ماوصلت إليه سيوف وأيدي العسكرمنها كلَّ منال.

هكذا انتهت إلى غير رجعة تلك الفترة البهيجة من عمر»سهل البقاع« وأهليه في الإسلام. بعد أن عاشت عمراً يصعب تقديرطوله. لكنّنا لا نراه يزيد عن قرنٍ من الزمان. سدر بعدها السهل كلّه وأهلوه في حالةٍ من الفقرالمادي والمعنوي. بحيث أنّ سكان قراه الطينيّة البائسة لم يكونوا يسعون إلى أكثرمن البقاء أحياء. في ظلّ الغياب التام لأي ما قد يدلّ على أن هاهنا إنسانٌ يفكّر أو يشعرأو يُنتج أدبيّات شعبيّة أُمّيّة على الأقل.

ومن أبين آثار تلك الحالة الموات وأقساها، أن النهضة التي أطلقها

الشهيد محمد بن مكي الجزيني (ت:786هـ/ 1384م) في «**جبل عامل**»، انطلاقاً من بلده «**جزّين**»، ما لبث أن انداحت باتجاه «**سهل البقاع**»، بعد قرنين من الزمان تقريباً. سالكةً ممرّ نهر الليطاني الموصل بين «**جبل عامل**» وغرب «**سهل البقاع**»، عبر بلدة «**مشغرة**». إلى أن حطّت النهضةُ رحالها في مدينة «**الكرك**»، عاصمة البقاع الأوسط يومذاك. حيث استقرّت زمناً وأنتجت رجالاً وأفكاراً، ما تزال آثارهم حيّةً نافعة. ممّا بسطنا الكلام عليه بما فيه الكفاية في غير كتابٍ من كُتبنا.

لكنّها، أعني النهضة المُتحرّكة، توقّفت هناك. ولم تخطُ شرقاً، باتجاه قلب السهل الواسع، خطوةً واحدةً إلى الأمام، بما فيه «**بعلبك**» المدينة. وفي ذلك دليلٌ لا يُدحض على حالة إجتماعيّة من الإحباط التام. ما من شكٍّ في أنها تعود إلى التأثير السّيء المُستمرّ للنكبة الماحقة، التي كانت قد نزلت بأهليه قبلُ.

لكنها كانت من الشمول والعُمق إلى درجة أنّها تركت السكان في حالة من الاحباط والعجزعن المبادرة في أي اتجاه. بحيث أنهم غابوا تماماً عن التاريخ في كافة وجوهه.

(3)

الملاحظة الثالثة: من المؤكّد أنّ التهجير الجماعي الذي نال «**بعلبك**»، بدءاً من تهجير الحنابلة، ثم مَن بقي حيّاً من السكان بعد المذبحة، قد تركها شبه خالية منهم. باستثناء الحيّين الخاصّيَن بالسُّنّة والمسيحيين.

أمّا باقي المدينة فقد بقي يباباً شبه مهدوم. لأن بيوتها الطينيّة تحتاج إلى الصيانة المستمرّة أثناء فصل الشتاء الطويل. بدونه ستكون عُرضَةً للانهدام المحتوم. وهكذا كان بالفعل. وهذا يفسّر لنا غياب المدينة عن التاريخ أثناء ما بقي من القرن السابع عشر.

لكنّ هذه الحالة راحت تُغري سكّان مختلف المناطق المجاورة

بالاستفادة المجّانيّة من استصلاح وسُكنى أنقاض المدينة العريقة. فطفقوا يتحولون شيئاً فشيئاً إليها من مختلف المناطق، تحوّلاتٍ أُسريّة جماعيّة فيما يبدو. ليحتلوا ويُصلحوا ويسكنوا مساكنها المهدومة. بحيث باتت أحياء المدينة بالنتيجة، في تركيبتها السكانيّة الجديدة، عبارة عن تجمعاتٍ نسبيّة، كما لاتزال حتى اليوم.

هنا نُذكّرُ القارئ بأننا قد بدأنا بحثنا هذا انطلاقاً من هذه الملاحظة غير المألوفة.

والحقيقة أنّـه من الممكن اليوم أن نقرأ تاريخ المدينة الاجتماعي انطلاقاً من الخريطة السكانيّة الحاليّة للمدينة.

فمثلاً نحن نجد حي السّادة آل مرتضى، الذين يبدو أنهم قدموا من «**دمشق**»، بشهادة لهجتهم الدمشقّيّة الخاصة بهم، دون سواهم من سكان المدينة، هؤلاء نجدهم يحتلُّون قلبَ المدينة. ما يدلُّ على أنهم أوّلُ مَن نزلها. إلى الجنوب منها مباشرةً حي آل الجمّال. ثم إلى الشرق منها حي آل رعد. اللذين يبدو أنّهما كلاهما قدما، بعد آل مرتضى، من نواحي «**عكّار**». إلى جنوبهم حي آل ياغي من قرية «**طفيل**» أو جوارها، في الهضاب العالية شرقي السهل. ثم إذا نحن تابعنا الاتجاه شرقاً نجد آل يونس، المعروفين محلّيّاً باسم اكتسبوه في وطنهم الجديد: آل حمزة. وهؤلاء قدموا من قرية «**حورتعلا**». حيث ما يزال أنسباؤهم على اسمهم الأصلي. إلى الشمال منهم حي آل اللقيس، وهؤلاء قدموا من «**جبل لبنان**». حيث ما يزال أنسباؤهم في الجبل يحملون أيضاً الاسم نفسه. أحدث أُسرات هذه الحركة العالقة باتجاه «**بعلبك**» هم فرعٌ من آل الزين. الذين قدموها من قرية «**إيعات**» المجاورة، في أُوليات القرن الماضي. في حين أنّ الفرع الأكبر من الأُسرة كان قد سبق أن هاجر من«**إيعات**» أيضاً، لكن إلى «**جبل عامل**». حيث اكتسب أبناؤها لأنفسهم مكانةً وحضوراً عالياً سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وفكريّاً.

(4)

الملاحظة الرابعة: هي عبارة عن سؤال، نطرحه مع علمنا بأننا لا ولـن نملك الجواب الشّافي عنه. خلاصته: ماذا كان يمكن أن يكون عليه حالُ وطننا لو أنّ فخرالدين لـم يـلِ تلك المُهمّة الوحشيّة التي أوكلتها إليه الدولة العثمانيّة؟

الجواب: لو استمرّ الأنموذج الحرفوشي في الحكم والسياسة، سواءٌ على أيـدي الحرفوشيين أم غيرهم، لكنّا الآن بالتأكيد في حالٍ مختلفٍ نحو الأفضل. أو على الأقل لو لم يجرِ ذلك التدمير المنهجي العميق لقلـب «**لبنان**» الإنتاجي وتقتيل أهليه المسالمين، لم يكن لينشأ في الذّاكرة المحلّيّة الجماعيّة للطوائف عندنا هذا الفاصل الوجداني الحادّ والعميق. بحيث أنتج هذه السلسلة المتوالية من الفتن، على نحو الإيقاع الثابت. بحيث باتت فترة السلام عبارة عن استراحةٍ قصيرةٍ بين فتنتين.

(5)

الملاحظة الخامسة: وهي أيضاً كسابقتها سؤال:

ماذا نال الأُسرة الحرفوشيّة من ذلك البلاء؟

العجيب النادر المثال أنّها قد استمرّت حاضرةً في كافة أنحاء «**لبنان**» تقريباً، حضورها المُميّز تقريباً، بأشخاص الكثيرين من أعيانها، حتى في بعض أنحاء «**جبل لبنان**»، حيث تنصّر بعضهم. كما احتفظوا بلقب الأمير، مع بعض الامتيازات الماديّة والمعنويّة الخاصة، مدةً طويلةً جداً، استمرّت بعد نكبتها أثناء القرن السابع عشر، حتى أوائل القرن الماضي، أي مدة ثلاثة قرون تقريباً. وإن تكُن الأُسرة كانت قد فقدت سطوتها سياسيّاً وعملانيّاً. كما هو مُتوقّع. وكما هو المرمى والغرض الأساسي للذين كانوا قد هندسوا وارتكبوا بحقهم وبحق مدينتهم ذلك العمل التدميري الوحشي الواسع والعميق، الذي لسنا نعرف له مثيلاً.

والذي نظنّه أنّ الفضل في ذلك يرجع إلى أمرين اثنين:

-**الأول**: التكاثر الطبيعي للأُسرة أثناء فترة الحكم المباشر لأبنائها المتوالين. مع الأخذ بعين الاعتبار اتساع رقعة الحكم الحرفوشي، وبالتالي انتشار أفراد الأُسرة أثناء ما قبل نكبتهم، إلى أماكن بعيدة جداً عن ميدان العمليّات العسكريّة لعسكر فخر الدين. الذي عرفنا فيما فات أنّه كان محصوراً بـ «**سهل البقاع**». في حين أن رقعة الحكم الحرفوشي وصلت قُبيل النكبة إلى أقصى «**سوريّا**» الشماليّة شمالاً، وإلى مدينة «**صفد**» في «**سوريا**» الجنوبيّة.

-**الثاني**: العلاقة الطيبة الشخصيّة لأبناء الأُسرة بالناس أينما حلّوا. فضلاً عن أنّهم ظلّوا في نمط معيشتهم اليوميّة كمَن سواهم، حصوصاً في تحصيل الرزق. لم تُبطرهم نعمة السُلطة. ولم يكونوا يوماً كلّاً أو عبئاً على أحد. وذلك بنفسه ما جعل منهم ظاهرةً فريدة بين كلّ أنماط السُلطة من حولهم. حتى الدرجة الثانية أو أدنى منها، كالعسكريين والقُضاة مثلاً. كما أنّه كان أشبه بمظلّة حمايةٍ لأفرادهم بعد أن دار الزمان عليهم.

ولو انّ حضورهم وسياستهم كانت من نمط حضور وسياسة الحاكمين إجمالاً في ذلك الأوان، لحاق بهم سؤْ عملهم، بمجرّد سقوط سطوتهم السياسيّة. كما كان يحصل كثيراً لغيرهم من ذوي السلطة.

❋ الباب الثاني

بعلبك في ظلّ الاستعمار الفرنسي

❋ الفصل الأول

إطارٌ تاريخي

(1)

مضت الأيام من بعد فخر الدين كاسفةً بائسة، إلى درجة أنّها لم تحظَ بحقّها من ذكر المؤرخين في قليلٍ ولا كثير . ومن ذا الذي قد يبدو له أن يؤرّخ لبشرٍ ما من همّ لهم سوى البقاء على قيد الحياة، أينما تكون وكيفما تكون. اللهم إلا ظاهرة انبعاث سلسلة من الهجرات البشريّة الكبري من مناطق متعدّدة باتجاهاتٍ مختلفة. بحيث أدّت بمجموعها إلى ترسيم خريطةٍ جديدة للمنطقة إجمالاً. هي التي سيقوم عليها «**لبنان**»الآتي سكانياً، بكامل مواصفاته وتداعياتها القريبة والبعيدة.

أوّل الهجرات المتوالية وأكثرها أهميّةً إطلاقاً، هي ما حدث واستمرّ بسبب الضغط السُّكّاني ـ السياسي القوي والمُستمرعلى السكان الأصليين الشيعة في «**جبل لبنان**» الشمالي. انطلاقاً من المُتغيّر السكاني الجذري، الذي بدأ بالاجتياح الشامل للعسكر المملوكي والذين تحالفوا معه لـ «**كسروان**» أوائل القرن الثامن للهجرة / الرابع عشر للميلاد. وانتهى إلى تهجيرٍ واسع لسكانه.

حقٌّ أنّ هذا التهجير لم يكُن سيئاً كلّه. بل نشرَ الشيعةَ في بقاع لم يكن لهم أدنى وجود فيها. وبل أيضاً إنّهم سرعان ما تعافوا من أثر ما اعتُبر نكبةً في أوانه. خصوصاً بعد أن استغلّ الموارنة حالة الفراغ السكاني في بلاد «**جبيل**» و «**كسروان**» فبدأوا يتوسّعون جنوبا. بعد أن سبقهم التركمان السُّنّة، الذين حاولت السلطة المملوكيّة، بجلبهم إليها، سدّ حالة الفراغ في الأماكن التي أُجلي عنها الشيعة. لكنّ هؤلاء الرُّعاة لم يتقبّلوا العيشَ على تلك

الجبال الصخريّة الباردة، فطفقوا بهبطون منها إلى السواحل.

هكذا تكوّنت الصورة السُّكانيّة لـ «**لبنان**» كما ماتزال.ونحن مضطرون من أسف إلى القول هنا، إنّه مع تشكُّل هذه الصورة السُّكانيّة نشأت الحالة الفتنويّة التي نصطلي بنارها كلّ بضع عقود. فكأنما كُتب عليها وعلينا أن تحمل ونحمل مواصفات لحظة ولادتها.

ومع ذلك. مع أن كلّ ما جرى من قبل كان على حساب الشيعة، فإن هؤلاء رأيناهم، ويا للعجب، على أثر مذبحة فخر الدين لسكان «**سهل البقاع**»، وربما بتأثيرٍ خفي منها، يُمسكون بالسلطة في «**جبل لبنان**» الشمالي بأكمله، تحت عنوان «**الحماديّة**». الذين يبدو لنا أنهم لم يكونوا أُسرة. بل أشبه ما يكون بتجمّع ظرفي ـ ديني لمجموعة من الأُسرات الشيعيّة الكثيرة، المنتشرة بشكل إماراتٍ صغيرة من حدود «**فلسطين**» حتى أطراف ولاية «**طرابلس**». التي لانعرف عنها سوى ما ألمح إليه العلامة الكراجكي في بعض تسجيلاته.

حكم «**الحماديّون**»»جبل لبنان» طيلة ثلاثة قرون متواصلة. أثناءها دانت لسلطتهم جميع مقاطعاته. من «**كسروان**» حتى ولاية «**طرابلس**». أي ما يضمّ «**المنيطرة**» و «**جبيل**» و «**البترون**» و«**الضّنيّة**» و«**الكورة**» و «**جُبّة بشرّي**» و «**عكّار**».

خلاصة القول على تلك الهجرة. أنّ حكم الحماديين الطويل قد انتهى بهجرةٍ كبرى. اتجه قسمٌ منها إلى «**الهرمل**» وجرودها. بينما اتجه قسمٌ ثانٍ إلى السفوح الغربيّة المُطلّة على «**سهل البقاع**». حيث اكتسب الجميع أسماءً جديدةً كثيرة معروفة. مثلما يحدث غالباً للجماعات التي تكون موضوعاً لهجرةٍ جماعيّة مفروضة عليها. وما يزال تأثيرها قائماً حتى اليوم. وما تزال بعض الأُسرات من القسم الثاني يحتفظ بذاكرته التاريخيّة، وصولاً إلى مواطنهم الأصليّة في «**جبل لبنان**». بل إن بعضهم ما يزال على علاقةٍ بمَن ثبت من أقاربه هناك.

ومن البيّن للعارف أنّ هذه الهجرة، بما قد عرفناه من مواصفاتها ومقاصدها، قد أدّت إلى خسارة الشيعة بعض مواطنهم التاريخيّة العريقة. لكنّ الحقيقة أيضاً أنّها (عوّضتهم) بسخاء بنشرهم في مناطق داخليّة سهليّة خصبة، وفي سفوحٍ وجبال، أثبت الزمان الآتي وما يزال أهميّتها الفائقة. وأن سياسة اللبنانويين، القاضية بإخراج الشيعة من»جبل لبنان»الشمالي الصخري البارد، لم تكن ذكيّة بعيدة النظر.

(2)

الهجرة الكبرى الثانية ذات الوجوه، هي التي حصلت تأثيراً جانبيّاً لانفجارومسارالحرب العالمية سنة 1914. وبالخصوص دخول الدولة العثمانيّة الحرب إلى جانب ألمانيا.

فمن المعلوم أن العثمانيين حملوا دائماً عداءً غير مكتوم لشيعة المنطقة الشاميّة خصوصاً. لا لذنبٍ جنوه سوى أنّهم من مذهب أعدائهم صفويي «**إيران**». ومن ذلك أنّنا رأيناهم، أثناء الحرب خصوصاً، لا يوفّرون وسيلةً للضغط عليهم.

فمن ذلك الاستيلاء بالقوة على الأقوات الضئيلة، التي كان الناس ينتزعونها من الأرض الفقيرة، بعد إلزامهم بتسديد الضريبة عنها. بحيث أنّ المُزارع المسلم كان يرجو جاره المسيحي أن يقبل التفرّغ له عن ملكيّة أرضه، أحياناً مقابل أجرٍ مالي. لأن المسيحي معفوّ من أي ضريبة. وأن هذا التفرّغ سيكون مؤقتاً، بانتظار ظرفٍ أفضل، يُعادُ فيه الحقُّ لأهله. لكن السنون تمرُّ. وتبقى الأملاك الشاسعة لمن (ملكها) مجاناً. وهذا يُفسّر لنا الأملاك العقاريّة الشاسعة للأُسرات المسيحيّة في شرق»سهل البقاع» خصوصاً. مع أنّ هؤلاء لم يكونوا من أهل الزّراعة، بالدرجة التي كان عليها المسلمون. لأن الرعاية والحماية الغربية لهم كانت تكفيهم جزئيّاً في تحصيل مؤونة العيش، كما كانت تحميهم من الضرائب الباهظة على الأملاك العقارية،

التي كانت تُثقل كاهل المسلمين.

ومنه فَرْض الخدمة العسكريّة على الرجال كافة دون تمييز. وترحيلهم بالألوف الكثيرة سيراً على الأقدام إلى حيث لا يرجعون البتّة. المعروف في الذّاكرة الجماعيّة للمنطقة باسم «**سفر برلك**» / السفر البرّي.

في هذا الظرف الباعث على اليأس، بات هـمُّ المرء الشيعي الوحيد، ومعقد أمله في البقاء حيّاً، مُعلّقاً على النّأي بنفسه إلى حيث يمكن دون تحديد. وبات سعيه هـذا مُعلّقاً على أن يبيع ما يملك من عقار، كيفما كان وبأي ثمن، ليشتري لنفسه بالثمن مكاناً على أي سفينة مُغادرة تحمله إلى أي مكان. فانبعثت هجرة كبيرة إلى مختلف البلدان. حيث ضاع ذكر المهاجرين نهائيّاً.

ومن آثار هذه الحالة، التي أدركناها وساهمنا في معالجة بعضها، أثناء إشغالنا منصب القضاء في «**بعلبك**»، آلافُ الاملاك العقاريّة في بساتين المدينة وماوالاها، التي كان يتصرّف بها مالكوها الفعليّون، بناءً أواستثماراً، بالشراء من أحد أولئك المهاجرين الضائعين. لكنّ أعيانها ما تزال في السجلات العقارية ملكاً لصاحبها الأصلي. الذي هاجر إلى بلدٍ غير معلوم وانقطعت أخباره.

ومن الغني عن البيان للعارف، أنّ هذه البعثرة الهائلة للسكان بوجهيها وحالتيها، قد أودت إلى نقصٍ كبيرٍ جداً في اليد العاملة المُنتجة في أوطانها. الأمر الـذي فاقـم بشدّة من حالة شبه المجاعة العامّة القائمة.

نقول ذلك، وإن يكن ما تذكره كُتُب التاريخ الرّائجة، خصوصاً التربويّة شبه الرسميّة منها، هو فقط ما نال منها السكانَ في «**جبل لبنان**» الشمالي، بسبب انقطاع الطُرُق البحريّة. فحرمت سكانه المسيحيين من المعونات الأجنبيّة، حسب قولها. ولكنّها تتجاهل الأكثر فظاعةً منها. ممّا نال منها سكان «**سهل البقاع**» و«**جبل عامل**» وأسبابها التي بسطناها فيما فات. وكلّها ممّا لم يُبتلَ به سكان الجبل.

(3)

سنة 1919 وضعت الحرب العامّة، المُسمّاة فيما بعد الأُولى، أوزارها. بعد أن انجلت عن هزيمةٍ شاملة للفريق الذي ترأسته «**ألمانيا**» بمشاركة الدولة العثمانيّة. وكان من أفظع نتائج الهزيمة على العالم الإسلامي، أن انفرط نظام عقد هذه الدولة. وباتت أملاكها الشاسعة في قارتَي «**آسية**» و «**إفريقيا**» نُهبةَ المُنتهب.

بالمنظور التاريخي الاحترافي الشامل، فإنّ هذه النتيجة تعني انقلاباً جذرياً في نمط العلاقة التي كانت قائمةً طوال قرون بين الإسلام والغرب. الإسلام بوصفه ديناً وحضارة. والغرب بوصفه قوةً عسكريّة ناهضة مُتقدّمة ، تُساند وتتنازع مشروعاً استلابيّاً عالميّاً للمناطق البائسة في «**آسية**» و «**إفريقيا**»، وما تكتمه أراضيها من ثروات. وما كانت الحرب إياها إلا على من سيكون الأسبق من بين المُتحاربيَن إلى قطف ثمرات المشروع الاستعماري القادم.

بالنتيجة بات عالم الإسلام مطلوباً بعد أن كان طالباً، وموضوعاً لمشروعات الآخَر. بعد أن كان مشروعاً قائماً لنفسه بنفسه. الأمرالذي اقتضى اجتماعاً على أعلى مستوى بين المنتصرين لقسمة الغنائم الهائلة فيما بينهم. بحيث يلي كلٌّ منهم سهمه، ويتصرّف به فيما يشاء. وكان بلدنا، الذي لم يكن يملك اسماً سياسيّاً حينذاك، بالإضافة إلى «**سوريّة**»، من حصة «**فرنسا**». وكانت «**فلسطين**» من حصة «**بريطانيا**». والعارفون يعلمون أنّ هذه القسمة، بالنحو الذي حصلت فيه، لم تكُن عبثاً ولغير ماغاية. بل كانت بمنزلة البداية والإرهاص لمشروعٍ مُزمن. كان قد قضى بإنشاء دولتين جديدتَين في القلب من العالَم الإسلاميّ. كلتاهما ذات هويّةٍ دينيّة خاصّةٍ بها. وما قد يترتّب على ذلك من مصالح وسياسة مناسبة.

في هذا السياق من إعادة تركيب المنطقة، برزت مشكلة شكليّة، ذات بُعدٍ أخلاقي. ذلك أن تلك (الدُّول) الثلاث قد عوملت من المنتصرين معاملة

غنائم حرب. مع أنّها لم تكن في وضعٍ يسمح لها بأن تُحارب أو تُسالم. بل كانت مُجرّد أملاك بالكُره منها لدولة مُحاربة.

هنا تفتّق العقل الاستعماري عن فكرةٍ أو صيغةٍ جديدة حُمّلت اسم (الانتداب) (بالفرنسية Mandat) وهو عبارة عن نظام ابتدعته عصبة الأُمم سنة 1923، لتطبيقه على الأقاليم التي انتُزعت انتزاعاً من الدولة العثمانيّة.

تحت شعار وبحجة تكليف الدولتين بمساعدة الدول المنتصرة على إدارة شؤون تلك الأقاليم، المعدومة الخبرة بالشؤون الإداريّة. لأن الشأن الإداري كان مدة قرون محصوراً بيد الإدارة العثمانيّة.

ومن الطريف أنّ الأمير فيصل الهاشمي، (الملك فيصل الأول على «**العراق**» فيما بعد)، حينما عاد ممّا سمّوه «**مؤتمر الصلح**» في «**باريس**»، حاملاً للناس، الذين قدموا «**دمشق**» من مختلف الانحاء للقائه، البشارةَ بالاستقلال المزعوم بدولةٍ عربيّة جامعة برآسته، ــ فاجأه أحد الحاضرين بسؤالٍ لم يكن يخطر له ببال : «**ماهذه المنده؟**» (أي معنى كلمة «**انتداب**» بلفظها بالفرنسيّة) فارتبك الأمير وراح يردّد: «**المنده، المنده، ماهذه المنده؟ ها، ها، هذه ليست تعني إلا تدريب عدد من الأشخاص العرب من الدول الثلاث على الشؤون الإداريّة**».

لكن الحقيقة، التي بيّنتها المواد العشرون لقرارعصبة الأُمم، أنّ «**المنده**» لم تكن كما زعم الأمير، مجرّد تدريبٍ على العمل الإداري. بل مشروعَ سُلطة شامل من حيث كلٍّ من الصّلاحيات والقرار والأمر والعمل. بحيث أنّ المندوب السّامي الفرنسي كان يملك صلاحيّات ملكٍ مُتوّجٍ مُطلق الصلاحيّة للأمر والتنفيذ في كامل المنطقة المُنتدبَة. بما فيه ترسيم حدودها ومساحتها المُتغيّرة بإرادته. عن طريق مراسيم تشريعيّة موشّحة بتوقيعه فقط. ابتداءً من بُنية البلد حدوداً ومساحةً، إلى تصنيفه إداريّاً قرى وبلدان، وانتهاءً بالمُخططات التوجيهيّة لبلدانه وقُراه كافة. مروراً بكافة الشؤون الإداريّة البحتة التي كان البلد يفتقر إليها. بما في ذلك مجموعة القوانين

الاعتباطيّة، التي خصّت فريقاً بعينه من المواطنين بامتيازاتٍ اقتصاديّةً وماليّة وإنتاجيّة، وباستثماراتٍ ووكالاتٍ حصريّة لمنتوجاتٍ أجنبيّة أساسيّة من أدويةٍ وسلعٍ. ما يزال الكثير منها معمولاً به حتى اليوم. لأنّ أربابها باتوا متمرّسين جيّداً بكيف ومن أين تؤكل الكتف الدّسمة. بحيث يتحكّمون بالسّلع الأساسيّة إنتاجاً وأستيراداً بنحوٍ حصريّ، دون خشية المنافسة المشروعة.

هكذا، وبهذه الذّهنيّة، بُني بلدنا أثناء فترة الانتداب الطويلة، في مراحله الثلاث: «**لبنان**»، «**لبنان الكبير**»، الجمهوريّة اللبنانيّة». ودائماً كان الذي يؤخذ في عمليّة البناء العالقة بعين الاعتبار بالدرجة الأُولى الهُويّة المنشودة له حاضراً ومستقبلاً، بحيث يكون الشأن السياسي والاقتصادي والعمراني والمالي والعسكري والتربوي حكراً محميّاً لفريقٍ واحدٍ من أبنائه لا يتعدّاه. وبحيث تكون له وظيفته السياسيّة والثقافيّة الخاصة ضمن الصورة المنشودة للمنطقة.

لكنّ علينا أن لاننسى أن موضوع الكتاب هو قصّة «**بعلبك**» وضمناً وبالضرورة ما والاها. فيما مضى وفيما سيأتي. إحباطاتٌ هنا في مقابل امتيازاتٍ هناك. بحيث تكون الاحباطات هي الوجهَ الآخر غير المَرئي للإمتيازات.

❋ الفصل الثاني

الانتداب يعمل

(توطئة)

غرضنا في هذا الفصل بيان كيف عمل الانتداب، وماذا كانت سياسته فيما عمله، ثم كيف تابعه أولئك الذين هيّأهم وأعدّهم ليلوا الحكم من بعده، عاملين على إحباط فريقٍ بأكمله من المواطنين. هم غير الفريق المحظوظ المَرعي لديه.

هذا النّمط من العمل عنوانٌ عريضٌ جداً. من ضمنه الامتيازات التي منحها الانتداب الفريقَ المحظوظ لديه. على الأقلّ لأن هذه الامتيازات تجري على حساب الفريق الآخر ماديّاً ومعنويّاً. مادياً في حصوله على أسباب العيش الضروريّة، لأنها إجمالاً خاضعة لاحتكارات مفروضة لكلّ الموادّ الأساسيّة. تقضي على مبدأ المنافسة الضروي والأساسي في الأنظمة الاقتصاديّة الحرّة. وإن تكُن مُتنكّرةً تحت غطاءٍ قانوني كثيف. كنّا قد وقفنا عليها بما يكفي في الفصل السابق. ومعنويّاً في وجوه حقوقه الدستوريّة، وبالخصوص في خياره السياسي، ودرجة المساهمة المُتاحة له في الشأن السياسيّ العام. المحصورة بدهاء في اللعبة السياسيّة الصغيرة المحصورة، التي يُديرها أشخاصٌ وأُسراتٌ معلومة.

لكننا، مع اعتبارنا للأثرالبالغ السّوء لتلك التدبيرات السّيئة على صورة «**لبنان**» كما رسمها الانتداب، فإنّنا نعتقد أنّ لُبّ المشروع ـ الأزمة، الذي ما يزال قائماً فاعلاً، كامنٌ أبلغ وأقسى ما يكون في التخطيطات الإداريّة والعقارية، خصوصاً في «**بعلبك**» ومنطقتها. باعتبار أنّ تلك التخطيطات هي المسؤولة الأُولى عن تخلّفها المُزمن. كما أنّها، بالتّمسّك المستمرّ

بالعمل بها، على الرغم من سقوطها بمرور الزمن القانوني على فرضها دونما تنفيذ، هي التي ما تزال تحول دون النمو والتنمية الحقيقيّة في هذه المنطقة الشاسعة، التي تبلغ مساحتها ما يقلّ قليلاً عن نصف مساحة «**الجمهوريّة اللبنانيّة**».

(1)

كانت «**بعلبك**»، يوم فرض الانتداب نفسه عليها ضمن ماسيكون بعد قليل «**لبنان**» و«**سوريا**»، عبارة عن بلدةٍ متوسطة عمارةً وسُكاناً، مركزها الطوبوغرافي جامع الأمير يونس الحرفوشي شبه المهجور. تحاصرها من الشمال والشمال الغربي خرائب قلعتها، بالإضافة إلى ما قد أُضيف إليها في العهد الإسلامي. لكنّها ما تزال تُعاني بدرجةٍ ما سُكّانيّاً من آثار التدمير الوحشي الذي أنزله بها فخر الدين. وإن تكُن قد بدأت تتلقّى الهجرات القادمة إليها من القُرى الفقيرة على السفوح الجنوبيّة العالية . التي عرفنا ممّا فات، أنّها كانت دائماً تُلقى بالفائض السُكاني عن قدرتها الإنتاجيّة للطعام باتجاه السهل المجاور.

ومن ذكرياتنا من أيام الصبا، أنّ ما بات اليوم «**شارع الشيخ حبيب**»، البالغ طوله زهاء ثلاثة كلم تقريباً، كان يومذاك أراضي زراعيّة، بساتين جوز سامقة وأشجار مشمش وحقول قمح. تُروى جميعها من نبعٍ غزيرٍ شرقي البلد، يشهد اسمه ذو النكهة الرّومية «**اللّجوج**» أو «**الوُجوج**» على عراقة النبع في الحياة الزّراعيّة المحليّة. ولكم أمضينا، نحن الناشئين يومذاك، الليالي الجميلة المُقمرة، نتفرّج على سُقاة حقول القمح الواسعة، وهم يسوقون سواقي الماء لريّ حقولهم، بزنودهم القويّة ومجارفهم الكبيرة وهي تبرقُ لامعةً في ظُلمة الليل.

ومن المعلوم أنّ «**سهل البقاع**»، الذي يحتضن «**بعلبك**»، كان دائماً، منذ أيّام الرومان فيما قيل، من أخصب الأراضي المُنتجة للغذاء في المنطقة الشاميّة إجمالاً وأكثرها إنتاجاً. وكان أهله في حالة اكتفاء من اللحوم

والألبان والحبوب الغذائية. وكان للإنتاج تقاليده الصّارمة المعمول بها بإشراف خبراءٍ مُعتَرَفٌ من الجميع بسلطتهم المعنويّة. من حراسة الأملاك والثّمار (النّطارة)، إلى الاختصاص بإنتاج أنواعٍ بعينها من الحبوب. فقد كان هناك قُرى مختصّة بإنتاج الحمّص أو العدس... الخ. يتوارث أهلها الخبرات بالاحتفاظ بالبذورالأفضل وبتحسينها. فضلاً عن قسمة المراعي الموسميّة في السفوح الشرقيّة بين مالكي قطائع الماعز خصوصاً، ومُنتجي أطيب الأجبان والألبان بأنواعها. وحتى اليوم فثمة مراعٍ في تلك السفوح ما تزال محروسَة منسوبَة لأصحابها بقوة التقاليد. وإلى هذه التقاليد في المراعي خاصّة يعود الفضل في بقاء إنتاج الألبان الممتازة على حاله حتى اليوم. بينما انهارت طاقة السهل الانتاجيّة في القطاع الزراعي إلى حدّ الاندثار تقريباً، كما هي اليوم. باستثناء فترةٍ قصيرةٍ انتعشت أثناءها زراعة المخدّرات، الحشيشة وأقلّ منها الخشخاش لاستخلاص الأفيون منه. لكنّ ذلك الانتعاش المؤقّت كان، فيما قيل، مُموّلاً ومحروساً لمنفعة بعض الغرباء عن السهل والبلد، من ذوي النفوذ. بحيث تذهب ثمراته إليهم وحدهم.

(2)

من المؤكّد والثابت والمعلوم، حتى بين غير أهل البحث والتّتبّع من سكان المنطقة، أنّ انهيار طاقة السهل الإنتاجيّة، بل والعمرانيّة أيضاً، إنّما حصلت في فترة الاحتلال الفرنسي للبلد، تحت عنوان الانتداب، الذي طال مدة ربع قرن تقريباً. ثم أنّه استمرّ بعناد حتى بعد ما سُمّي بـ«الاستقلال». بل إنّ بعض آليّاته ما لا يزال فاعلاً معمولاً به حتى اليوم. عاملاً على كبح وتعطيل عوامل وعناصر النموّ والتنمية فيه. مُفسحاً الطريق لكلّ أشكال الفوضى والتّخلُّف والفقر والمرض والنزاعات التي لا تنتهي. ثم لتتخذ السُلطة من هذا الوضع المُحبط عذراً لها للامتناع عن أيّ عمل تصحيحي رعوي، كما يُفترَضُ بها بعد أن باتت وطنيّة. بحجة أن الوضع الأمني المحلّي لا يسمح لها بذلك. وسنشهد فيما يلي غير مثال على هذه الآليّة الخبيثة ونتائجها.

السؤال: لماذا وكيف تسنّى لها ذلك؟

الجواب: أمّا «**لماذا**» قثد بات معروفاً لدى القارئ الذي خبر الذهنيّة التي حملها معهم رجالُ الانتداب. ثم أورثها رجالَ «**الاستقلال**»، بعد أن أمكنهم من كل مفاصل البلد السياسيّة والماليّة والاقتصاديّة.

وأمّا «**كيف**» فهو بمخطّطٍ ذي وجوه. أساسه:

ـعمليّة مسحٍ شاملة للأراضي والبلدان. هي، كما يُفترَض أن تكون، بمثابة الأساس لكلّ تخطيطٍ تنموي مستقبلي. لكنّ هذه العمليّة، كما حصلت بالفعل يومذاك، قد خصّت بعنايتها فقط مناطقَ الفئة المحظوظة المَرعيّة لديها. في مقابل إهمال كلّ ما سواها. إهمالاً ليس يمكن للعارف إلا أن يراه بوصفه مقصوداً بذاته لذاته.

ــ ما يُسمّى المُخطّط التوجيهي للمُدُن والبلدان. وهو عملٌ دقيقٌ، له أهله من ذوي الاختصاص العالي. تتقاطع فيه السياسة، مع مساعي الافراد وإمكانيّتهم الماديّة ووجوه استثماراتهم، ومع مواصفات البلدان. الغاية منه ضبط وتوجيه أعمال وضروب استثمار المواطنين في الإعمار في شروطٍ ومواصفاتٍ خاصة. بما يتناسب مع مواصفات المدينة أو البلد ومعالمه إجمالاً. ويُلبّي ويتناسب مع الخطط التنمويّة المَلحوظة.

ويا لبُعد المُخططات التوجيهيّة، التي نُظّمت لوطننا يومذاك، عن هذا القصد. بل إنّ الذين ارتكبوا ذينك الإثمين، اللذي لايمكن وصفهما بأقلّ من جريمةٍ موصوفة، رموا منهما إلى الحيلولة نهائياً دون أي شكلٍ من أشكال التّنمية في المناطق التي تجاهلها المسح، وضمناً التصنيف، أو في الأُخرى التي أخضعها لمُخططات توجيهيّة غير قابلة للتنفيذ.اعتماداً على أنّه يُمسك بكل أوراق السُلطة. ولن يوجد مَن يؤاخذه أو يعترض عليها.

(3)

سنتخذ من المُخطّط التوجيهي الحالي لمدينة «**بعلبك**» أُنموذجاً على

ذلك النّمط من السياسة، بالمعنى السّيء للكلمة، التي تُسمّى في اللغة النقديّة للباحثين الأحرار بـ «**التّنمية المعكوسة**». التي تعني ما عنوانه ومظهره من باب التّنمية. لكنّ حقيقته ومخبره عكسها. ليس لأنّ ذلك المُخطّط هو الوحيد من هذا الباب. بل فقط لأنه الذي خبرناه وعانينا منه، نحن سكان «**بعلبك**»، وما نزال. ولسان المرء أفصح في وصف ألمه.

من المعلوم أنّ المخطط التوجيهي لـ «**بعلبك**» قد فُرض أثناء أربعينات القرن الماضي، وما يزال معمولاً به جملةً وتفصيلاً حتى اليوم. أي بعد مرور زهاء الثمانين سنة على فرضه. مع أنّ القانون المعمول به في هذا الشأن، يقضي صراحةً بسقوط أي مخطّط من هذا الباب بعد مُرور خمس وعشرين سنة على إقراره دون تنفيذه. لحساب مُخطّطٍ بديل.

والفذلكة في هذا التحقيب واضحة للعارف. تأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تحصل أثناء هذه المدة في الأُمور. بحيث تفرض مخططاً مختلفاً. والحجة في هذا الوضع البالغ الشذوذ، أنّه ما من بديلٍ عن المخطط الأول في اليد. بل ما من أحدٍ يتحدّث أو يذكر ضرورة تجاوز هذا المخطط المستحيل، باتجاه مخطط جديد، يتناسب مع الوضع المؤسف الذي آلت إليه أوضاع المدينة العمرانيّة، بسبب المخطط التوجيهي إياه.

ونذكر بالمناسبة أنّ الشبيه الوحيد للمُخطط التوجيهي المشؤوم الذي ضرب «**بعلبك**»، من حيث الوسيلة والغاية، وسيكون توصيفه موضع عنايتنا في الآتي، كان المُخطط المُماثل لمدينة «**صور**». الأمر الذي يدلّ على موضع القلق، الذي حاول واضعوا المخططين المتشابهَين معالجته بالمخططَين المتماثلَين . باعتبار أن الشيعة في «**لبنان**» أكثريّة سكانيّة. كما كانوا بالأمس القريب يحكمونه إلا قليلا. ويجب الحيلولة بكل وسيلة دون عودة الأمور إلى ما كانت عليه. لكنّ أهل «**صور**» أسقطوا المخطّط الذي يخصّهم. ووضعوا مخطّطاً صالحاً لمدينتهم، في سبعينات القرن الماضي. قُبيل انفجار الحرب الأهليّة. الأمر الذي عجزت أو صدفت عنه «**بعلبك**» لأسبابٍ غير معلومة ولا مقبولة.

من المعلوم أنّ سُلطة الانتداب هي التي وضعت المُخططات التوجيهيّة لكل «**لبنان**». وذلك بمراسيم تشريعيّة موشّحة بتوقيع المندوب الفرنسي السّامي فقط. تفتقر غالباً إلى حضور العنصر الاحترافي الفنّي، الذي من شأنه أن يأخذ في الاعتبارالحالة الفعليّة لموضوع التخطيط بكافة عناصرها وتطلّعاتها التنمويّة. وهذا وحده كافٍ لوضعها موضع الاتهام في أغراضها ومقاصدها منه. لِما نعرفه جيداً، من أنّ سياسة سُلطة الانتداب الداخليّة إجمالاً كانت محصورةً في منظورها التّمييزي الصِّرف، التي بات القارئ الحصيف يعرفها جيّدا ممّا فات ذكرُه . وبهذه السياسة ومقتضياتها كافّة.

والحقيقة أنّ نظرة سريعةً إلى المخطط الأُعجوبة لـ «**بعلبك**»، تتركنا مذهولين ممّا انطوى عليه من عناصرينقضُ بعضها بعضاً. لكنّ التّمعّن يكشف لنا أنّها مُتكاملة. تودي إلى غرضٍ واحدٍ بعينه لاتعدوه.

ذلك أنّه، من جهة، يراه حافلاً بالمشروعات السّخيّة المُستقبلة. التي تترك المرء مذهولاً من سخائه الحاتمي. وكأن ميزانيّة الدولة ستكون مُسخّرةً لهذه المدينة لبضع سنوات قادمة. ابتغاء جعلها مدينةً عصريّةً بكل ما للكلمة من معنى. من أوتوستراد دائري رئيسي يطوف بالمدينة السعيدة. عنه تصدر وفيه تصبّ كافة عناصر شبكة الطُرُق الداخليّة الغنيّة. إلى شبكةٍ من الشوارع العريضة الداخليّة، متوازية ومتقاطعة، تخترقها من كافة الاتجاهات. إلى مدينةٍ رياضيّة حسنة التجهيز. إلى ما تُسمّيه، ويا للسخاء، «**قصر ضيافة**»، يحتلّ الغابة الصغيرة المعروفة حتى اليوم بـ «**الخوّام**»، بجوار مُتنزّهها المعروف جنوب المدينة. واسم الغابة والقصر الذي يتوسّطها، آتٍ من اسم أسرةٍ ألمانيّة، كانت قد عملت في الماضي على استثمار الامكانات السياحيّة الهائلة، الكامنة في المدينة وفي المنطقة إجمالاً. فبنت الفندق الجميل الذي ما تزال آثاره قائمة. وآخرَباسم «**بلميرا**» Palmyra، مقابل خرائب قلعتها الأُعجوبة الشهيرة. وهو الاسم الروماني لمدينة «**تدمر**» الصحراويّة التاريخيّة . الأمر الذي يدلّ على أن المشروع السياحي الذي كانت اُسرة «**خوّام**» الألمانيّة تعمل عليه كان شاملاً. لكنّ المشروع ما لبث

أن سقط جملةً وتفصيلاً بهزيمة «**ألمانيا**» بالحرب العامّة سنة 1914.

لكنّ المُخطّطين الفرنسيين الجُدُد أبوا، فيما يبدو، إلا أن يحاولوا، أو أن يفكّروا على الأقلّ، بإحياء الأوّل من المشروعيَن، تحت ذلك الاسم الفضفاض «**قصر الضيافة**». ولذلك رأيناهم يُضمّنونه مخطّطهم التوجيهي العتيد للمدينة.

وطبعاً بقيت كل تلك المشروعات حبراً على ورق. باستثناء ما سمّوه «**المدينة الرياضيّة**»، التي أُقيمت بالفعل قبل مدّة قصيرة نسبيّاً، لكن بحجم وتجهيزات ملعب كرة قدم. في حين أنّ الأثر التدميري للمخطط الدّاهية ما زال حتى اليوم ينخر جسد المدينة الضحيّة، وسط سكوت واستسلام الجميع له من مسؤولين وسُكان. وكأن المركوز في أذهان الجميع أن لاتحاولوا المساس بهذا المقدور.

(4)

حسنا، ولكن ما هو وجه البأس في هذه المُخطّطات إجمالاً. بل أيضاً في السّخاء العشوائي بالمشروعات، التي آخذناهم عليها، ما دامت من باب

الوعود بالحسنى، وإن تكن ممطولة. حقاً هي قد تُخيّب الأمل، ولكنها ليست تؤذي بالضرورة؟

الجواب إن موقفنا المُدين منها ناشئٌ من أمرين اثنين:

ـ **الأمر الأول**: الانخفاض غير المعقول، حسبَ ووفقَ المخطط التوجيهي إيّاه، في النِسبة المئويّة للإستثمار بالبناء، المسموح بها في كلّ عقارات المدينة، بالقياس إلى المساحة الكليّة للأرض. ومن الواضح للعارف بهذا الشأن أنّ نسبة البناء إلى مساحة الأرض أمرٌ دخيل في أصل قرار الاستثمار لدى المالك. فعندما تكون النسبة المسموح بالبناء عليها ثلاثين بالمائة من إجمالي مساحة العقار فما دون، كما هو عامة أراضي «**بعلبك**» حسب المخطط، فإنها حتماً ستجعل الاستثمار بالبناء عليها عملاً خاسراً. وبالتالي سيلجأ الناس إمّا إلى الامتناع عن البناء، وإمّا إلى البناء المُخالف، المودي

إلى دخول الحركة العمرانيّة في الفوضى والتّسيُّب وما يترتّب عليها، كما حصل ويحصل بالفعل.

ـ **الأمر الثاني**: المشاريع العشوائية التي سبق لنا أن وقفنا عليها. وخصوصاً شبكة الشوارع الهائلة التي لا لزوم لها، لكنّها تُمزّق أوصال المدينة تمزيقا. وإنّما أُقرّت لتحول دون الاستثمار بالبناء. بحيث أنّه حين يتقدّم المالك للعقار إلى السُلطة المحليّة، طالباً الترخيص بالبناء، فإنّه غالباً جدّاً سيتلقى جواباً جاهزاً: هذا العقار مضروب بشارع كذا أو بالمشروع الفلاني. وعليه فما من سبيلٍ لمنحك ما تريد. والنتيجة هي كما بسابقه.

وقد لمستُ ذلك بنفسي، حينما بدأتُ العمل على ترميم وإعداد البناء الحالي لمركزنا «**مركز بهاء الدين العاملي للأبحاث والدراسات**». كيما يُناسب وظيفته الجديدة. فتقدمتُ من البلديّة بطلب ترميم وبعض التعديل على خريطة البناء. فأجابت بالامتناع عن منح الترخيص. مع أنّ العقار قانوني مائة بالمائة. وأنّ المطلوب هو ترميم بناءٍ قائم بالفعل منذ زمان طويل، مع بعض التعديلات البسيطة بما يتناسب مع الغرض الجديد منه.

والسبب في الرفض عندها، كما قيل لي، هو أن العقار مضروب بشارعَين عريضيَن، بفاصلٍ ضئيلٍ بينهما. أحدهما يمرُّ عبر البناء القائم. وعليه فالبناء موضوعٌ للهدم. ولا يمكن للبلدية إجازة أي عملٍ فيه، مهما يكن ضئيلاً.

خلاصة القول أنه دار على الأثر نقاشٌ عريضٌ، شارك فيه بعض ذوي الاختصاص من مواقعهم، حول درجة شرعيّة تلك التخطيطات، بعد مُرور ما يزيد كثيراً على الخمس وعشرين سنة على إقرارها دون تنفيذ، وبالتالي ضرورة إلغائها. انتهى إلى تسويةٍ لفظيّةٍ مؤقّتة، قضت بأن تغضّ البلديّة الطّرْف، ونمضي نحن بالأعمال دون معارضةٍ منها. وهكذا كان.

(5)

نذكر على سبيل المقارنة الكاشفة عن النّوايا الكامنة، أنّ قرية «**عين**

بورضاي»، المجاورة لـ «**بعلبك**» من جنوبها، وتتداخل عقاراتها مع عقارات المدينة. وهي مملوكةٌ لغير أُسرةٍ إقطاعيّة مسيحيّة. أبرزها آل سكاف. قد يسّرها المخطط التوجيهي الاستعماري للإستثمار بكلّ وسيلة. بأن أعفاها من سيف المشروعات الخياليّة العشوائيّة، التي تركت «**بعلبك**» أشلاءً مُمزّقة. كما أمتعها بِنِسَب استثمارٍ عالية، قد تصِلُ إلى سبعين بالمائة من المساحة الاجمالية للعقار. بحيث أنّنا قد نجدُ عقاراً تابعاً لمدينة «**بعلبك**» محجورٌ عليه البناء عمليّاً بسبب نسبة الاستثمار الضئيلة. إلى جنبه آخَر تابع لـ «**عين بورضاي**» يتمتّع بنسبة استثمار عالية.

هذا مع أنّ المعروف، والذي كان مُتداولاً حتى وقتٍ قريب. وقد سمعته يتردّد على ألسنة الكبار بمناسبةٍ أو بغيرها زمان الشباب، أن موقع «**عين بورضاي**» كان من جملة حزام كروم العنب الذي كان يطيف بالمدينة من ثلاث جهاتها. بحيث يكون لكلّ أُسرة بعلبكيّة كرومها الخاصة بها. وقد باتت اليوم أحياءً عامرةً بأبناء الأُسرات نفسها غالباً، بعد أن امتدّ توسُّع المدينة إليها. وأن مالكي العقارات / الكروم في «**عين بورضاي**» قد لجأوا، لسببٍ ما، إلى تسجيل عقاراتهم، مُقابل جُعالة، لأبناء أُسرة سكاف، ابتغاء التملّص من الضرائب الباهظة التي تفرضها السلطات العثمانيّة على مالكي العقارات. ومع الوقت، وانجلاء الحكم العثماني لمصلحة سُلطة الانتداب، تنوسي ذلك وبات أمراً واقعاً لا نقاش فيه.

واليوم باتت «**عين بورضاي**» قريةً ناهضة. بعد أن باع آل سكاف أملاكهم الواسعة فيها من المسلمين، وهاجروا غالباً إلى مدينة «**زحلة**»، الناهضة بمختلف الهجرات المسيحيّة إليها. الذين، أي المسلمين، رغبوا في عمارتها وسُكناها لِما تتمتّع به من مواصفاتٍ ممتازة.

وهكذا باتت القرية، التي كانت بالأمس القريب شبه مهجورة، بلداً ناهضاً بكل المعاني. إلى جنبها المدينة الأُم، التي تعمّها الفوضى في كل بابٍ ومرفق.

والأمـر نفسه، بكامل مواصفاته، يصحُّ أيضاً على بلدة «**دورس**»، المجاورة أيضاً لـ «**بعلبك**» من جنوبها الغربي. خلا أن هذه البلدة كانت ملكاً لأُسرة (نجيم) المسيحيّة أيضاً. وخلا أنّ من أفراد هذه الأُسرة مَن لايزالون من سكانها. بحالةٍ ممتازةٍ من العلاقات الطيبة المُتعاونة مع أكثريّة سكانها الاسلامية الجديدة.

بالعودة إلى عمود البحث نقول، أنّه بعد أن استُغلق على أهالي «**بعلبك**» كلَّ بابٍ للعمارة القانونيّة في العقارات المملوكة لهم إرثاً عن أسلافهم، أو التي استملكوها بالشراء، أو يضعون أيديهم عليها، لم يبقَ لديهم من ملجأ إلا أن يبنوا مساكنهم وغيرها بالطريقة الوحيدة الممكنة، أي دون أدنى اكتراثٍ بـ (القانون) ومقتضياته وتصنيفاته المستحيلة. الأمرالذي أودى في نهاية المطاف إلى قيام أحياءٍ بأكملها، تفتقر إلى الصفة المدينيّة. ومن ذلك أنّها محرومة من شبكات الكهرباء ومياه الشرب والخدمة والصّرف الصحي. لحساب شبكات مُرتَجَلة وحُفَرٍسطحيّةٍ للصرف الصحي. بما تنطوي عليه هذه وتلك من أخطار صحيّة وغيرها.

(6)

سنتخذ من «**حي الشيخ حبيب**»، أكبرُ أحياء «**بعلبك**»، وسكانه هم من أشدّها فاقةً وفقراً، سنتخذه أُنموذجاً وشاهداً حيّاً على بعض ما أجملنا قصّته أعلاه. من وجوه العمل المنهجي، الرّامي إلى قطع الطريق على أي فرصة للنموّ العمراني والانتاجي للمدينة. مُستعينين بما نعرفه بما فيه الكفاية من تاريخها السُّكاني.

بدأت نشأة الحي في أوائل القرن العشرين، ابتداءً من أوّله المعروف، حيث كان سُور المدينة الجنوبي وقصور آل حيدر الباهرة. بأن تدفّقت على هامش المدينة أُسراتٌ قادمة من مختلف النواحي (عكّار، كسروان، جبيل، بعض القرى في الهضاب المجاورة.. الخ.)، مستفيدةً من شبه الفراغ

السُّكاني للمدينة، على أثر وبسبب اجتياح فخر الدين المعني للمدينة. الذي قضى على إمارة آل الحرفوش الشعبيّة والنبيلة. ونظّم مذابح مهولة بالسكان، ثم هجّر الباقين أحياء من أهلها، الذين اتجهت جموعهم الغفيرة غالباً إلى «**جبل عامل**».

هكذا بدأت المدينة تنمو سريعاً وعشوائيّاً باتجاه شرقيّها، على جانبي شارع الشيخ حبيب، حتى بلغ طوله اليوم زهاء الثلاث كيلومترات. أكثر أحيائه محرومٌ من أدنى شروط العيش الصحّي للبشر.

ولقد عملتُ في الماضي على تزويد أحد أفقر أحيائه، وأشدّها فاقة وبؤساً، بشبكة صرف صحّي على الأقلّ، بديلاً عن الحُفر الآسنة، مستعينا بأحد كبار المسؤولين لدى مجلس الانماء والاعمار، فتمّ ذلك والحمد لله، بعد مُمانعةٍ شديدة من الإدارة المحلّيّة، المُتمثّلة بقائم مقام القضاء يومذاك. بحجّة أنّ الحي كلّه «**مُخالف**».

(5)

هذا الوصف البالغ الإيجاز لمأساة «**بعلبك**» وأسبابها، وما انطوى عليه من ذهنيّةٍ تمييزيّةٍ صريحة، لم يقتصر على المدينة وجوارها القريب فقط، بل نراه شمل قُرى وبلدات «**سهل البقاع**» كلّه.

هاهنا قصّةٌ طريفة تستحقّ أن تُروى بشيءٍ من التفصيل.

ذلك أنّه في السنة 1977 صدرمرسوم بإنشاء شركة مُغفلة باسم «**مصرف الإسكان**». عمله إقراض الناس مبالغ ماليّة بفوائد مقبولة لبناء مساكن لهم، بضمانة استرهان العقار المُزمع البناء عليه لمصلحةالدائن، حتى تسديد القرض وفوائده.

طبعاً استقبل الناس هذا النبأ غير المسبوق بالسرور. وطفقوا، خصوصاً غيرالميسورين منهم، يتقدمون من المصرف بطلبات الإقراض. مُرفقَة بالوثيقة ذات العلاقة بملكيّة العقار المُرشّح لبناء المسكن العتيد عليه. الذي

سيكون، كما عرفنا ضمانة المصرف الدّائن.

إلى هنا وكل شيْ طبيعي ومقبول، بل وجيّد. لكنّ الاستبشار سرعان ما انقلب إلى عكسه. إذ كشف لقطاع كبيرٍ من سكان قُرى وبلدات السهل الواسع ما كان مستوراً عليهم. أن العقارات في السهل إجمالاً هي من نوعين اثنين:

ـ التي سُكانها من أبناء الطائفة المحظوظة. وهي مخطّطة ومُفرزَة على أحسن ما يكون. بالإضافة إلى أنّها تتمتّع بنِسَب استثمار جيّدة، تسمح بالإستثمار بالبناء عليها.

ـ الأُخرى التي سُكانها من المسلمين، وهي الأكثر بكثير جداً، مُهملة محرومة من أيّ شكلٍ من أشكال التنظيم. وكثيراُ ما يكون التملّك فيها بصفة أسهم شائعة في أفضل الأحوال. وقد تقتصر على ما يُسمّى «**حُجّة**»، أي ورقة موقعة من شهود أو من مختار البلد. وما من ريبٍ في أن هذا الوضع البالغ السّوء ليس إلا من نتائج إهمالها المقصود منذ بداية التخطيطات التمييزيّة التي ارتكبتها سُلطة الاستعمار الفرنسي.

وطبعاً تقبّل مصرفُ الإسكان الأُولى منهما، ومنحها القروض المطلوبة. في حين رفض منح الثانية بحقّ فيما يخصّه. وقد أثار اكتشاف ذلك التمييز الظالم في حينه ضجةً عالية، تزعّمها أحد السياسيين المحلّيين، لم تؤدّ إلى نتيجة، كما هو مُتوقّع، بالنظر لطبيعة الحكم يومذاك والطريقة التي يُفكّر بها. وطبعاً لم تنتهِ إلى الحلّ الوحيد الصحيح الممكن. بأن يبدأ العمل على تخطيط وتحديد وتجميل تلك القرى البائسة عقاريّاً، مع تزويدها بنِسَب استثمار مناسبة وعادلة.

لكنّ الناس المحرومين من نعمة المصرف سرعان ما اكتشفوا حلّا ذكيّاً بسيطاً لمعضلتهم معه. بأن طفقوا يشترون العقارات من أصحابها في القُرى المسيحيّة شبه المهجورة بأثمانٍ بخسة جداً. وسط دهشة أهلها المذهولين البالغة لهذا الإقبال غير المسبوق. وربما أيضاً لسرورهم البالغ بهذه النّعمة

النازلة عليهم فجأةً، بالإقبال الكبير غير المُتوقّع على شراء العقارات الكثيرة في بلدانهم. ليتقدّم المالكون الجُدُد بهذه العقارات المُستكملة الاوصاف إلى المصرف. وليحصلوا على القروض المطلوبة بضمانتها. لكن ليس ليبنوا مساكنهم على الأرض المرهونة للمصرف، بل ليبنونها في قُراهم هم. مع الامتناع عن تسديد الأقساط المطلوبة للمصرف، كيما يستمرّ في عمله. تاركين إياه يفعل ما قد يحلو له بالعقارات المرهونة، التي باتت لا قيمة لها بالنسبة إليهم، بعد أن حصلوا على بُغيتهم منها، فضلاً عن قيمتها البخسة بذاتها.

وهكذا دفع المصرفُ البريء بعد حين ثمن خطيئة وغائلة وخطأ التخطيط الاستعماري الظالم، دون أن يكون له أيّ يدٍ فيها. الأمر الذي تتابع بمختلف الأشكال، على الطريقة اللبنانيّة ذات الصفة الزّبائنيّة. بحيث أودى إلى انهيار المصرف ماليّاً، وإلى التوقّف عن العمل قبل بضع سنوات، حيث بقي على هذه الحال مدةً. وقيل أنّ الاتجاه منصرفٌ وقت كتابة هذه النبذة إلى إعادته إلى عمله الطّيّب.

(6)

كلُّ ذلك فيما يعود إلى معضلة التّنمية في مدينة «**بعلبك**» أوّلاً وخصوصاً، وثانياً وبالتّبع في «**سهل البقاع**» إجمالاً.

لكن ها هنا بابٌ ثالث للإحباط التّمييزي الاستعماري المقصود أشدّ لؤماً وأفدح خُسراناً. ميدانه هذه المرّة مدينة ومنطقة «**الهرمل**» الغنيّة، شمال شرق «**الجمهوريّة اللبنانيّة**»، بحسب آخر حدودٍ لها.

و«**الهرمل**» اليوم أحد قضائي «**محافظة بعلبك الهرمل**»، تبلغ مساحته الإجماليّة 136،4 كيلو متراً مربعاً. قسمٌ كبيرٌ منه أرضٌ جرداء وجُرودٌ صخريّة. تتخلّلها بعض الوديان شبه الخصيبة. القسم القابل للزراعة منه، شبه وادٍ يطيف بالمدينة. مساحته بحدود 15 كيلو متراً مربعاً تخميناً، لغياب أعمال المسح. والحقيقة أنّ ذلك الغياب هو أُسُّ بلائها.

ذلك أنّ «**الهرمل**»، وبالخصوص سهلها الواسع الخصيب، منطقةٌ تتمتّع بمواصفات مناخيّةٍ زراعيّةٍ أُنموذجيّةٍ مُتكاملة. تؤهّلها لأن تجعل منها سلّة غذاء «**لبنان**». لخصوبتها أوّلاً. ثم لغناها بمصادر المياه، بحيث أنها تكفي لريّها كلّها سيحاً دون جهد أو كِلفة. ثم لمُناخها المُعتدل طول أيام السنة، خصوصاً في فصل الشتاء، لعلوّها 780م فقط عن سطح البحر. بحيث لا ينالها الصّقيع، الذي لا تنجومنه أيُّ بقعةٍ سواها من «**سهل البقاع**» كلّه. بل يُمكن أن تُزرع بالخضروات أربعة مواسم مُتوالية.

ومع ذلك فإن هذه المواصفات الزراعيّة الفائقة مُعطّلة تماماً.

ولقد كُتب الكثير على «**إهمال**» المدينة وسهلها، حتى من قِبَل غير وزير زراعة أو ماليّة من الشيعة. هكذا «**إهمال**» فقط دون تحديد، نراه يحمل ضمناً معنى التّبرئة من سوء النّيّة المقصود.

لكنّ الحقيقة، غير الخفيّة على العارف، أنّ المُعضلة تتجاوز الإهمال بكثير، باتجاه ما لا ريب في أنّه، في أساسه وبدايته على الأقلّ، من باب العمل الإحباطي المقصود من سُلُطات الانتداب وأتباعها، الذي يتجاوز بمفعوله ومراميه كلَّ ما سبق لنا أن وصفناه من ضُروب موانع التنمية التي رُمي بها «**سهل البقاع**» إجمالاً. وهي التي عرفنا أنّها وُضعت قصداً، كيما تحول دون نموه وتنمية السّويّة حاضراً ومستقبلاً. ثم غدت بالتّزامن، فيما يخصُّ سهل «**الهرمل**»، أمراً واقعاً، لايسألُ أحدٌ عن أسبابه، ولا يُقلق أحداً ممّن من شأنهم أو مُهمّتهم أن يعالجوه. فكأنه قدرٌ مقدور، لانملك نحوه سوى التّسليم.

بدأت حالة السّهل العظيم تُلفت نظري أثناء إشغالي منصب القضاء الشرعي في المنطقة. والحقيقة أن الالتفات حصل عرَضاً دون قصد، ضمن معالجة حالاتٍ ونزاعات قضائية فرديّة. حيث بانت لي منها ظاهرةٌ عجيبة. خلاصتها أن فلاناً، مثلاً، غنيٌّ بما يملكُ فيه من أراضٍ، أحيانا بمئات الدونمات. لكنّه فقيرٌ عمليّاً لأنه محظورٌعليه استثمارها، لا لسبب إلا لأنه لا

يُعرف أين هي. كلُّ ما في يده عشرات، وأحياناً مئات وثائق الملكيّة (الطّابو)، بحصصٍ ضئيلة جداً لا سبيل لاستثمارها. ثم بان لي بالتّتبُع، أنّ هذه الحالة العجيبة هي شأن الكثيرين جداً من بيوتات المنطقة. وكثيراً ما اطلعتُ في االمنازل على أكداسٍ كبيرةٍ من وثائق الطابو، تُثبت ملكيّة أصحابها الفقراء لأسهم كثيرة ضئيلةٍ جداً من العقارات. يحتفظ بها أصحابُها أملاً بأن يأتي اليوم الّذي يجري فيه ما يُسمى بـ (التّجميل)، بحيث تأول الحصص الضئيلة إلى حصّةٍ أو حصصٍ قابلة للإستثمار.

السؤال الذي يطرح نفسه: كيف بدأت هذه الحالة في هذه المنطقة بالذات، ولأيّ غرض؟

بالرجوع إلى ما تحت يدي من مصادر جمّة، ذات العلاقة بقضيّة مسح الأراضي في «**لبنان**» وتاريخها، بان لي أنّ سُلطات الانتداب الفرنسي قد أولت هذا العمل اهتماماً خاصاً. فأجرت مسحاً شبه شامل لكل الأراضي والعقارات فيه. لم تشمل، حسب المصادر نفسها، بعض مناطق غير معمورة في شمال «**لبنان**» لأسبابٍ خاصّة. لكن دون أن تأتي على ذكر «**الهرمل**» ومنطقتها إطلاقاً، ضمن ما قد تجاهلته من أعمال المسح. مع ما في السهل من مساحةً كبيرة وإمكاناتٍ عظيمة.

ثم أنّها تقول، أن قضيّة مسح الأراضي، التي أهملتها سلطات الانتداب في الشمال، هي اليوم موضع اهتمام الدولة. وأنّها قد لحظت في ميزانيّة سنة 1922 بنداً متعلّقاً بأعمال المسح فيها وحدها، وأنّها قد كلّفت شركةً مساحة بالمهمّة.

لكن لا شيء منها فيما يخصّ « **الهرمل**» وسهلها. على الرغم من أنّه الأكثر أهميّةً بكثير.

نخلصُ من هذا السّرد لتاريخ ومسار المُعضلة إلى ما قد نلخّصه فيما يلي:

- **أولاً**: إن تاريخ غياب المسح والتجميل كافّة عن «**الهرمل**» وسهلها،

أي جمع الحصص المُتفرقة في حصّةٍ أو حِصصٍ يمكن استثمارها، يرقى أوّله وأصله إلى فترة الانتداب. لأسبابٍ باتت معروفة جيّداً لدى القارئ.

ـ **ثانياً**: إنّه، أي غياب أعمال المسح والتجميل نفسها، قد استمرّ من بعد طوال قرنٍ من الزمان، على أيدي الحكومات المُتعاقبة. دون أن يبدو عليها أنّها جميعها، بمَن فيهم مُمثّلو المنطقة في المؤسسات السياسيّة الرئيسة، وعلى رأسهم رئيس المجلس النيابي المعروف لمدّةٍ طويلة، ـ كانت تحسُّ بها أو تعرفها على الأقل، فضلاً عن أن تليها أدنى مقدارٍ من الاهتمام. الأمر الذي قد، بل يجب، أن يُفهم منه أنّ ثمة قرارٌ أعلى بالحظر والمنع.

ـ ثالثاً: إن هذا الوضع السّيء قد تفاقم كثيراً طوال تلك المدّة الطويلة من الإهمال والتجاهل، بالمزيد والمزيد من تفتيت الملكيّات بالتوارث. بحيث انتهت إلى ما هي عليه اليوم من تعطيلٍ شبه تامّ للإمكانات العظيمة الكامنة في السهل العظيم كلّه، كما وصفناه أعلاه. دونما أدنى أمل أو اهتمام حتى الآن بالعمل على تصحيح ما يمكن تصحيحه منها.

(نتائج)

(1)

لقد بان للقارئ اللبيب، الذي رافقنا فيما فات من البحث، أنّ ممّا لاريب فيه أنّ المسؤول الأوّل والأساسي، عن كلّ هاتيك الجرائم الموصوفة التي نزلت بـ مدينة «**بعلبك**» خصوصاً وبـ «**سهل البقاع**» عموماً، هي حصراً سلطات الانتداب العاملة في «**لبنان**». بوصفها المُنفّذة لسياسة دولتها، أي ليس اجتهاداً منها.

ثم أنّها، أي هاتيك الجرائم، تندرج في كلّ ما قد سبق أن وقفنا عليه من سياستها. التي عملت كلّ ما في وُسعها، أثناء الفترة التي حكمت أثناءها «**لبنان**» حُكماً مُطلقاً، على تعطيل وكبح أي إمكانيّة للنمو والتنمية لدى سوى أبناء المشروع الغربي المُزمن والمعروف من المواطنين. ومن ذلك العناية التامّة بمناطقهم، وتجاهل غيرها على الأقلّ، وصولاً إلى وضع الخِطط والعمْد، بل القصد، إلى تعطيل أي إمكانيّة للنّموّ فيها. كما رأينا وجوهها ووسائلها العديدة فيما فات.

ثم أنّ المسؤول بالدرجة الثانية هو حكوماتنا المُتعاقبة، بعد ما يُسمّى بـ (الاستقلال). التي تابعت، بقصدٍ أو بدونه، سياسة التّعامي عن الوضع الإفقاري لمنطقةٍ شاسعة من الوطن بأكملها. بل وصولاً إلى درجة حرمان الوطن كلّه، في سهل «**الهرمل**» خصوصاً، من ثروةٍ جاهزة للإستثمار بأقلّ جهد. وبالتالي حرمان الوطن من إمكانيّاته الفريدة السّهلة التناول. بحيث أودى إلى أن بقي مُستورداً لأكثر المواد الغذائيّة الحيوانيّة والنباتيّة.

أمّا المسؤول بالدرجة الثالثة، أدبيّاً على الأقلّ، فهو كلّ الذين سكتوا ويسكتون، طوال تلك المدّة الطويلة، على هذا الأوضاع الشّاذّة، وبالأخصّ

من الذين شغلوا مواقع تمثيليّة أو مسؤولة. وبل منهم مَن شغل مناصب عالية في مؤسسات الدولة الرئيسة لمدةٍ طويلة.

(2)

ومن ذكرياتي المُحزنة، أثناء عملي في رئاسة المحكمة الشرعيّة في «**الهرمل**». أن وزارة الصحّة قرّرت إنشاء ما سمّته «**مستشفى ريفي**» فيها. وبالفعل استأجرتْ مبنى لائقاً، وعيّنت طبيباً لإدارة «**المستششفى**» العتيد. فرأيتُ أن أزور الطبيب على سبيل الترحيب به وتشجيعه على العمل. وبالفعل قصدتُ المكان، وبصحبتي عددٌ من أهل البلد، وبوصولنا وجدنا الطبيب المسكين جالساً على الكرسي الوحيد الموجود في البناء، وهو يعتذر منّا لاستقبالنا وقوفا.

بعد مدة عرفتُ أنّ الرئيس صبري حماده رحمه الله في البلد. فرأيتُ أن أزوره لعرض هذا الوضع الشّاذّ عليه. وهكذا كان، حيث عرفت أنّه على علم بالأمر جملةً وتفصيلاً. ولم يكُن من جوابه إلا أن قال:» يامولانا هذه الدولةً **ليست لنا**».

لكنّنا وأهل البلد فوجئنا بعد مدة غير قصيرة بحضور أختين راهبتَين، مكلّفتيَن من الوزارة بعمل ما يلزم لتشغيل المستشفى. فقيل لهما أن العمل في «**المستشفى**» مُقتصر على معاينة الطبيب للمراجعين ومعاينتهم، ووصف الدواء لهم. لافتقاره إلى أقل التجهيزات. على الرغم من المُطالبة الحثيثة للوزارة. فما كان منهما إلا أن قالتا:»أنتم لاتستطيعون. نحن نستطيع». وبالفعل عادتا، وسط دهشة الجماهير، بعد أيام ومعهما شاحنتان تحملان كافة التجهيزات المطلوبة.

وهكذا حُلّت بعد لأيٍ قضيّة المستشفى الأوّل في مركز قضاء مدينة «**الهرمل**»، لأنّها صادف أن وُفّقت لعناية مَن بيده الحُلول.

(3)

يبقى السؤال عن وجوه العمل الممكنة في سبيل إصلاح ما قد جرى إفساده طويلاً. بحيث أنتج وضعاً كارثياً قوياً ثابتاً في العُمران والانتاج ونمط علاقة المواطن بالدولة . وهو كثيرٌ ومتنوّع، سنقتصر منه على الشأن العمراني وضمناً الإنتاجي.

فكيف، مثلاً، يمكن أن نُعيد تنظيم أحياءٍ واسعة في مدينة «**بعلبك**». بعد أن بُنيت عشوائياً بآلاف الوحدات الكثيرة. خاليةً من كل المرافق الخدميّة والصحيّة. بل إن بعضها قائمٌ على أرضٍ مُشاعة أو على ملك الغير بحسب القيود الرسميّة؟

وكيف يمكن أن نُعيد تخطيط وتنظيم مئات القرى والمزارع في «**سهل البقاع**»، آخذين بالاعتبار غياب القيود والمُستمسكات الأوّليّة البسيطة؟

وكيف يُمكن أن نعمل على تجميل «**سهل الهرمل**»، بحيث يُمكن لمئات مالكي عقاراته أن يستثمروا عقاراتهم بعد حصرها.

ومن الواضح أن هذا الانجاز أمرٌ لا تنحصر الفائدة منه بالمالكين. بل سيهب الوطن إجمالاً فرصة استعادة استثمارٍ معطّلة، ستجعل من هذا السهل سلّة غذاءٍ عظيمة.

هذا السؤال ليس يسعنا إلا أن نُحيله، ومن ثمّ الجواب عنه، لأهل الاختصاص من سياسيين وفنيين. وسنقرأ في ملحقات الكتاب الآتية بعض اقتراحات ذوي اختصاص في هذا الشأن.

لكن، مهما تكُن الحلول، فإن الحلّ المنشود الوحيد لمشكلاته المتنوعة إجمالاً يقتضي وضع قوانين استثنائية مؤقّتة، تتناسب مع أوضاعها الشائكة. تُسندها بالتوجيه والرعايةً السلطات المحليّة المُتمثّلة ببلديّات بلدان المنطقة.

* الباب الرابع

مراجعاتٌ نقديّة من ذوي اختصاص
لبعض ما قد تناوله البحث من مشكلات

وهي مقتبسة بشيءٍ من التصرف أحيانا، طلباً للاختصار أوتصحيحاً لأخطاء في الكتابة أو ضعف في التعبير وما إلى ذلك. لكن دون أي تصرّف في الأفكار الأساسيّة.

أصحاب النصوص الأصليّة هم غالباً من ذوي الاختصاص، أكثرهم مهندسون. نذكر أسماءهم، مع حفظ الألقاب:

مروان نجار. تالا علاء الدين. عبير سقسوق. ناديا بكداش. عيسى يحيى. كريستينا أبو روفايل. مروان غندور.

استوديو أشغال عامة.

مركز الابحاث والدراسات في المعلوماتيّة القانونية في الجامعة الللبنانيّة.

فلهم جميعاً شكر المؤلف. والاعتذار عن الطريقة التي تمّت فيها نشر بعض أفكارهم ذات الأهميّة .

بعلبك: تاريخٌ من الإقصاء تجاه المدينة وناسها

تمهيـــد

لا يصعب على الزائر، الذي يزور بعلبك عبر سهل البقاع أن يشعر بالفارق بين السهل والمدينة. في السهل قرى المزارعين وأراضيهم. وهنا مدينةٌ للزائرين، ليس لأهلها فيها حق. هذا الشعور لا يأتي من فراغ، بل من سياسات متتالية. رأت فيها الدولة الآثار من زاوية اقتصادوية بحتة. فعملت على فصلها عن أهل المدينة، والتقليل من أهمية حاجاتهم من جهة، والتركيز على من يزور الموقع الأثري، وعلى الخدمات التي يحتاجها من جهة أخرى.

سنحاول في النصّين التاليين أن نفهم ما جرى في بعلبك على مستوى المخطّطات التوجيهية، وما أنتجه ذلك من إقصاءٍ لسكانها. نقدّم في النصّ الأوّل لمحة عامّة عن المدينة وأحيائها. ثمّ نقرأ في المخطّطات التوجيهية العديدة التي رسمت لها، في تقزيمها لدور المدينة السكني الاجتماعي، واختزالها للبنية الحضرية بشكلها السّياحي، في تحويرٍ لمفهوم التنمية كعملية منتجة للربح فقط.

1 ـ بعلبك والمخططات التوجيهيّة

كجزء من سهل البقاع الشمالي الذي شكّلته الرواسب، توفّر التربة في بعلبك بيئةً ممتازةً لإنتاج المحاصيل الزراعية خاصة القمح والشعير

والحبوب والخضار وأنواع عديدة من الأشجار المثمرة. كما أنّ النطاق الأوسع للمدينة يضمّ الحصّة الأكبر (25٪) من مجموع الأراضي المزروعة في لبنان (1) وعلى الرغم من أنّ الزراعة هي القطاع الاقتصادي الرئيس، فإنّها لا تجتذب سوى ٢١٪ من القوى العاملة في بعلبك. ويواجه القطاع الزراعي قصوراً في عملية الإنتاج، ناتج عن ضعفٍ في البنى التحتية. يتجلّى مثلاً في الرّي بمياه ملوّثة، إذ تُوجّه مياه الصرف الصحّي في المدينة إلى نهر رأس العين، الذي يعبر مجمّع المعابد، ليشكّل مصدر الرّي الرئيس للمزارعين في المناطق المحيطة. كذلك تساهم عملياتُ إتلاف المحاصيل غير المشروعة، كنبتة القنّب، في إضعاف القطاع. ممّا يصعّب على كثيرٍ من الأُسر تأمين الدخل، لاسيما في ظل غياب خططٍ بديلةٍ وفاعلة. وتفتقر مدينة بعلبك إلى الصناعات الصغيرة والتراثية المستدامة ؛ فتتراجع الصناعات اليدوية الصغيرة بسبب غياب سياسة للدولة ترعى هذه الصناعات وتدعمها. وبسبب المنافسة الناجمة عن إغراق السوق بالبضائع المستورَدة من البلدان المجاورة ودول الشرق الأقصى. أما إنتاج المصنوعات الزراعية وتصديرها فيظلّ غير كافٍ، لاسيما في ظل ضعف استخدام المكننة الزراعية، والكساد الاقتصادي الكبير الناجم عن إتلاف المحاصيل غير المشروعة. نتيجة لذلك، وصلت نسبة البطالة في بعلبك إلى 30٪، عندما كانت النسبة الوطنية 11٪.

هذا الواقع هو نتيجة مباشرة للرؤى والسياسات التي وضعتها السلطات العامة للمدينة والتي أدّت الى إقصاء سكان المدينة وتهميش سُبل عيشهم. والمخطّطات العمرانية التي نستعرضها هنا، والصادرة منذ أربعينيات القرن الماضي حتى اليوم هي خير دليل على ذلك.

تحوي مدينة بعلبك أحياء متنوعة، لكل منها رواية وتاريخ. أحياء تاريخية تقع داخل حرم المدينة الأثرية، مثل أحياء القلعة، النصارى، السوق وغيرها. وأحياء تقع مباشرةً على حدود المدينة الأثرية، كحيّ الصلح وغيره، والتي شكّلت تاريخياً مناطق انتقالية ما بين الآثار والسهول الزراعية.

كما أنّ بعلبك غنية بمواقع ذات مميزات طبيعية فريدة، كمنطقة رأس العين التي تحوي بركتين كبيرتين ، إحداهما هي النبع وتعرف ببركة البياضة التي تعتبر الشريان الحيوي لمنتزهات بعلبك وبساتينها. ولها الفضل في نشوء المدينة الرومانية القديمة في بعلبك. بالإضافة الى حيّ البساتين. ويشكّل المنطقة الزراعية الشاسعة التي ترتوي من رأس العين. يضاف إليهما حيّ الشُعْبْ الذي يتألّف من مجموعة تلال حرجيّة لطالما كانت غير مأهولة. وهناك أحياء ذات مَعالم أثريّة مثل مغر الطحين وحيّ الواد وتلّ الكيّال.

مع تزايد عدد السكان، أثناء أوائل التسعينات حتى منتصفها خصوصاً، توّسعت المدينة وأصبحت هذه الأحياء سكنية بامتياز، يتنوّع سكانها ما بين أهالي بعلبك المسجّلين في دوائر النفوس، وآخرين أتوا من مناطق أخرى مثل معربون وبريتال ومختلف المناطق المجاورة لمدينة بعلبك. بالإضافة إلى السوريّين الذين ارتفعت أعدادهم بعد عام 2011.

وتعود ملكية أراضي منطقة عمشكي إلى أثرياء بعلبك الجُـدد، الذين يعمدون إلى بناء مساكن فخمة (فيلات) فيها. كما حيّ الشراونة / تلّ الأبيض الصناعيّ، حيث استقر المهجّرون مع بداية الحـرب الأهليّة. فسكنته العشـائر (آل زعيتر، آل جعفر، وغيرهما) التي لا تنتخب في بعلبك. بالإضافة الى مخيّم الجليل (ويفل) الفلسطيني، الذي كان ثكنة عسكرية في زمن الإستعمار الفرنسي.

بعد معاينتنا للمخطّطات التوجيهية المتتالية، وعلى الرغم من كثرة الأحياء وتنوّعها، فقد كان واضحاً أن هذه المخطّطات تجاهلتها، فهمّشت المدينة واختزلتها بالآثار. هكذا، حدّدت لكل الأحياء الواقعة خارج نطاق الآثار، عوامل استثمار وضوابط هندسية، لا ينبغي بالمباني تجاوزها، وإلّا تصبح مخالفة. مما يتناقض تماماً مع الممارسات العُرفية، التي لطالما وجّهت عمليات البناء في هذه الأحياء القديمة. وقد اعتبر قانون البناء أن أيّ إضافات على هذا النحو العرفي هي غير شرعية.

في أول تصميم توجيهي للمدينة في تاريخ لبنان تلخّص الإشكاليات العمرانية والتخطيطية التي تعاني منها مدينة واقعة على مقربة من موقع مصنّف من التراث العالمي. على مدى عقود من التاريخ وحتى القرن الحادي والعشرين بأن حدّدت أربعة كيانات مكانية البنية العمرانية لبعلبك، وهي: الموقع الأثري ؛ النسيج السكاني الكثيف الممتدّ بشكل رئيسي على طول طريق رأس العين؛ موقع رأس العين بمصدره المائي ومناظره الطبيعية؛ والحقول الزراعية الشاسعة المحيطة بالمدينة.

2 ـ قراءةٌ لدراسات التخطيط

في هذا الجزء من التقرير نتناول إشكالية تصنيف الأراضي وعلاقتها مع سكان المدينة على المستوى التخطيطي. وذلك عبر قراءة لدراسات التخطيط الرئيسية التي أصدرتها السلطات المتعاقبة.

في القرنين الثامن والتاسع عشر، أي في ظلّ الحكم العثماني، جاء المستشرقون لاستكشاف بعلبك، كجزء من الآثار «**الغربية**» في الشرق. وفي

عام 1898 زار الإمبراطور الألماني غليوم الثاني بعلبك تاركاً وفداً ألمانياً علمياً للتنقيب عن الموقع الأثري وتوثيقه. كان على رأس الوفد عالم الآثار ثيودور ويغان الذي أصدر في العام 1902، إضافةً إلى رسومات مسح الحفريات، أولى خرائط المدينة التي توضّح موقع المعابد أو مجمّع «**الأكروبوليس**» المعروف بالقلعة، في الشمال الغربي، والتجمّعات السكنية القريبة الموجودة من العصور الوسطى، والحقول، ومنطقة رأس العين.

سعى التدخّل الألماني في تلك الفترة إلى التخلّص من الطبقات والزوائد العمرانية التي تبِعت الفترة الرومانية، كما دخل المصوّرون الفوتوغرافيون إلى المدينة وبهم هاجس إظهار الطابع القديم للمعابد والمكان، بلا حضور بشري أحياناً، وفي قالب أسطوري.

هذا الشرخ الذي بدأ يظهر بين الموقع الأثري وسكان المدينة القديمة

منحه الاستعمار الفرنسي شرعية من خلال مرسوم تشريعي صدر في العام 1939، أي بعد إنشاء دولة لبنان الكبير، وجعل بعلبك جزءاً من الدولة الجديدة، وربطها رمزياً ببيروت والمدن اللبنانية الأخرى عبر شقّ أول شارع فيها (شارع عبد الحليم الحجّار الذي يربط مدخلها الجنوبي-الغربي بطريق بيروت – دمشق). صنّف المرسوم المذكور ثلاثة مواقع أساسيةً تقع تحت الحماية في بعلبك: موقع معبد مركور على المنحدر الشرقي، والأشجار المحيطة بالطريق المحوري المؤدّي إلى رأس العين، ومنطقة المعابد الأثرية. ولعلّ الموقع الأخير هو الأهمّ كونه حدّد إطاراً للموقع الأثري تضمّن أحياءً سكنية.

لاحقت الصورة الأثرية الجامدة بعلبك إلى ما بعد الاستقلال. وتحوّلت القلعة، مع الزمن، إلى واحدة من الرموز الوطنية الأساسية. فبتنا نرى صورها تتصدّر الطوابع الأميرية تماماً كصور الأرزة، كما الملصقات الترويجية لوزارتي السياحة والثقافة، والخطوط الجوية اللبنانية.

في العام 1956، أصبحت المدينة موقعاً لإطلاق مهرجان بعلبك الدولي. وقد ساهمت الخطوات التخطيطية آنذاك بتعزيز صورة المدينة السياحية المرتبطة بالقلعة. إذ صدر في العام 1955 مرسوم تشريعي أوصى بتوسيع الطريقين الرئيسيّين للمركبات والذين يوصِلان السيّاحَ القادمين عن طريق بيروت - دمشق إلى الموقع الأثريّ للمعابد مباشرةً، ومنه إلى موقع رأس العين الترفيهي حيث يمكنهم تناول الطعام في المطاعم المُنشأة هناك. ولكن هذا المرسوم ناقض المرسوم الصادر عام 1939، إذ أن توسيع طريق رأس العين كانت تحتّم قطع الأشجار المصنّفة للحفظ في العام 1939.

كما صدر، في العام 1955 أيضاً مرسومٌ آخر يقضي بإزالة كافة المنازل السكنية الواقعة ضمن النطاق الأثري المحدّد للحفظ في العام 1939، بهدف جعل الموقع الأثري ظاهراً للعيان من مدخل بعلبك. أي من شارع عبد الحليم الحجّار. لم تُنفَّذ هذه المراسيم على نحوٍ تامٍ إلا أن مفعولها ظلّ

سارياً حتى عام 2002. وعليه بقيت الأحياء السكنية المذكورة، كحيّ القلعة مثلًا، مجمّدة طوال تلك الفترة. ولم يُسمح فيها إصدار أي رخص وتصاريح لبناءٍ جديد أو إضافات.

تمّ إعداد هذين المرسومَين بغرض تسهيل الحركة السياحية داخل المدينة، والتخفيف من تأثير سكانها على تدفّق حركة السير السياحية. وقد أضيف إليهما، في العام ذاته، صدور قانون بناء خاص ببعلبك حُدّد فيه تقسيم المناطق وارتفاع العمران ومستويات التراجع وعوامل الاستثمار السطحية. وكانت تلك المرة الأولى التي تُقونَن فيها المباني في المدينة وفقاً للشروط الرسمية «**الحديثة**»، بعد أن كان البناء يتبع قانوناً عرفياً لا يمكن تأريخه.

لاحقاً، في عام 1963، أُطلقت مسابقة لوضع مخطّط توجيهي لمدينة بعلبك. شارك فيها عدد من روّاد الهندسة الحديثة في لبنان، من بينهم هنري إدّه الذي فاز تصميمه بالمركز الأول.

حاول إدّه التعامل مع ما اعتبره مشاكل يسبّبها النمو الحضري في مدينة تعتبر موقعاً أثرياً ذو أهمية كبيرة محلياً ودولياً. فمع وجود 15000 إلى 20000 نسمة في ذلك الوقت، كان توسّع المدينة الحديثة لا مفرّ منه. لذلك اقترح إدّه نقل التوسّع - لتحرير الموقع الأثري - عبر إزالة معظم الأحياء المعاصِرة وبناء «**مدينة رومانية**» مكانها، تتألّف من مربّعاتٍ سكنيةٍ، بهدف إعادة إنشاء «**البيئة الطبيعية**» للمعابد الأثرية. ووفقاً لهذه الخطة، يُنقل سكان بعلبك إلى تجمعات سكنيةٍ حديثةٍ في الجهة الشمالية الشرقية على طول المحاور الرومانية الرئيسية، ليُجعل وجودهم «**غير مشينٍ**» أي غير مرئي، بعيداً عن المدينة التاريخية الخالدة. وباستثناء حيٍ أثريٍ بجوار المعابد، لم يقترح إدّه أن يحفظ من المدينة سوى بضعة مساكنٍ - دون سكانها ـ أسماها «**المساكن الشعبية**» كعيّنةٍ «**أنثروبولوجية**»، ليبيّن للسيّاح على الأرجح كيف «**كان**» الناس يعيشون هناك خلال فترة «**عابرة**» في حياة المدينة الأثرية الأصلية.

وعلى أنّ تصميم إدّه لم يُنفّذ. إلّا أنّه كشف أيديولوجية مسؤولي الدولة

والمخطّطين آنذاك، القائمة على تهميش المدينة وسكّانها، وطغيان الآثار على المخطّطات التوجيهية. في خطابٍ حداثوي، يرى المدينة كمبانٍ دون سكّان، ويرى الآثاروالتاريخ سلعة للسيّاح، ومادة مفصولة عن المدينة اليومية المُعاشة.

3 - التصاميم التوجيهية المتتالية ودلالاتها

إلّا أن اندلاع الحرب الأهلية لاحقاً فرض واقعاً جديداً. فالنزوح الكبير إلى بعلبك من القرى المحيطة بها، أدّى إلى ارتفاع عدد سكانها، وخلق توّسعاً عمرانياً في المدينة القديمة، وصل إلى بعض مواقع الحفريات والتنقيب. وقد ساهم التصميم التوجيهي الذي وضعته المديرية العامة للتنظيم المدني لبعلبك في عام 1984 في زيادة هذه الطفرة السكنية في وسط المدينة الذي حظي بنسب استثمار مرتفعة نسبياً بجانب منطقة الحفظ الأثرية.

في هذه الأحياء الواقعة بالقرب من نطاق المنطقة الأثرية، إمتازت البيوت تاريخياً بالباحات المفتوحة، التي قد يضاف إليها إنشاءات عمرانية ناتجة عن تطوّر حاجات الأسرة. ويتمّ بناء هذه الإضافات التدريجية وفقاً لقواعد اجتماعية بيئية، مثل وجوب الحفاظ على مساحةٍ خارجيةٍ، للسماح بوصول الهواء والضوء الطبيعي إلى داخل المنزل . وألّا تشرف أيٌ من الغرف على البيت المجاور، بغرض الحفاظ على خصوصيّة سكان البيوت. واعتبر التصميم التوجيهي الحديث الصادر حينها، وقوانين البناء الناشئة منه، أنّ أيّ إضافات على هذا النحو هي غير «**قانونيّة**». ولعلّ النتيجة المدمّرة الأبرز لهذا الإرباك بين العُرف والقانون الرسمي هي تدهور نوعيّة المساحة في أحياء المدينة التاريخية.

هذا ولم تُدرس، بحسب رئيس التنظيم المدني السابق في بعلبك-الهرمل جهاد حيدر، نسب الاستثمار في المناطق الأخرى بنحوٍ كافٍ لاستيعاب الإزدياد السكني المتوقّع وتوجيه الإمتداد العمراني. في هذا السياق يشير حيدر إلى أن تلال رأس العين الشرقية على سبيل المثال،

خضعت لفرزخاص. فعمد الناس إلى تأمين الكهرباء والمياه بنحوٍ فردي. ماساهم في شحّ ماء البيّاضة.

إستمرّ الوضع على حاله لغاية عام 1998. حيث كلّفت المديرية العامة للتنظيم المدني شركة دار الهندسة بإجراء دراسة للمدينة ووضع تصميم توجيهي جديد لها.

منذ التكليف، صدرت 7 قرارات عن المجلس الأعلى للتنظيم المدني. ولم يصدر التصميم بمرسوم إلّا بعد مرور أكثر من عقد من الزمن. تحديداً في عام 2009. تبعه في عام 2013 صدور مرسوم تصميم توجيهي خاص بالمنطقة التاريخية، التي تضمّ أحياء المدينة القديمة ومنطقة الآثار. ويبدو أن تأخير صدور المرسومين إرتبط بنشاط بلدية بعلبك في تقديم توصياتها، وبنتائج إجراء عدّة تنقيبات ومشاريع في المدينة. كان أبرزها تنقيبات البعثة الألمانية بالتعاون مع المديرية العامة للآثار (1998 ـ 2008)، ومشروع الإرث الثقافي في بعلبك (2003ـ2016)..

يُلاحَظ أن المرسومين الصادرين يهدفان إلى توسيع دائرة السياحة في بعلبك (تماشياً مع توصيات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي) عبر إحياء المحورالقديم، المعابد-رأس العين. وتوسيع حرم الموقع الأثري عبر تصنيف مساحات إضافية مُعدّة للاستملاك من قبل المديرية العامة للآثار لتسهيل الكشف عن المخزون التراثي الذي لا يزال مدفوناً بجوار القلعة ومحيطها. كما يُظهرأن تشجيع البناء في المناطق التي تمتاز بعقارات كبيرة، كالمناطق الشرقية لجهة رأس العين وتلال عمشكي، والمناطق الشمالية — الشرقية المحيطة بوادي السيل حيث زيدت عوامل الاستثمار بعد أن كانت ضئيلة جداً.

أخيراً، في عام 2015، أطلق إتحاد بلديات بعلبك الخطة الاستراتيجية للتنمية المحلية. وكَلّف المهندس ماهر الرفاعي (مكتب مهندسون للاستشارات والمقاولات) لدراسة بعض بلدات الإتحاد غير المنظّمة،

ولإعـادة النظر في التصاميم التوجيهية لعدد من مدن وبلدات الإتحاد المُنظّمة، من بينها بعلبك.

حتى اليوم لم يصدر التصميم التوجيهي الجديد لبعلبك. وما يتمّ إجراؤه من تعديلات في تصنيف المناطق ونسب الاستثمارات السطحية والعامة يُنجز وراء الكواليس بين نواب المنطقة والمكتب الهندسي المُكلّف والبلدية ومصلحة التخطيطات في المديرية العامة للتنظيم المدني. دون أي مشاركة أو استشارة لسكان المدينة. والواضح أن غياب المشاركة فتح المجال أمام تحوير مفهوم التنمية في بعلبك، بما يتناسب مع رؤية البلدية والسلطة السياسية المحلية.

فبحسب البلدية، يحاول التصميم التعامل مع الازدياد السكاني للمدينة، بعد إعلانها مركزاً لمحافظة بعلبك – الهرمل، وبعد اندلاع الحرب السورية والنزوح الكبير إليها، ويقترح توجيه السكن نحو هضاب المنطقة الشمالية والشمالية-الشرقية. أي لجهة بلدات نحلة ومقنة، برفع نسب الاستثمار تدريجياً كلما تمّ الابتعاد عن وسط المدينة والمنطقة الأثرية والتوجّه نحو الهضاب.

البلدية ترى في ذلك تحريراً للوسط والمنطقة الأثرية كي تصبح على مرأى من الجميع. كما تراه استثماراً جدّياً. إذ تتضمّن المنطقة المذكورة النسبة الأكبر من المشاعات المصنّفة لعموم أهالي بعلبك، التي تسعى البلدية إلى استغلالها كملكية خاصة لها، عبر إجراء عمليات ضمٍّ وفرزٍ فيها قبل بيعها كقطع مُفرزة. وبالفعل يوضّح مصدر في البلدية بدء البحث عن دعمٍ لتجهيز بنى المنطقة التحتية، كالدعائم لتشييد الأبراج المائية.

في السكن أيضاً، تحاول البلدية في التصميم الجديد ردع البناء **«العشوائي»**، الـذي بـدأ يتكاثر في التلال الشرقية لجهة رأس العين وعمشكي. بإخضاع البناء فيها لشروط أقسى ومواصفات خاصة، وتحويل التصنيف من سكني إلى سكن خاص (فيلات) وفنادق.

بالانتقال إلى المنطقة المصنّفة زراعية، تتعارض الصورة فيها على أرض الواقع مع خريطة استخدامات الأراضي الحالية، إذ تُظهر المقارنة كمية تعدّيات البناء الحاصلة في السهول الواقعة في الجهة الغربية من المدينة، حيث العقارات مخصّصة للاستثمار الزراعي - أي التي لا يجوز أن تشاد فيها سوى الأبنية اللازمة للاستثمار الزراعي والسكن الخاص العائد لمالك العقار، وضمن معدل استثمار عام لا يزيد عن خمسة بالمئة.

في هذا السياق، يأتي التخوّف من محاولة تأقلم التصميم الجديد مع هذا الواقع، بتقليص مساحة المنطقة المصنّفة زراعية. أما التخوّف الأكبر فيأتي من تصريح رئيس البلدية فؤاد بلوق علناً بأن الزراعة في بعلبك خاسرة ويجب التركيزعلى وجه بعلبك السياحي، تماشياً مع الخطة الاستراتيجية الموضوعة.

من جهة، تكشف المخطّطات التوجيهية إذاً تهميش السلطات المركزية للمدينة ولدور أهلها ورأيهم، وطغيان نظرة تسليعية للآثار تتجاهل خصائص بعلبك الاجتماعية والطبيعية ومقوّماتها الإنتاجية. وتجعل عمل المدينة كلّها وما حولها في خدمة الآثار والسياحة شبه الحصرية في المواقع الأثرية والنشاطات الناشئة عنهما. تحوّل هذه المخططات كل مايشوب وضوح الصورة الأثرية للمدينة إلى شيءٍ طفيليٍ غير ذي قيمة.

من جهتها، تعتبر السلطة المحلية أنه يجب «**حلّ مشكلة الآثار**» في بعلبك وأن تصبح مدينة سياحية عالمية، وعاصمة المحافظة الإدارية والاقتصادية. والرؤية تكمن في تغيير المشهدية السكنية «**العشوائية**» الحالية، عبر توفير مقوّمات السياحة ومحفّزات للاستثمار في هذا القطاع، وتشجيع بناء الفنادق، وتأمين شبكة مواصلات لائقة تخفّف حركة السير في المدينة، لتسهيل وصول السياح إليها، وكذلك وصول سكان القرى المحيطة إلى مباني الإدارات الرسمية المستحدَثة فيها.

في هذا السياق، «**يحلم**» وليد سكرية، نائب حزب الله عن منطقة بعلبك-

الهرمل، ببرنامج مثل سوليدير يمتدّ من محيط القلعة إلى رأس العين ويُعاد عبره بناء الأحياء لتكون جاذبة للسياح.

في كلتي الحالتين، لا تنبع هذه الرؤى والمخطّطات من حاجات سكان المدينة، ولا من المميّزات الزراعية والتاريخية والاجتماعية لأحيائها. بالنتيجة يتم وسم مدينة بأكملها على أنها مخالِفة، وتأتي الحلول مبتورة عبثية واستنسابية.

المناطق غير المنظمة تشكّل نسبة 84.5% من بعلبك – الهرمل

15.5% مناطق منظمة

84.5% مناطق غير منظمة

نقدّم في هذا القسم قراءة عمرانية للمحافظات اللبنانية بهدف فهم مدى تنظيم أراضيها، وأوضاعها السكنية، والأملاك العامة فيها، بالإضافة الى تلخيص مقاربة الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. كما نبرز ملفات حول تدمير الموارد الطبيعية والاقتصادات المحلية نتيجة عدم مراعاة هذه الخطة الوطنية خلال عقود من تبديد مصالح الناس الاقتصادية، كدعوة للتفكير في هذه القضايا ومشاركة الحقائق عنها والتجارب حولها. ذلك لأنّنا نرى بأن العلاقة بين التخطيط والسكن والمرافق العامة، كما الرؤية الوطنية لها، هي متطلّبات مسبقة لأي نقاش مُنتجٍ حول مفهوم التنمية والعدالة المكانية.

نستند في هذه القراءات الى تحليل جغرافي لمجمل التصاميم التوجيهية الصادرة منذ 1954 حتى 2018، كما الى بلاغات مرصد السكن، وبيانات وزارة المالية لأملاك الدولة الخصوصية.

تنظيم الأراضي

تعتبر ١٥،٥٪ من مساحة محافظة بعلبك الهرمل منظمّة بمراسيم صادرة، وهي من النسب المنخفضة مقارنةً بباقي المحافظات ومقارنةً بنسبة المناطق المنظّمة على صعيد كامل الأراضي اللبنانية. أمّا المساحة المتبقية فهي

إمّا غير منظمّة إطلاقا، أو صدر بشأنها قرارات عن المجلس الأعلى للتنظيم المدني. على صعيد الأقضية، ١٩٪ من مساحة قضاء بعلبك منظمّة، أمّا بالنسبة لقضاء الهرمل فهو بكامله غير منظّم، وقد صدر بشأنه بعض القرارات عن المجلس الأعلى للتنظيم المدني فقط. بشكلٍ عام، إنّ المناطق الساحلية والمناطق الواقعة حول المدن الرئيسية وضواحيها، حيث الانتشار

العمراني الكثيف، هي بأغلبيها منظمّة، بينما تبقى المناطق الداخلية مهملة بشكلٍ اعتباطي وتخضع في أكثر الأحيان للتنظيمات الجزئية، مثل محافظة بعلبكً الهرمل وهي من المحافظات التي تسجل النسبة الأقلّ من حيث المساحة المنظمة مقارنةً بالمحافظات الأخرى. إنّ غالبية بلديات بعلبك – الهرمل تعمل في ظلّ عدم وجود مخططات توجيهية ترسم لها نطاقاتها العقارية وتُصنفها. لكن التهميش لا يطال فقط المناطق غير المنظمة، بل أيضاً المناطق المنظمّة، كما هو الحال في مدينة بعلبك التي يتمظهر فيها التهميش كنتيجة مباشرة للرؤى والسياسات والمخططات العمرانية الصادرة منذ أربعينيات القرن الماضي حتى اليوم، والتي أدّت الى إقصاء سكان المدينة وقطع سُبل عيشهم. لقد لاحقت الصورة الأثرية الجامدة مدينة بعلبك، وساهمت الاجراءات التخطيطية في تكريس صورة المدينة السياحية. في العام ١٩٦٣، وفي المخطط الذي وضعه هنري إدّه للمدينة، اقترح تحرير الموقع الأثري عبر إزالة معظم الأحياء المعاصِرة ونقل سكانها إلى تجمعات سكنية حديثة بعيداً عن المدينة التاريخية وبناء «**مدينة رومانية**» مكانها. تصميم إدّه لم يُنفّذ، إلّا أنّه كشف أيديولوجية المخطّطين ومسؤولي الدولة آنذاك، القائمة على تهميش المدينة وسكانها وطغيان الآثار على المخطّطات التوجيهية.

استمرت هذه الرؤية من خلال المخطّطات التوجيهية المتلاحقة التي سعت إلى تحرير الوسط والمنطقة الأثرية كي تصبح على مرأى من الجميع، وذلك دون أن تنبع هذه الرؤى والمخططات من حاجات سكان المدينة ومن ميّزات الأحياء كلها، الزراعية والتاريخية والاجتماعية.

الأملاك العامة

تحتلّ محافظة بعلبك – الهرمل المرتبة الأولى على صعيد محافظات لبنان من حيث عدد أملاك الدولة العقارية الخصوصية، إذ تحتوي وحدها على حوالي 30٪ من هذه الأملاك، أو ما يساوي 16937 عقاراً تتوزّع بين

قضاءي بعلبك (12944 عقاراً) والهرمل (3993 عقاراً).

69٪ من مُجمل هذه العقارات من النوع الأميري، و17٪ منها من النوع المتروك مُرفق، أما العدد المتبقي من العقارات فمعظمه من النوع المُلك. تتركّز أراضي المحافظة الأميرية في قضاء بعلبك الذي يحتوي وحده على 10704 عقاراً أميرياً، أي ما يساوي 33٪ من مجمل الأراضي اللبنانية الأميرية، وبالتالي يحتلّ المرتبة الأولى بين الأقضية من حيث عدد هذا النوع من الأراضي. والجدير بالذكر أن أكبر 10 عقارات أميرية تقع في قضاء بعلبك أيضاً، وتتعدّى مساحة ثلاثة منها على الاقلّ حدود الـ 10 ملايين متراً مربعاً.

نلاحظ في محافظات أخرى عدداً من أملاك الدولة الخصوصية المسجّلة في السجلات العقارية تحت أسماء مصالح رسمية معنية بالسكن، إنما اللافت عدم وجود أي أملاك مخصصة للسكن في محافظة بعلبك الهرمل، على الرغم من أن مدينتي بعلبك والهرمل شملتهما دراسات وبرنامج عمل لإنشاء مساكن شعبية في الأقضية اللبنانية قامت به مصلحة الإسكان في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بين عاميّ 1972 و1976.

اللافت أيضاً وجود 20 عقاراً فقط مسجّلاً تحت اسم مصرف لبنان في المحافظة: 18 عقاراً في قضاء بعلبك، وعقاران في الهرمل. عدد هذه العقارات ضئيل جداً مقارنةً بأعداد أملاك المصرف في محافظات أخرى، إنما الجدير بالذكر أن قضاء بعلبك بعقاراته الـ 18 يحتلّ المرتبة الأولى بين الأقضية اللبنانية من حيث مساحة عقارات المصرف. تصل المساحة الإجمالية لعقارات مصرف لبنان في قضاء بعلبك وحده إلى 32189230 م2، أي ما يشكّل حوالي 75٪ من المساحة الفعلية الإجمالية التي يملكها المصرف بحسب عدد أسهمه، على صعيد لبنان.

أما فيما يخصّ أراضي المشاع في المحافظة، تحجز مدينة بعلبك وبلدة مقنة (قضاء بعلبك) مواقعهما في المراتب العشرين الأولى بين البلدات – على صعيد لبنان – من حيث عدد الأراضي المشاع فيها، إذ تحتوي مقنة

على 71 عقاراً مشاعاً، ومدينة بعلبك على 62 عقاراً مشاعاً.

القضية الأبرز في هذه المحافظة هي الأراضي الأميرية رهينة خطاب الملكية الخاصة. منذ سنوات، تصاعد خطاب عام مفاده أنّ منطقة البقاع، ومن ضمنها محافظة بعلبك - الهرمل، مهمّشة وتعاني من الإفقار نتيجةً لطبيعة الأرض فيها وملكيّتها العائدة للدولة، حيث لا مجال للربح المادي من عمليات البناء. وقد استُعملت هذه الحجّة لتمهيد الطريق أمام طرح قانون دمج الأراضي الأميرية بالمُلك، حيث جاء ذكر تهميش المنطقة، وغياب الإنماء فيها، ضمن الأسباب الموجبة في اقتراح القانون. كما جاءت الأسباب الموجبة على ذكر حق الملكية المقدّس الذي حُرِم منه أهالي المنطقة مقارنةً بالمناطق الاخرى، كسبب يُفاقم عدم المساواة.

لا شك أن هناك نزاعات عدة متصلة بالأرض في منطقة البقاع. إنّما الطابع الخطير لهذا القانون، بذريعة المساواة ما بين المناطق وحق الملكية المكرّس دستورياً، يمهّد فعلياً إلى خصخصة أملاك الدولة الأميرية في كافة الأراضي اللبنانية والتفريط بالملك العام وإعادة توزيعه بحجة الاستجابة الى حاجات الناس؛ ويُطلق حركة بيعها وشرائها، ما سيؤدي إلى تراكمها بيد الأقليّة المقتدرة ماديّاً وتشريعيّاً وسياسياً التي ستوظّفها ضمن القطاعين العقاري والسياحي الذين لا يقدّما لمن خسر إمكانية الوصول الى الأرض إلّا فرص عمل تعاقدي هشّ لا يضمن العيش الكريم؛ ويضرب الإنتاج الزراعي في المنطقة؛ كما ينعكس سلبياً على السكان من غير اللبنانيين القاطنون على الأراضي اللبنانية؛ ويضرب المساواة في الإرث بين النساء والرجال.

مقاربة الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية

تُحدـّد الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية أبرز التحديات التي تطال المناطق اللبنانية كافة. بالنسبة لمحافظة بعلبك – الهرمل، فهي تضمّ ثروة زراعية حقيقية هي السهول الفسيحة في البقاع. تتعرض هذه السهول لمخاطر طبيعية عديدة منها الفيضانات خصوصاً في البقاع الأوسط وسهول

العاصي، وانزلاقات التربة على طول الفوالق الجيولوجية كفالق اليمّونة (اليمّونة والقسم الغربي من البقاع الغربي). كما حـدّدت الخطة الشـاملة لترتيــب الأراضي والمواقع الأكثر خطورة من حيث تسرب الملوّثات باتجاه المياه الجوفية، بعضها مشغول بأبنية وبعضها مزروع والبعض الآخر على حالته الطبيعية، ويقع جزءٌ من هذه المواقع في بعلبك - الهرمل. تواجه المنطقة أيضاً مخاطر طبيعية أخرى أبرزها خطر التصحر الذي يهدد المناطق الشمالية الشرقية في منطقة الهرمل والعاصي، إلى جانب خطر الزلازل الحاضر في جميع المناطق اللبنانية خاصة في المناطق الواقعة على الفوالق في اليمّونة. من جهة أخرى، تعتبر منطقة بعلبك - الهرمل من أكثر المناطق فقراً في لبنان، فالنسبة المئوية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق هي الأكثر ارتفاعاً في الهرمل وبعلبك على صعيد لبنان.

الخيارات والتوجّهات التي تحدّدها الخطة الشاملة

تقوم الخطة الشاملة على مبدأ إنماء كل منطقة من المناطق الكبرى (الشمال، المركز، الشرق والجنوب) على أن يكون الإنماء أكثر توحيداً وتكاملاً. فتنتظم وحدة الإنماء في كل منطقة حول نواة عمرانية قوية ولا يتأتّى الإنماء الاقتصادي عن طريق توزيع التجهيزات الصغيرة في كل بلدة وقرية، بل عن طريق الاستثمارات الصناعية والخدماتية ذات المستوى العالي. تعتمد مشاركة كل المناطق اللبنانية في إنماء الاقتصاد الوطني على خيار الإنماء المتكامل للوظائف العليا في أربع مجموعات سكانية كبرى تنتظم المدن والقرى حولها، وهي الشمال وعكار، البقاع وبعلبك الهرمل حول مُدن زحلة – شتورة ومدينة بعلبك، الجنوب والنبطية حول مدن صيدا والنبطية وصور ومرتفعات جبل لبنان حول المنطقة المدينية المركزية.

بالنسبة لمحافظة بعلبك الهرمل، إنّ نسبة سكان المدن في محافظتي البقاع وبعلبك - الهرمل هي الأقل في لبنان، حيث يمثل هؤلاء ٣٤٪ من عدد سكان المحافظتين وهم يقطنون في قطبي زحلة - شتورة من جهة،

وبعلبك من جهة أخرى. ومن المرجّح أن تزداد هذه النسبة مع تزايد الأنشطة الخدماتية والصناعية ومع تطور قطب التوازن زحلة - شتورة، وانطلاق السياحة المتوخاة في بعلبك بحيث يمكن أن يتجاوز عدد السكان في هذه التجمعات العمرانية الكبيرة ٤٠٪ من عدد السكان الإجمالي في المحافظتين بحلول العام ٢٠٣٠. وبالرغم من الانطلاقة المدينية فإن القسم الأكبر من السكان، بحلول سنة ٢٠٣٠، سوف يواصل إقامته على الأغلب في المدن الصغيرة والقرى. هذه المناطق الريفية ستنتظم في الحياة المحلية حول إحدى عشر قطباً محلياً، منها الهرمل في منطقة الهرمل - القصر - فيسان، واللبوة في منطقة رأس بعلبك، ودير الأحمر في منطقة دير الأحمر - اليمّونة، وشمسطار في منطقة غرب البقاع الأوسط، وبريتال في منطقة شرق البقاع الأوسط في محافظة بعلبك الهرمل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لنمو مدينة الهرمل في الشمال من بين هذه الأقطاب المدينية المحليّة، كونها الأكثر عرضة للإهمال، وأخذ الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية لقضاء الهرمل بالاعتبار.

بعلبك من أهم وأكبر المواقع الأثرية والتراثية في لبنان والعالم. وتسمح مزاياها وموقعها الجغرافي بإعطائها تقديراً خاصاً، باعتبارها قطباً تراثياً مهماً. إن هذا التركيز لمعنى التراث في بعلبك يستهدف تحديده اتجاه أساسي لتنميتها مع كل ما يحمله ذلك من فوائد ولكن أيضاً من ضوابط. هذه الثروة التراثية تشكل قوة جذب سياحية فائقة، إذا ما استثمرت بشكل صحيح تسمح برفع مستوى معيشة سكان المدينة وتأمين فرص عمل لهم ولسكان المنطقة المحيطة بأسرها. فالمطلوب هو زيادة عدد السياح بشكل ملحوظ وتحويل بعلبك إلى مركز للفنادق مخصّص للإقامة المؤقتة، بحيث يتسنى للسياح أن ينطلقوا منها للتعرف على نهر العاصي في الهرمل ومواقع عيناتا واليمّونة المتميزة، وعلى الأرز ومطاعم زحلة وأقبية كسارة، الخ. ولكي يتحقق هذا المشروع لا بد من العمل على إيجاد حلول لمشاكل عدة في خدمات بعلبك المدينية، ولترتيب أحيائها بشكل يحسّن ربط المدينة

بمنطقتها الأثرية، ولحماية الأراضي المتاخمة للموقع الأثري ولتنظيم حركة السير ووقوف السيارات والمتاجر، وأن تنظم حضورها الاعلامي لدى المكاتب السياحية وأن تطور صورة انفتاحها.

ذلـك كله يجب أن يتم بشكل متوازٍ مع تطوير أداء الوظائف الأساسية لمدينة بعلبك.

إن تثبيت وضعها كمركز للمحافظة يفترض أن يساهم في تحقيق هذه الأهـداف. كما لا بدّ أن تستفيد مدينة بعلبك وكل منطقة بعلبك - الهرمل من مشروع إنشاء منطقة صناعية وطنية حديثة في منطقة ريّاق، عند منتصف المسافة بين زحلة وبعلبك. ترتبط بشكل فعّال بشبكة الطرق وبخط سكة حديد مع دمشق كما تلحظ الخطة الشاملة. إذ أن ما توفره هذه المنطقة من فرص عمل، إضافة إلى تطوير الوظائف الحالية من تجارة وزراعة وسياحة، سيساهم في إبقاء الشبّان والشابّات الوافدون إلى سوق العمل في هذه المنطقة.

أما مناطق البقاع الشمالي الواقعة خارج قطب مدينة بعلبك المديني، سيبقى النشاط الزراعي غالباً فيها، وسيكون من الضروري تحديثه ودعمه بمشاريع مناسبة أهمها الريّ، مع الأخذ بالاعتبار ضعف تكوين التربة وإدارة أفضل لقنوات التسويق والربط مع الصناعات الغذائية، وإدارة استعمال المراعي والنزاعات العقارية الناتجة عن الشيوع. كما ينبغي في الوقت ذاته إيجاد أنشطة أخرى في هذه المنطقة الريفية الواسعة من أجل تنويع مصادر الدخل ورفع مستواها لدى السكان. لقد قدّمت مشاريع التنمية المحلية المنجزة في المنطقة قاعدة أولية للعمل، ولكنها أظهرت أيضاً ضرورة التزام السلطات العامة الجديّ بمساعدة المنطقة للخروج من أزمتها الاجتماعية التي تفاقمت بعد منع الزراعات غير المشروعة. كما أن على كل مشاريع التنمية المعلنة في هذه المنطقة أن تأخذ بالحسبان ازدياد خطر التصحر بسبب سوء إدارة الثروات الطبيعية، بما في ذلك تدني مستوى مداخيل الأسر.

مشروع كتلتي المقاومة والمستقبل لتسهيل البناء في المناطق الريفية من دون معالجة حاجات السكن.

أحيل الى لجان الادارة والعدل والمال والموازنة والاشغال العامة في 10/ 6/ 2020 اقتراح القانون الرامي إلى إعادة العمل بالقانون رقم 453/ 1995 وتعديل بعض أحكامه.

أنجزت لجنة الأشغال الصيغة النهائية من الاقتراح في 19/ 10/ 2020 بعد حصول توافق بين كل الكتل عليها، ورُفعت إلى رئاسة المجلس.

في حزيران 2020، تقدّمت النائب بهية الحريري، من كتلة المستقبل النيابية، باقتراح قانونٍ يقضي بإعفاء بعض رخص البناء من الرسوم وفقًا لتصاميم نموذجية.

واللافت أن ثلاثةً من نواب كتلة الوفاء للمقاومة (حزب الله) تقدّموا في الشهر نفسه باقتراح قانونٍ مماثل. يُسهم الاقتراحان كلاهما بتشجيع البناء في المناطق غير المنظّمة، بإزاحة تكاليف رخصة البناء عن كاهل المواطن، الذي يتملّك أو يشتري عقارًا في هذه المناطق، ابتغاء تحقيق الإنماء فيها (وفقًا للأسباب الموجبة لاقتراح القانون). إلا أن مشكلةً أساسيةً تبرز هنا، هي تنميط احتياجات الناس السكنية بربط إعفائهم من الرسوم بإلزامهم بتصاميم نموذجيةٍ جاهزةٍ لا تراعي الاحتياجات المختلفة أو التنوّع الجغرافي بين المناطق.

تُطرح هذه التصاميم النموذجية على أنها حلٌّ لمشكلة البناء المُسمى **«عشوائي»** -. المصطلح الذي تستخدمه السلطة لتحمّل الأهالي مسؤولية أوضاعهم وعدم استحصالهم على رخصٍ قانونية – مع العلم أن العشوائية المذكورة ماهي إلا نتاج إجراءات وتشريعات السلطة نفسها، سواء بفعل تأخّرها في تنظيم المناطق غير المنظّمة، أو نتيجة قانون البناء الذي لا يراعي عوامل البيئة والطبيعة والمجتمع، أو غياب السياسات السكنية العادلة. اقتراح القانون هذا ما هو إلا استكمالٌ متعمّدٌ لاستقالة الدولة من مسؤولياتها

الاجتماعية عبر طرح حلولٍ جزئيةٍ لمشكلةٍ أنتجتها هي وتستمرّ بمفاقمتها، في وقتٍ يحتّم علينا الحفاظ على مقوّمات المناطق الطبيعية والاجتماعية – الاقتصادية، وتحقيق التنمية فيها عبر الرجوع إلى الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، وبالتالي الحدّ من النزوح من المناطق الريفية.

حتّى يومنا هذا، لا تتجاوز نسبة المناطق المنظّمة 15٪ من المساحة الإجمالية للأراضي اللبنانية، وهي تقع بمعظمها في المدن الرئيسية وضواحيها حيث الانتشار العمراني الكثيف، فيما يتعرّض الجزء الآخر والأكبر إلى الإهمال الاعتباطي، فالمساحة الأكبر من الأراضي اللبنانية (85٪) لا تزال غير منظّمة، ومن بينها مناطق عديدة فيها قاعدة واسعة لناخبي حزب الله وحركة أمل وتيّار المستقبل (مقدّمي اقتراح القانون) كقرى قضاء بعلبك، والهرمل، وعكار، والجنوب، ومناطق إقليم الخرّوب.

في ظلّ تغاضي المسؤولين والمديرية العامة للتنظيم المدني عن تنظيم هذه المناطق، وجد الناس، وبخاصّة محدودي الدّخل، صعوبة في البناء وتأمين السكن في عقارات يملكونها في قُراهم وبلداتهم، بالأخصّ في العقارات التي لا تستوفي الشروط القانونية للترخيص بالبناء سواءً بسبب الشيوع في الملكية، أو طبيعة العقار ومساحته، أو وجود مخالفات بناء سابقة. وقد لجأ بعضهم إلى البناء أو إجراء إضافات من دون الحصول على رخص رسميّة والعودة إلى مهندس مُشرف، فانتشرتْ عمليّات البناء من دون تراخيص في كافّة الأراضي اللبنانية. والجدير بالذكر أنّ بعض هذه العمليات دُعمت بتغطية حزبية، وبعضها جاء نتيجة سلسلة من التعاميم والقرارات العبثية لوزراء الداخلية تجيز منح تصاريح بناء من دون اتّباع الأصول القانونية والتنظيمية الخاصّة بإصدار رخص البناء (وهذا ما ذكرناه أعلاه). هذه التعاميم لم «**تُشرعن**» الأبنية التي شّيدت بموجبها إذ لا يمكن لصاحب العقار المبني الحصول على رخصة إسكان للعقار، وبالتالي، لا يستطيع فرز العقار أو بيعه أو حتى توريثه لأبنائه بدون تسوية، ممّا لا يلبّي طموحات طبقة من المجتمع تسعى للبناء لأبنائها وتأمين مساكن لهم. كما

قد يتورّط صاحب العقار في مشاكل قضائية وقانونية مُستقبلية مع شركائه في العقار أو مع بقية المالكين في حال كان العقار غير مُفرز.

وإذ يعفي اقتراح القانون رخص البناء في المناطق غير المنظّمة من كافة الرسوم المتوجّبة عليها، فإنّ من شأنه في هذه الحالة أن يشجّع ذوي الدخل المحدود الذين يعانون من غلاء أسعار الشقق والذين يملكون عقارات في هذه المناطق على الاستحصال على رخص بناء قانونية تمكّنهم من الاستقرار والبناء في قُراهم. يُسهم الاقتراح إذاً في إزاحة تكاليف الرخصة عن كاهل المواطن طالب الترخيص، إلّا أنّ الإعفاء مشروط بالتزام هذا الأخير بأحد التصاميم السكنية النموذجية المعدّة من قبل المديرية العامة للتنظيم المدني. وهنا يُطرح تساؤل حول إمكانية استفادة بعض المستثمرين و/ أو النافذين الذين يملكون أو قد يشترون عقارات عديدة في هذه المناطق من الإعفاء إذا التزموا بالشروط، ما قد يحرم الدولة من مردود مهمّ، فالآلية المطروحة في هذا الإطار مبهمة وقد تجعل الإعفاءات تزيد وتتكاثر.

كذلك، إنّ الاقتراح في مضمونه «**يُشرعن**» البناء، ويسرّعه، ويزيده في المناطق غير المنظّمة على اختلافاتها، بحجّة الاستجابة لحاجات السكن والحدّ من النزوح من المناطق الريفية. إنما بمفعول مشابه للتعاميم الاستثنائية، ما قد يؤدّي حتماً إلى تحريك ونمو القطاعات المرتبطة بالبناء من جهة، وأبرزها المقالع والكسّارات المرخّصة وغير المرخّصة. ومن جهة أخرى تدمير الطابع المميّز للمناطق عبر السماح بتمدّد البناء، وبشكل عام تسريع تدهور سبل العيش والمعالم البيئة الطبيعية، في وقت تحتاج فيه هذه المناطق أولاً إلى التنظيم عبر إصدار مراسيم وتصاميم توجيهية وتفصيلية تحافظ على مقوّمات المناطق الطبيعية والاجتماعية – الاقتصادية، وتحقّق التنمية فيها عبر العودة إلى الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية وبالتالي الحدّ من النزوح من المناطق الريفية.

وستُباع النماذج المطبوعة والموضوعة في ملفّات معفاة من الرسوم

لصاحب العقار لقاء مبلغ زهيد كي يلتزم بالخرائط المودعة في الملف، كما حصل أثنـــاء التســعينيّات بموجــب القانون 453/ 1995، فيوفّــر المواطــن تكاليف تلزيم مهندس وتحضير خرائط.

تُطرح هذه التصاميم النموذجية الجاهزة حلّاً لمشكلة البناء المُسمّى **«عشوائي»** والمخالف على عقارات لاتستوفي الشروط المطلوبة من حيث المساحة والملكية، فهي تؤمّن، بحسب مشجّعي الفكرة، شروطاً سكنية ومواصفات فنية وهندسية ملائمة بعكس ما تفرضه فوضى البناء القائمة حالياً، بحسب توصيفهم.

ولكن ألا تُقيّد هذه التصاميم النموذجية الجاهزة المرونة التصميمية للهندسة المعمارية؟ كيف لعددٍ محدودٍ منها أن يضمن إرضاء رغبات وتأمين احتياجات أفراد وعائلات من فئات اجتماعية مختلفة، في مناطق مختلفة؟ هل سيُقدَّم النموذج ذاته لسكّان السهل والوادي والجبل؟ هل سيُقدَّم ذاته للموظّف والمزارع، للمفكّر والعامل؟

لطالما وجّهت الممارسات المساحية والاجتماعية لكل عائلة في هذه المناطق، وبخاصّة في القرى والمناطق الريفية، أعمال البناء من دون أن تملي شكل المبنى، فخلقت عوامل تمايز بين مسكن وآخر على المستوى المساحي والبرمجي. وعندما تطرأ على متطلّبات الأسرة تغيّرات بمرور الزمن كالزيجات الجديدة، ونموّ حجم الأسرة، أو التقاعد وتغيّر مستوى دخلها، يجري تكييف المسكن مع الاحتياجات المستجدّة سواءً عبر تغيير استعمالات الغرف، أو إجراء إضافات وتعديلات على عددها، الخ. أما من تسمح قدرته الاقتصادية الاستعانة بمعماريّ أو مهندس مشرف، فله الخيار وحقّ المشــاركة في عــملية صنع القرارات التصميمية. ليتمكّـن من التوفيق بيــن حاجاته المتغيّرة من جهة، والمسكن الذي يستخدمه ويعيش فيه من جهة أخرى.

النماذج، مهما تنوّعت، ستحدّ من قدرة مستخدم المسكن على اختيار الطريقة التي يريد العيش بها، وستجبره على التكيّف مع تصميم قد لا يلائمه. وبما أن أغلبية الأهالي في هذه المناطق من ذوي الدخل المحدود، كما ذُكر في اقتراح القانون، يفترض المشرّع أن أساليب العمار التي لطالما اتخذتها هذه المجتمعات هي الإشكالية، وأن النماذج الهندسية هي الحلّ. هنا تستعمل السُّلطة كلمة «**عشوائي**» لوصف البناء في هذه المناطق. وتُحمّل الأهالي مسؤولية ما آلت إليه الأمور بعدم الحصول على رخص قانونية[4] مع العلم ان العشوائية المذكورة ما هي إلا نتاج إجراءات وتشريعات السلطة نفسها، سواء عبر التأخّر في تنظيم المناطق الغير منظّمة، أو عبر قانون البناء الذي لا يراعي عوامل البيئة والطبيعة والمجتمع، أو عبر القرارات العبثية كإصدار التعاميم وجعلت من عملية البناء وتأمين السكن عملية عرضية وظرفية تلبّي خدمة بدلاً من أن تستجيب الى حق.

أخيراً، يُخشى من أطر «**الخدمة**» التي تكرّسها سياسة الإعفاءات المتمثّلة في اقتراح القانون هذا من تحويل الناس «**متلقّين للمساعدات**»، ليصبحوا مدينين لشخص أو للأحزاب السياسية التي منحتهم هذه الخدمة. وساهم غياب سياسات الدولة الإسكانية، والتعاطي مع الأراضي من مُنطلق اقتصادي ونسيان وظيفتها الاجتماعية في زيادة ظواهر التعدّيات وزيادة نسبة الاستثمار في العقارات المبنيّة من دون سند قانوني. واقتراح القانون هذا ما هو إلّا استكمال متعمّد لاستقالة الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية عبر طرح حلول جزئية لمشكلة أنتجتها وتستمرّ بمفاقمتها.

انتاج اللامساواة في تنظيم الأراضي اللبنانية

استوديو أشغال عامة

أثناء العقد الماضي انخرط عدد كبير من الباحثين في دراسة العلاقة ما بين الجغرافيا والقانون، في محاولةٍ لتوضيح الروابط بين هذين المفهومين اللذين يزدادان تعقيداً. في الواقع، إن المقارنة بين القانون والبيئة العمرانيّة أو الطبيعيّة قادرة على أن تغيّر فهمنا لكلٍّ منهما، وقد تضع أمامنا أسئلةً جديدةً حول كيفية إنتاج المدن، استدامتها، أو تحويل مسارها.

في لبنان، غالباً ما أتت النظرة السائدة إلى القانون خاليةً من أبعادها الإجتماعيّة، تختصرها آلية تأثير الطبقة السياسيّة على التشريع. وكان تأثير ذلك هائلاً على مسار العمران والتنمية والبيئة. وإذا نظرنا إلى المشهد المؤسساتيّ، حاضراً وتاريخيّاً، نجد إخفاقاً كاملاً في التعاطي مع البيئة والعمران. على مدى عقود عديدة، شهد لبنان تدهوراً في الحقوق السكنيّة، وإقفالاً لشواطئه أمام العموم، وغياباً لخطةٍ للنقل العام، ناهيك عن حدودٍ وحواجز متزايدة بين المناطق وحول الأحياء، واختفاء المساحات المفتوحة والخضراء من حياتنا يوماً بعد يوم. فقد أدّت السياسات المدينية السابقة والحاليّة إلى تعطيل حياة الناس اليومية وتشويه ملامح محيطهم العمرانيّ والبيئيّ، وتقليص قدراتهم على المشاركة في القرارات التي تؤثر فيهم بشكل مباشر.

انطلاقاً من هذا السّياق، أطلق استوديو أشغال عامة، بالتعاون مع

المفكرة القانونية في تموز ٢٠١٧، مشروعاً بحثياً، تحت عنوان «**العمران والقانون في لبنان،التصاميم التوجيهية وتأثيرها على الحياة اليومية**» فيه نظرنا بشكل نقديّ في خرائط استخدامات الأراضي (أي التصاميم التوجيهية) في ١٥ مدينة وبلدة في لبنان، من أقصى شماله إلى

أقصى جنوبه: زغرتا، الميناء، شكا، الحصون، كوسبا، البربارة، زوق مكايل، الضبية، الدامور، الدبيّة، بعقلين، عدلون، العباسية، النبطية وقانا.

بعد عام من التفاعل مع أُناس وأماكن ـ في بعض الأحيان غير مألوفة بالنسبة إلينا ـ ليس من السهل استخلاص العِبر أو النتائج. إن عملية الكتابة عن هذا الموضوع لا تختلف كثيراً عن عملية البحث نفسها، لأن التجربة هي مزيج من التناقضات والغضب والتأمل التي تخدر في البداية كل أفكارنا.

من أين نبدأ؟ في البداية، نجد حياة الناس متناثرة ومشوهة - إما مغطاة بتراب حرب طويلة، أو محاطة برائحة التلوث، أو بإحساس الخسارة.. كفقدان منزل، أو موقع، أو مصدر دخل. ولكن سرعان ما ننتبه إلى أنّ المعاناة الفردية أو الجماعية التي شاهدناها في بحثنا في هذه الأماكن، والحالة التي غالباً ما تلقب بالفوضى، ليست عبثية ولا هي بحكم الواقع، بل هي إلى حد كبير نتيجة تخطيط سيئ أو رؤية ناقصة. من ناحية أخرى، فإن الخطاب السياسي السائد لطالما أشار إلى أن جميع مشكلاتنا المعاصرة هي نتيجة حرب ١٩٧٥، ما يساهم في تغييب وجهة النظر النقدية حيال السياسات أو التوجهات العمرانية التي سادت قبل الحرب. في عدد من الحالات التي قمنا بتوثيقها، نستخلص بأن لسوء التخطيط الحالي مرجعيّة تعود إلى ما قبل سنوات الحرب.

التخطيط في بداياته

في لبنان، كان التخطيط وتصوّر المدينة جزءاً من تجربة الحداثة. تم إنشاء معالم حديثة (مثل ساحة البرج العثمانية) لتشجيع مفهوم جديد للمجتمع على أنه يتقدّم، ويتطوّر ويتحدث. لكن الإلتزام الليبرالي الذي ميّز لبنان في عام ١٩٤٣ وضعه في تناقض مباشر مع السياسات المعتمدة في دول ما بعد الاستعمار، وبخاصة لجهة إنشاء مؤسسات للتخطيط والوعود بإنتاج دولة رعائية حديثة. ففي لبنان، لم يكن الحلم مرتبطاً بالدولة الراعية بل كان الوعد أن نكون على الأخص بلد إنتاج خدمات؛ كما أعلن المحامي

غبريال منسى في خطاب للجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي في ١٩٤٨: «**التجارة والسياحة وارتياد الأجانب لربوعنا تؤلف الأعصاب الأساسية في جهازنا الاقتصادي**».

وعليه، شهد مطلع القرن العشرين وضع قانون البناء اللبناني في العام ١٩٤٠، الذي نتج عن عملية تبنّ للقانون الفرنسي بعد تحديثه وإعادة كتابته. وقد قامت بها لجنة مؤلفة من مهندسين معماريين عاشوا ودرسوا في أوروبا في ظل النهج الحداثي للعمران وقتها؛ فكان نص القانون ممثلاً للنماذج الفكرية الفردية لكل من أعضاء اللجنة (٩). هذه النخبوية (بحسب غندور) ترسخ الموقف الهرمي للخبراء تجاه الحيّز المديني، وتضع قانون البناء ضمن سياق استعماري حداثي. بالإضافة إلى ذلك، جاء قانون البناء اللبناني تعبيراً عن التوجّه الخدماتي والسياحي للاقتصاد. فقد سعى إلى تكثيف البناء من خلال عملية حسابية لعوامل الاستثمار، بالطريقة ذاتها في كافة المناطق في لبنان، متجاهلاً عوامل عدة مثل تكوين الأرض والجغرافيا والمجتمع.

بعد سنوات، ومع اندلاع حرب ١٩٥٨، بدأت تتشكل العديد من المؤسسات العامة المعروفة لدينا اليوم. وعمدت إلى التدخل المباشر في تنظيم الحيّز المديني داخل الدولة. بدأ الحديث عن «**الخطة الشاملة للإنماء**» في الخمسينات مع إنشاء وزارة التصميم. وشهد العام ١٩٦٢ صدور أول قانون للتنظيم المدني، تلاه تنظيم ٨٢ منطقة في لبنان، صدرت بشأنها تصاميم توجيهية وتفصيلية بشأنها، وذلك خلال الخمس عشرة سنة التي سبقت الحرب.

لكن تفكك الدولة المركزية وإضعافها خلال السبعينات أدى إلى انهيار شبه نهائي للدولة مع اندلاع حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠. كما أدى إلى إلغاء وزارة التصميم في العام ١٩٧٧. ومنذ العام ١٩٩٠، سعى لبنان إلى مشاريع إعادة إعمار واسعة النطاق، زاعماً عودته إلى التزامه الليبرالي المبكر إزاء تدخل الدولة المحدود في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. وفي محاولة لجذب

النخب المالية الدولية، تركزت معظم التدخلات على التحسين المذهل للبنية التحتية المادية، بالإضافة إلى إعادة الإعمار على نطاق واسع لمركز العاصمة.

لم توضع الخطة الشاملة للإنماء إلا بعد مرور أكثر من نصف قرنٍ على بدء الحديث فيها، وتمّ اختزالها بـ «**الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة**». التي كانت هدفها العمل على تطوير مبدأ الإنماء (الاقتصادي) المتوازن للمناطق، وتوزيع الخدمات والتجهيزات، وترشيد استعمال الموارد. صدرت هذه الخطة بموجب مرسومٍ في العام ٢٠٠٩.

في المقابل، صدر في العام ٢٠٠٠ قانون قضى بإلغاء وزارتَي «**الإسكان والتعاونيات**» و«**الشؤون البلديّة والقرويّة**»، لينهي أيّ حديثٍ رسميّ عن الحقّ في السكن والإنماء المتوازن.

منذ العام ١٩٩٠، قامت المديرية العامة للتنظيم المدني بإصدار تصاميم توجيهية لتنظيم ٧٨ منطقة. ما يعني أنه أثناء الـ ٢٨ سنة التي تلت الحرب، تم تنظيم عدد مناطق أقل من المناطق التي تم تنظيمها خلال الخمس عشرة سنة التي سبقت الحرب. وتقوم المديرية بإصدار التصاميم والأنظمة لكل مدينة وقرية وبلدة على حده، من دون توجيه شامل أو سياسة عامة، ومن دون أيّ ذكر للخطة الشاملة لترتيب الأراضي.

التمدين المتضارب

مروان غندور 2018/9/11

يبيّن تاريخُ القرن العشرين لمدينة بعلبك حوارًا متضاربًا في غالب الأحيان بين التنظيمات المدينية للدولة من جهةٍ، ومعيشة سكان المدينة ومعاييرها المدينية من جهةٍ أخرى. وعلى الرغم من أن هذا التضارب يحضر في المشهد اللبناني ككلٍ، إلا أنه يتخذ شكلًا خاصًا في بعلبك بسبب القيمة الوطنية والسياحية العاليّة للآثارات الرومانية. واستنادًا إلى العمل المُنجز في مطلع الألفية الثانية، يعرض النص أدناه مقتطفًا من منشورٍ يعود إلى العام ٢٠٠٦ والذي يدرس مدينة بعلبك من منظورات الدولة والشارع، حيث غالبًا ما تتضارب سيروراتُ التمدين المتتالية بعضها مع بعض.

يتألّف التاريخ الحديث لبعلبك من سلسلة إجراءاتٍ تعيد موضَعة المدينة ضمن شبكة المدن اللبنانية، وتضعِف علاقاتها الوثيقة بالمدن الداخلية الواقعة في ما يُعرف اليوم بسوريا لجهتَي الشمال والشرق. واتخذت هذه الإجراءات شكل تدابير بيروقراطيةٍ وتشريعيةٍ وتدخّلاتٍ ماديةٍ وعمرانيةٍ عـزّزت علاقة بعلبك بالدولة المتركّزة في بيروت وغيرها من المدن الساحلية.

التنظيمات المدينية الأولى

في العام ١٩٣٩، صدر مرسومٌ تشريعيٌ صنّف ثلاثة مواقع أساسيةً للحفظ في بعلبك: موقع معبد مركور على المنحدر الشرقي، والأشجار المحيطة بالطريق المحوري المؤدّي إلى رأس العين، ومنطقة المعابد الأثرية. ولعلّ الموقع الأخير هو الأهمّ، لكونه حدّد إطارًا للموقع الأثري تضمّن أحياءً سكنية.

وفي العام ١٩٥٥، صدر مرسومُ أساسيٌ ثانٍ أوصى بتوسعة الطريقين الرئيسَين للمركبات، الأول يصِل منطقة رأس العين بموقع المعابد، بينما يصِل الآخرُ المدخلَ الجنوبي لبعلبك بالمحورالذي يربط منطقة المعابد برأس العين. أُعدّ هذين المرسومَين بغرض تسهيل الحركة السياحية داخل المدينة والتخفيف من تأثير سكان المدينة على تدفّق حركة السير السياحية. ويوصِل هذان الطريقان السيّاحَ القادمين عن طريق بيروت – دمشق إلى الموقع الأثريّ للمعابد مباشرةً، ومنه إلى موقع رأس العين الترفيهي حيث يمكنهم تناول الطعام في المطاعم المنشأة هناك. وفي العام ذاته، صدر قانون بناءٍ خاصٍ ببعلبك حُدّد فيه تقسيم المناطق، وارتفاع العمران، ومستويات التراجع وعوامل الاستثمار السطحية، وكانت تلك المرة الأولى التي تُقونَن فيها المباني في بعلبك وفقًا للشروط الرسمية «**الحديثة**». وفي ذلك العام، صدر مرسومٌ أساسيٌ ثالثٌ يقضي بإزالة كافة المنازل السكنية الواقعة ضمن النطاق الأثري المحدّد للحفظ في العام ١٩٣٩، ما جعل الموقع الأثري ظاهرًا للعيان من طريق مدخل بعلبك، أي شارع عبد الحليم الحجّار.

وكما يبدو واضحًا في خريطة العام ٢٠٠٠، لم تُنفذ هذه المراسيم على نحوٍ تامٍ على الرغم من سريان مفعولها حتى العام ٢٠٠٢، حين أعادت دراسةٌ جديدةٌ تقييم بعضٍ منها.

دولة الحداثة

في العام ١٩٦٤، شُرّعت مجموعةٌ جديدةٌ من التدخلات كان أبرزها اقتراح إنشاء طريقٍ للمركبات كامتدادٍ للمحورالمُماثِل لمعبد جوبيتير. ويبدأ هـذا الطريق من بروبيليا المعبد (البوابة الرئيسة) وينتهي عند دوارٍ حديثٍ مقترحٍ إنشاؤه في داخل المدينة. ويطرح الطريق والدوّار إزالة العديد من المساكن، وهي عمليةٌ لم تُنفّذ بالكامل. ساهمت هذه الاقتراحات في موضَعة المباني الأثرية كعاملٍ رئيسٍ في إعادة صياغة التجربة المدينية لبعلبك. ويبيّن هذا الواقع توجّهًا ثابتًا في تخطيط مدينة بعلبك يمنح الأولوية

للسيّاح على حساب السكان، إذ نظر المصمّم/ المخطّط الى المدينة من الموقع الأثري، وأهمل النظرة اليومية لسكان المدينة للموقع الأثري. ولعلّ أبرز تجلٍ لهذه الرؤية التصميمية هو المشروع الفائز بالمركز الأول في مسابقة المخطّط التوجيهي لبعلبك في العام ١٩٦٣ من تصميم هنري إده، أحد روّاد الهندسة الحديثة في لبنان.

اقترح إده في مخطّطه إزالة معظم الأحياء المعاصِرة، وبناء «**مدينة رومانية**» مكانها، تتألّف من مربّعاتٍ سكنيةٍ، بهدف إعادة إنشاء «**البيئة الطبيعية**» للمعابد الأثرية. ووفقًا لهذه الخطة، نُقِل سكان بعلبك إلى تجمعاتٍ سكنيةٍ حديثةٍ في الجهة الشمالية الشرقية. أي جُعِل وجودهم «**غير مشينٍ**» للمدينة التاريخية الخالدة. وباستثناء حيٍ ثريٍ بجوار المعابد، لم يحفظ إده من المدينة سوى بضعة مساكن (من دون سكانها) أسماها «**المساكن الشعبية**» كعيّنةٍ «**أنثروبولوجية**»، ليبيّن للسيّاح على الأرجح كيف «**كان**» الناس يعيشون هناك**!**

ويكشف تهميش المدينة المعاصِرة، وطغيان الآثار على المخطّطات التوجيهية، أيديولوجيّة مسؤولي الدولة ومهندسي الحداثة في ذلك العصر، أي المعماري في هذا المثال. بالطبع، احتاجت الدولة اللبنانية بعد الاستقلال إلى إثبات هويةٍ تُشرعِن حدودها حديثة التشكيل وتفصلهاعن الظهير السوري. وكانت بيوت ومباني مدينة بعلبك المعاصِرة شديدة الشبه بمباني المدن والقرى السورية، وبذلك كانت تشكّل عوامل إدماجٍ بدلًا من عوامل تمايز. أما الموقع الأثري الذي يبلغ عمره ألفَي عامٍ، فأصبح أحد معالم لبنان الأيقونية المميزة، فطُبِعَت صورته على العملةٍ والطوابع وفي الكتب. واستطرادًا، تحوّل كل ما يشوب وضوح تلك الصورة إلى شيءٍ طفيليٍ غير ذي قيمة. ودفع إده بهذا المنطق إلى حدّه الأقصى، من خلال النظرِ إلى المدينة المعاصِرة كآثارٍ ضمن المدينة الرومانية الخالدة. فجرى تمثيل المدينة المعاصِرة في عيّناتٍ من «**المساكن الشعبية**» كفترةٍ عابرةٍ في حياة المدينة الأثرية الأصلية والحقيقية التي تمكن إعادة إعمارها

وتجميعها فورًا، واحتضانها في كنف الأمّة الحديثة. وحقّق المعماري هذا الأمر من خلال إظهار وتوكيد المعالم الثقافية المُعترَف بها عالميًا، بالتزامن مع تغليف واحتواء وإلغاء تشكيلات الموقع المحلّي وتهميش مشاهد التاريخ القريب والمألوف. وتبيّن هذه الممارسات اقتراب المعماريين (من مصمّمين ومخطّطين) من توجّه السلطات التي كانت لسنين تطوّر خططًا لبعلبك الحديثة، ما يفسّر دورهم الرياديّ في خلق البعد المساحي لاستراتيجيات التسلط. هكذا، لحظ التدخّل المديني اللبناني المتكرر في بعلبك حلولَ الحداثة وديمومة الآثار، بينما تجاهل تمامًا المدينة المعاصِرة وطريقة إنتاجها بصورةٍ يومية.

ممارسة المساحة: استقاء الدروس من حيّ الصّلح.

في هذا القسم، أعاين حيّ الصّلح في بعلبك بغرض فهم المعايير المتّبعة لإنتاج حي عادي في المدينة، والعاملة خارج سلطة الدولة. ولدى النظر إلى الخريطة الحالية لحيّ الصّلح الواقع في الجزء الشمالي الشرقي من المدينة، تمكن رؤية حدٍ واضحٍ يفصل رسميًا بين نوعَين من المورفولوجيا العمرانية: فالمنطقة الأولى تضمّ مبانٍ سكنيةً محدّدة الشكل الهندسيّ، بينما تضمّ الأخرى المحاذية لها أشكالًا عمرانيةً متنوعةً، أصغر حجمًا ومتداخلةً على نحوٍ معقّد. في الواقع، يُرسّم هذا الحدُ الحدودَ بين المباني السكنية الملتزمة بتنظيمات قانون البناء الحديث الرسمي المُطوّر في خمسينات القرن الماضي. بينما تتبع المساكن الأخرى قانونًا عرفيًا لا يُمكن تأريخه. ويُحدّد قانون البناء الحديث الرسمي عوامل الاستثمار ومغلفًا هندسيًا لا ينبغي بالمباني تجاوز نطاقه. أما القانون العرفي، فيحدّد ممارساتٍ مساحيةً متفقًا عليها اجتماعيًا، توجّه أعمال البناء، من دون أن تمليَ شكل المبنى. وتمتاز مساكن حيّ الصّلح بنوعٍ خاصٍ من البيوت ذات الباحات التي تبدأ في معظم الأحيان من وحدةٍ مؤلّفةٍ من غرفتَين وباحةٍ أمامية. وتُعدّ الباحة المفتوحة محوريةً بالنسبة إلى المسكن على المستويَين المساحي والبرمجي. فهي المساحة التي تترابط فيها كافّة الأنشطة ويشغلها جميع أفراد الأسرة. هكذا،

تصبح الباحة موقعًا لمزيدٍ من الإضافات العمرانية الناشئة عن حاجات الأسرة، كالخدمات الإضافية، والزيجات الجديدة، ونموّ حجم الأسرة وتقاعد الأب، إلخ. ويتمّ توجيه هذه الإضافات التدريجية وفقًا لقاعدتَين أساسيّتين:

الأولى: تقضي بوجوب الحفاظ على مساحةٍ خارجيةٍ لا تقلّ عن مترَي تراجعٍ أمام أيّ فتحةٍ في المباني القائمة أو الجديدة، للسماح بوصول الهواء والضوء الطبيعي.

الثانية: تنصّ على وجوب ألا تشرف أيٌّ من الغرف على البيت المجاور، بغرض الحفاظ على خصوصيّة البيت بكامله من الناحية البصريّة. وتوجد استثناءاتٌ لهاتَين القاعدتَين، كما في حال العائلات التي تربطها صلة القرابة، والتي قد تسمح بأن تشرف بيوتها بعضها على بعضٍ، مع الاحتفاظ بالحقّ في حجب هذا النوع من الوصول البصريّ في حال وقوع خلافاتٍ عائليةٍ أو تأجير البيت لعائلةٍ أخرى.

الثالثة: تنصّ على كون الشارع فضاءً مشتركًا. ما يجعل منه المساحة الوحيدة التي يمكن للناس التفاعل فيها وإشراف بعضهم على بعض. وتتّسم مساكن حيّ الصّلح ذات الباحات بتناغمٍ تامٍ بين البنية الاجتماعية ومساحة المدينة، إذ تصوغ وتعيد صياغة بعضها البعض على نحوٍ ديالكتيكي. وبالتالي، تُسمّى الأحياء السكنية بأسماء العائلات التي تنشئ التكتّلات المُشكّلة للنسيج المديني: فالأجداد الأوائل ينشئون التكتّل، ومن ثم يزداد هذا التكتّل كثافةً وتنوعًا مع نموّ العائلة. حاليًا (٢٠٠٦)، ما زالت غالبية الأحياء القديمة ملتزمةً بالقانون العرفي (غير القانوني)؛ بينما تتبع توسّعاتُ المدينة القانونَ الحديث. ومع السماح للمبنى السكني الحديث بالإشراف بصريًا على العقارات المحيطة به، تُنتهَك خصوصية الباحات من قِبل هذه المباني الجديدة، ما يتسبّب بتراجع وضع البيت ذي الباحة في بعلبك، وينتج حالًا من الإرباك بين الممارسات المساحيّة لتلك العائلات من جهةٍ،

والمبادئ التوجيهية المساحيّـة للقانون الحديث من جهةٍ أخرى.

ولعـلّ النتيجة المدمّرة الأبرز لهــذا الإرباك بين القانون العرفي والقانون الرســمي الحديث هي تدهور نوعيّة المساحة في المدينة. ويعود هذا التدهور بشكلٍ رئيسٍ إلى بناء مبانٍ سكنية جديدة تتّسم بالتطلّع إلى الخارج والاستفادة القصوى من الأحجام المتاحة وفقًا لمعايير القانون الرسمي الحديث، ضمن نسيجٍ من الشوارع الضيّقة والمتعرّجة المُنشأة وفقًا للممارسات المساحية الخاصة بالبيت ذي الباحة.

يبدو أن القانون العرفي الساري المفعول منذ أجيالٍ في بعلبك لم يكن معروفًا لدى المعماريين الذين وضعوا المبادئ التوجيهية لتطوير مدينة بعلبك. وأثناء القرن العشرين، حاول المعماريون والمُخطّطون تحديث المدينة وحماية ثرواتها الأثرية، مولين اهتمامًا ضعيفًا جدًا لتبِعات أعمالهم وخططهم وأفكارهم على الحياة اليومية في المدينة. وفي أثناء محاولتهم تصوّر مستقبل البيئة العمرانية، مال المعماريون إلى رؤية نشاطهم التصميمي خارج الظروف الاجتماعية المعاصِرة وخارج الخطاب التاريخي.

بالمقابل، فإنّ الظروف المدينية الحالية لحيّ الصّلح تقصي المعماري تمامًا؛ ذلك المُصمّم المُحدّث الذي يعيش خارج النسيج المحلي ويعمل ضمن شبكةٍ تمتدّ خارج المدينة. وبناءً على ذلك، يكمن التحدّي الحالي في بعلبك في تطوير قدرة المُصمّم على إنتاج مساحاتٍ وتنظيماتٍ مساحية جديدة من دون تهميش الممارسات المساحية اليومية للمدينة.

قصة المدينة الصناعية في بعلبك

ينقص محافظة بعلبك الهرمل الكثير من الإنماء والالتفات من الدولة، ويشبه مشروع المدينة الصناعية الذي أبصر النور نظرياً عام 2016، ولم يكمل دربه حتى اليوم، المشاريع التي تسبق الجولات الانتخابية عند كل استحقاق نيابي، وما تلبث أن تتبخر ما إن تصل اللوائح الحزبية، أو المرشّحون بالمفرّق، إلى المجلس النيابي.

أطل وزير الصناعة السابق النائب حسين الحاج حسن في شهر نيسان عام 2018، وفي جعبته خبر إلى أبناء بعلبك الهرمل. مفاده موافقة مجلس الوزراء على إقامة ثلاث مدن صناعية في تربل وبعلبك في «**البقاع**»، وفي «**دير المخلص**» في «**الشوف**». وذلك ابتغاء تحقيق نهضة صناعية وإنمائية في هذه المناطق، وتوفير فرص عمل للشباب. وسبق هذا الاعلان إجتماع عقد عام 2016 في وزارة الصناعة ترأسه الحاج حسن أطلقت خلاله الدراسات الأولية لإنشاء المدن الصناعية الثلاث. وقبله أجرت منظمة الـ « **يونيدو**» في جنيف مناقصة دولية لتلزيم مشروع الدراسات فازت بنتيجته الشركة الهندية «**ماهندرا**» بالالتزام، وتعهّدت أثناء الاجتماع في الوزارة بوضع تصور نهائي لتكاليف البنى التحتية والحاجات الضرورية للمدن خلال ستة أشهر.

تضمّ المدن الصناعية الثلاث مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم يصل عددها إلى المئات وتوفر أكثر من مئتي ألف فرصة عمل، وهي فرصة لجذب الإستثمارات وتنظيم المدن التي ستنفّذ فيها، لجهة البنى التحتية والطرقات، وما توفره من خدمات متنوعة، ناهيك عن نزع فتيل الضرر من بين المنازل والأسواق عبر نقل المعامل والورش إلى الأماكن المخصصة لها.

وذكرت مصادر معنية أنّ المشروع المزمع انشاؤه كان بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتبلغ كلفته 83.5 مليون دولار، قدمت ايطاليا 500 ألف يورو لتمويل الدراسات، ومنحت قرضاً بقيمة 7 ملايين دولار للتمويل، ليبقى المطلوب 77 مليون دولار. وستقام المدينة على أرض تبلغ مساحتها حوالى 510 آلاف متر مربع، يتمّ فرزها إلى 88 عقاراً. وتبلغ كلفة البناء 18 مليون دولار، تمتدّ على سنتين توفر آلاف فرص العمل لعمّال البناء، حيث ستؤمّن أكثر من 4000 فرصة عمل.

وأشارت المصادر الى أنّ الأرض التي قدّمتها بلدية بعلبك للمشروع لا تزال كما هي، وهي مصنّفة صناعية وتمّ تحديدها وتصوينها. والمشروع يُعدّ من أهمّ المشاريع التي يمكن أن تعود بالفائدة على المدينة والمحافظة بأكملها. وكان من المفترض أن تضمّ المدينة الصناعية مركزاً للمعاينة الميكانيكية، إضافةً إلى مسلخ ومعرض للحوم، ونقل كل الصناعات الصغيرة والكبيرة إلى المنطقة المحدّدة في حي الشراونة قرب سوق الخضار الذي يقع ضمن أرض المدينة الصناعية أيضاً.

وتحدثّت المصادر عن سببين رئيسين يعوقان بدء تنفيذ المشروع:

الأول، الواقع الأمني للمنطقة، حيث تصنّف أنها ذات خطر أمني، وتشهد اشكالات كثيرة ومداهمات شبه يومية للجيش، بحيث باتت ملجأً للمطلوبين وتجار المخدّرات.

الثاني، هو تمويل الجهات المانحة، فبعد دخول لبنان في آتون الأزمة المالية الحادة منذ عام 2019 وما رافق ذلك بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020، تحوّل الدعم والتمويل نحو أماكن ومشاريع أخرى.

وأكّدت المصادر «**انتفاء السبب الأول مع استتباب الأمن في المنطقة، ليبقى السبب الثاني أساسياً في بدء التنفيذ، وهو لم يعد متوافراً من الجهات المانحة**»، مضيفةً أنّ المنطقة تحتاج الى الدولة، وأن تدخل الحكومة إليها إنمائياً، لكي يشعر المواطن البعلبكي أنه من أبناء هذا الوطن، وأنّ الدولة

تسعى لتنهض بمنطقته وباقتصادها. فعمليات الدهم وملاحقة المخلّين بالأمن لا تكفي، وأبناء هذا المنطقة يستحقّون أن تأتي الدولة إليهم وفي جيوبها مشاريع إنمائية وإقتصادية تفتح لهم آفاقاً جديدة، وتبعدهم عن الأعمال غير الشرعية.

وفيما يخصّ التعدّيات على الأرض المخصّصة للمدينة الصناعية أشارت المصادر الى «**أنّ هناك تعديات قديمة، لكنها ليست مشكلة او عائقاً أمام التنفيذ، فعند تأمين التمويل توجد الحلول المناسبة**»

في أيار 2020 إفتتحت وزارة الصناعة اللبنانية مقرّاً لها في محافظة بعلبك الهرمل، ليشكّل بارقة أمل في تحقيق اللامركزية الادارية، وباباً للمدينة الصناعية. غير أنّ هذا الباب لم يشعّ منه النور ايذاناً بالبدء. وآخر ذكرٍ للمدينة الصناعية في محافظة بعلبك الهرمل كان أواخر تشرين الثاني عام 2021، حين عقد الوزير جورج بوشكيان اجتماعاً مع ممثل البنك الدولي للتشمير داميان سوريل. تمّ فيه الاتفاق على تنفيذ المشروع في تربل وبعلبك ضمن مشروع متكامل، سيكون منتشراً على كل الاراضي اللبنانية، ابتغاء التنمية المستدامة وإنماء الريف، وتثبيت الناس في أرضهم، ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم باتت حكاية المدن الصناعية في خبر كان.

الإنماء في محافظة بعلبك - الهرمل بالأرقام

عانت منطقة بعلبك ـ الهرمل حرمانًا تاريخيًّا على صعيد الإنماء والخدمات. وذلك لأسباب عديدة، أهمها الأسباب السياسية التي تحاصر تلك المنطقة جرّاء مواقفها الحاضنة لحركة المقاومة، قبل انطلاقة حزب الله أو بعدها. ومن المعلوم أن قد حُرم أهالي المنطقة من حقوقهم في الإنماء بدءًا من الانتداب الفرنسي الظالم، مرورًا بالأحداث التي عصفت بلبنان بعد الانسحاب الفرنسي، وصولاً إلى الحرب الأهلية 1975، ثم الاجتياح الصهيوني للبنان، وموقف أهالي بعلبك الهرمل منه، ودخول معظمهم تحت لواء المقاومة مع الإمام المغيب السيد موسى الصدر، ثـم بعد تأسيس المقاومة الإسلامية والشعار التاريخي للأمين العام الشهيد السيد عباس الموسوي «**سنخدمكم بأشفار عيوننا**».

وإلى أن دخل حزب الله البرلمان ظلت هذه المنطقة تعاني الأمرّين من انعدام التنمية فيها، إلى أن بدأت مسيرة العمل التنموي في 1992 لتصل ذروة العمل ما بين العام 2010 و2017 بحيث وصل التنسيق بين الأحزاب والوزراء والنواب ومديريات العمل البلدي والاتحادات البلدية والبلديات والمخاتير والفعاليات إلى أوجها.

سنعرض في هذا التقرير، برنامج العمل التنموي لحزب الله وحركة أمل ونواب المنطقة والبلديات. وقد بُني هذا البرنامج على أساس رؤية موحدة ثم خطة استراتيجية لمدة 10 سنوات. تمت ترجمتها ببرنامج عمل سنوي يدرس ويدون ويعمم ثم يتابع ويقيم.

وهذا التقرير يظهر المشاريع والمبالغ التي تم انفاقها خلال السنوات السبع الماضية. وما تم تقديمه للمنطقة بالمتابعة مع الوزارات والمؤسسات

الرسمية. وقد وصلت قيمة الانفاق على هذه المشاريع إلى 893 مليون دولار، موزعة على الشكل التالي:

❋751 مليون دولار من الوزارات والمؤسسات الرسمية.

❋ 113 مليون دولار من البلديات والاتحادات البلدية.

❋ 29 مليون دولار من حزب الله.

وشملت هذه المبالغ 3460 مشروعًا على محاور متعددة.

أولاً: البنى التحتية

❋ 350 مليون دولار من الوزارات

❋38 مليون دولار من البلديات

❋26 مليون دولار من حزب الله

ـ أي ما مجموعة 414 مليون دولار، وقد شملت:

1. الطرقات الرئيسة، بقيمة 250 مليون دولار وأهمها: بعلبك - التوفيقية، بعلبك - بوداي، النقطة الرابعة ـ كفردان جميعها أنجزت على نفقة الهيئة الإيرانية لإعادة إعمار لبنان.

❋أما على نفقة وزارة الأشغال فقد أنجزت الطرقات التالية:

الطريق الدولي: الفرزل ـ بعلبك، التوفيقية ـ رأس بعلبك، أبلح ـ بيت شاما، حزين ـ حدث بعلبك، الهرمل ـ القصر ـ القبيات، إيعات ـ دير الأحمر.

مداخل بلدان: النبي شيت، الخضر، بدنايل، الصوانية، بعلبك الجنوبي والشرقي والأوسط، اليمونة، عيناتا ـ المشتل الزراعي، بلدات بيت مشيك، وادي الرطل والتركمان. ثم الطرقات الداخلية التي شملت 130 مدينة وبلدة دون استثناء بمبلغ إجمالي تراكمي: 100 مليون دولار.

ـ **الصرف الصحي**: 40مليون دولار لمحطة تمنين التحتا مع الشبكات

الرئيسية التي تشمل قرى الغربي والشرقي، من النبي أيلا وصولاً إلى شمسطار غرباً، ومن علي النهري إلى الطيبة شرقاً. والعمل جار على حجز مبلغ جديد لمشروع شبكة تمنين

2. الذي يشمل بلدات من طاريا إلى شليفا ثم مجدلون.

تم تخصيص اعتماد 35 مليون دولار لمشروع محطة الصرف الصحي لمدينة الهرمل وكامل القضاء، حيث تم إطلاق العمل في شهر آب من العام 2017 وبمدة اقصاها ثلاث سنوات سوف يكون منجزاً بشكل كامل.

هذا ويبقى بلدات القاع ويونين ومقنة ونحلة ومعربون وجنتا ويحفوفا وبلدات شرقي زحلة حيث تم وضع مخطط لها على عهدة مجلس الانماء والاعمار، على أن توضع قيد الدرس ثم رصد اعتمادات لها، أما بعلبك وجوارها فلديها محطة تكرير ويتم تشغيلها ضمن مشروع التشغيل لمنظومة المياه.

كما تم تنفيذ شبكات صرف صحي متفرقة في كامل البلدات ويجري التحضير لتنفيذ جزء اخر بما قيمته 25 مليون دولار.

مياه الشّفة. تخصيص 20 مليون دولار لآبار وشبكات مياه شفة لقضاء الهرمل. 10 ملايين دولار لآبار وشبكات في قضاء بعلبك وشرقي زحلة، ما يقارب 22 بئراً و 10 خزانات.

الكهرباء. تمّ تنفيذ محطة كهرباء بعلبك. التي شارفت الأعمال فيها على الإنتهاء بكلفة 23 مليون دولار.

- خطوط التوتر العالي التي أصبحت شبه جاهزة بكلفة 19 مليون دولار.
- خطوط توتر متوسطة وهوائي بكلفة 20 مليون دولار.
- 520 مُحوّل بكلفة تقارب الخمسة ملايين دولار.

أي ما مجموعه 67 مليون دولار مع الأخذ بالاعتبار أن العمل جار على تلزيم محطة بدنايل قريباً.

تمّ رصد مبلغ 30 مليون دولار لإنشاء مشاريع بنى تحتية لقرى شمال بعلبك وعرسال والقرى والمجاورة التي تضررت من اعتداءات التكفيريين.

ثانياً: البيئة.

تم تخصيص 7 ملايين دولار بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية والاتحاد الأوروبي، لمعمل فرز ومطمر للنفايات في بعلبك حيث أنجز المعمل، والمطمر قيد الإنجاز. والعمل جار لتأمين معمل فرز لمدينة الهرمل ومعمل لقرى شمالي بعلبك وآخر لغربي بعلبك. وقريباً سيتم وضع المشروع على سكة العمل الجدي. وهذا ضمن مخطط استراتيجي لحل مشكلة النفايات في كامل المنطقة.

ثالثاً: الزراعة.

التركيز على التشجير والمحميات والحدائق من وزارة الزراعة وهبات من جهات مانحة والبلديات. بالإضافة إلى تقديم أدوية زراعية وأسمدة وبذور وأعلاف على اختلافها، معدات زراعية، آليات لمصانع الحليب. وقد وصلت القيمة الإجمالية عليها إلى ما يقارب الـ 60 مليون دولار.

رابعاً: الصحة.

تم إنشاء 11 مركزاً. ودعم وتشغيل المشفى الحكومي في بعلبك الهرمل. وافتتاح مركز الدواء في بعلبك. بالإضافة إلى تقديم أدوية للمرضى. وقد بلغت القيمة الإجمالية للإنفاق على الشأن الصحي إلى ما يقارب الـ 50 مليون دولار.

خامساً: الخدمات العامة والصناعة.

-تجهيز وشراء معدات النظافة العامة من سيارات للنفايات ومكانس للطرقات ومستلزمات أخرى بقيمة 24 مليون دولار.

ـ تشغيل منظومة المياه والصرف الصحي على مدى سبع سنوات بقيمة 21 مليون دولار.

ـ تأمين تمويل لمدينتين صناعيتين في بعلبك وتربل. والعمل جارٍ على تأمين مجمعات صناعية، بقيمة 60 مليون دولار.

ـ تأمين تمويل لمركز معاينة في مدينة بعلبك بقيمة 3 ملايين دولار.

ما مجموعه 45 مليون دولار.

سادساً: التربية.

بناء 10 مدارس بقيمة 13 مليون دولار. بالإضافة إلى ترميم العديد من المدارس والمهنيات في مختلف البلدات

سابعاً: الثقافة والتواصل والرياضة.

إنشاء عدد من الملاعب الرياضية والمراكز الترفيهية في معظم البلدات بقيمة 10 ملايين دولار، كما سيتم قريباً افتتاح الملعب البلدي في مدينة بعلبك.

هذا على مستوى المشاريع التي يمكن أن يشار إليها بالأرقام، ولكن هناك مشاريع غير رقمية. قيمتها المعنوية والعملية كبيرة جداً وهي ما قد تتصل بإدارة المؤسسات والواقع الاجتماعي والانساني والامني. التي تساعد على ترجمة الرؤية التنموية للمنطقة والنهوض العلمي والتطور التقني ونذكر أهمها وفق ما وردت في تقرير العمل الإنمائي كالتالي:

1. تعيين محافظ بعلبك ـ الهرمل ثم نقل مركز المحافظة إلى مكان يليق بها مع ترميمه وتجهيزه.

2. تعيين رئيس للمنطقة التربوية المستحدثة على مستوى المحافظة.

3. تعيين رئيس تعاونية موظفي الدولة مع نقلها إلى مكان لائق.

4. تعيين رئيس لمصلحة الزراعة.
5. استحداث مصلحة الشؤون العقارية وتعيين رئيس واستكمال الجهاز الإداري.
6. استحداث مركز السجل العدلي وتعيين مديره واستكمال جهازه الإداري وتجهيز المركز.
7. استحداث مركز المالية وتجهيز المركز وتعيين المدير واستكمال الجهاز الإدراي.
8. تثبيت مركز التنظيم المدني.
9. استحداث مركز رئيس قلم دوائر النفوس.
10. استحداث مصلحة صناعة.
11. استحداث 17 بلدية و3 اتحادات.
12. تعيين رئيس مصلحة الصحة واستكمال الجهاز الإداري.
13. المساهمة والمساعدة في استكمال مواقع أمنية وتأمين مراكز لها.
14. استحداث 3 دوائر نفوس جديدة.
15. متابعة أكثر من 700 ملف نقل للمعلمين والمعلمات في القطاع الرسمي وأكثرمن 300 ملف تعاقد جديد. وتثبيت معلمين في القطاع الرسمي الثانوي.
16. تثبيت شعبة العلوم ومعهد العلوم التطبيقية في بعلبك والعمل مع رئيس الجامعة على تنفيذ قرار مجلس الجامعة باستحداث 3 كليات في الهرمل.
17. المتابعة الجدية لبناء سراي للمحافظة في بعلبك حيث تم تحصيل مبلغ 7 ملايين دولار بانتظار حسم المكام المناسب.

هذا العرض يظهر حجم الأعمال التي تمّت أثناء سبع سنوات. من المؤكد أن هذه المشاريع لن تكون لولا المتابعة الجادة والصبرالكبير والتحمل. فمنذ العام 1992 بدأ نواب بعلبك الهرمل من تنمية صفر وكان المسار تخطيط وتنفيذ ثم حركة دائمة حتى تم الوصول إلى ٪62 من انجاز الحاجات المطلوبة لهذه المنطقة. لكن لا شك في أن هناك دراية بأن المنطقة بحاجة إلى خطة عشرية ثانية والعمل بالوتيرة نفسها حتى الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية، ما يتطلب تضافر كل الجهود للوصول إلى هذه الغاية.

بعلبك: البناءُ مادةً للزبائنية الحزبية

منذ أكثر من ستة أشهر، تصدّر خبر المواجهات بين الناس والقوى الأمنية في بعلبك حول مخالفات البناء بدون ترخيص، النشرات الإخبارية المحلية. وفي مقابلة مع إحدى قاطنات المدينة، قالت في تقرير تلفزيوني: «**مع كل صبة باطون، بيتضامنوا الأهالي مع بعض وبيقطعوا الطريق على القوى الأمنية. وعند كل مواجهة بتطلع الصرخة بوجه القوة الأمنية. الناس كفرت بعد ما انحرمت 10 سنين من عمار سقف، والضمّ والفرز يلّي بينظّم العمار وبيشرّع للناس تعمّر بأرضها تجمّد الشغل فيه ودُفن بجوارير مجلس النواب. بالآخر مخالفات تمّ هدمها، ومخالفات بقيت، إمّا بغض النظر أو لأنها بالأساس محميّة من أطراف سياسية. بدل هالمخالفات، والمخالفات توّلد مخالفات، من عمار السقف لعدّاد الميّ لعدّاد الكهربا، وينها الدولة وليه ما بتنظّم البناء وبتستوفي هي الرسوم بدل ما تندفع رشاوى؟**»

كانت المواجهات المذكورة في التقرير الإخباري قد بدأت إثر إعلان نائب كتلة الوفاء للمقاومة إبراهيم الموسوي في تغريدة خلال شهر أيلول من العام الفائت، بأنه و«**بعد جهود كبيرة بذلناها، بشرى إلى أهلنا جميعاً على الأراضي اللبنانية كافة، إلى أهالي بعلبك الهرمل خاصةً، أجاز وزير الداخلية للبلديات منح تراخيص بناء 150 متر مربع خلال شهرين، ويستمر مفعول الرخصة لعام واحد. سيسهم ذلك في إطلاق دورة اقتصادية تساعد الناس في 68 مهنة مختلفة. ونأمل الإلتزام بالضوابط القانونية المرعية**». أدّت التغريدة إلى شراء حوالي مئة عائلة في بعلبك للترابة والباطون إستعداداً

لمرحلة البناء القادمة، لكن وزير الداخلية نفى في اليوم التالي بأن القرار قد صدر. وضجّت المناطق بقضية البناء من دون رخص وانتشرت عمليات صب الأسطح ليلاً وتكثّفت الدوريات الأمنية وتهافت الإعلام لكتابة التقارير الصحفية.

وهذه الحادثة ليست استثنائية. فمنذ عقود، تعصف المواجهات بين أبناء بعلبك والقوى الأمنية حول ما يسمّى بمخالفات البناء. وتتصدّر التقارير الإعلامية عن المدينة شعارات «**كابوس المخالفات في بعلبك**» أو «**المدينة المخالفة**» أو «**الفلتان الأمني في ملف البناء في بعلبك**». من جهة أخرى، تستفيد الأحزاب الطائفية المحلية من هذه المواجهات من خلال مواقف شعبوية، مثل ما صرّح به النائب علي المقداد، عضو كتلة الوفاء للمقاومة، حول الحادثة المذكورة، بأنّ «**الناس كفرت ونزلت على الأرض. نحنا أمام خيارين، إمّا مننزل نحنا نواجههم ويصير فيه معركة نحنا وياهن، أو ما منتدخل ومنترك القوى الأمنية. الظاهر بهيدي الدولة، فيه ناس بتهتم فيها أكتر من ناس، وفيه ناس بسمنة وناس بزيت**». وأضاف في تقرير آخر: «**هؤلاء هم أهلنا الذين يموتون من الجوع**».

بالفعل، يلجأ غالبية سكان بعلبك إلى البناء من دون الاستحصال على تراخيص بناء قانونية، ويعلن نواب المنطقة بأنّ حوالي 90٪ من المباني في المدينة مخالفة. فما الذي يدفع الناس للبناء بشكل «**غير قانوني**» على مدى عقود؟ وما معنى أن تُعتبر مدينة بكاملها «**مخالفة**»؟ ما تداعيات هذا المصطلح من ناحية تموضع هذه المدينة ضمن السياق الوطني وتصوّر الناس لأنفسهم من حيث الوصمة التي تنتجها هذه التسميات؟ ومن هي الفئات الإجتماعية الأكثر تضرراً من هذا الوضع؟

للإجابة على هذه الأسئلة، قمنا بتوثيق ممارسة التنظيم المدني في بعلبك،ونظرنا بشكل نقديّ في قوانين البناء والقرارات الصادرة وخرائط استخدامات الأراضي، وفي الآليات التي أنتجتها والطرق التي أثّرت

بها على الناس. كان واضحاً بأن المشاكل المستمرّة حول إمكانية البناء في مدينة بعلبك هي نتيجة للتناقض المتأصل بين المفاهيم الاجتماعية والأعراف الميدانية وأنظمة تخطيط الدولة الحديثة. وسرعان ماالتفتنا إلى أنّ المعاناة الفردية أو الجماعية التي شاهدناها، والحالة التي غالباً ما تلقّبها السلطة بالفوضى، ليست عبثية ولاهي بحكم الواقع، بل هي نتيجة تخطيط سيء.

تتميّز غالبية العقارات الواقعة في مدينة بعلبك بتعدّد الشركاء فيها وبالتالي بكونها ملكية مشتركة. في أغلب حالات هذه الملكيات المشتركة، يزيد عدد الشركاء فيها عن المئة شخص، ويتقاسم الورثة البناء حبيّاً دون معاملات الفرز ونقل الملكية. وبما أنّ الرخصة التي يحدّدها قانون البناء الحداثي تتطلّب موافقة جميع الشركاء في العقار، لجأت غالبية الناس إلى البناء دون رخص رسمية، وحدّدت مساحاتها وفق تفاهمات شعبية اجتماعية ولجأوا في كثير من الأحيان (في السنوات العشر الأخيرة) إلى ما بات يعرف بتحديد الأرض لدى كاتب العدل وليس في الدوائر العقارية.

ولعلّ النتيجة المدمّرة الأبرز لهذا الإرباك بين القانون العرفي والقانون الرسمي هي وسم مدينة بكاملها على أنّها «**مخالفة**» وإطلاق تسمية «**الخارجين عن القانون**» على السكان. من جانبها، لم تتناول المديرية العامة للتنظيم المدني جوهر المشكلة، وفشلت عموماً بمعالجة الأسباب الجذرية للتهميش الذي لطالما عانت منه محافظة بعلبك ـ الهرمل.